

"الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتاب الإبانة"

" Grammatical Efforts of Al-Awtabi in his book AL-Ibanah "

إعداد الطالب:

عبد الرازق فالح عبد الرازق جرار

(0520301018)

إشراف الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- 1) أ.د. علي حسين البواب، مشرفاً ورئيساً
.....
- 2) أ.د. عبد الكريم مجاهد، عضواً
.....
- 3) د. إبراهيم السيد، عضواً
.....
- 4) د. محمود الديكي، عضواً
.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها –

تخصص نحو وصرف – في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها، بتاريخ:.....

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على نعمه التي أنعمها علينا، ونحن بلا حول ولا قوة. يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، ووافر الحب والتقدير لكل من كان له الفضل في إنجاز هذه الدراسة -بعد الله عزّ وجلّ- وهم:

الأستاذ الدكتور علي حسين البواب -حفظه الله- فقد كان مشرفاً ومربياً وأباً رحيماً، أشكره أولاً على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، ثم على صبره وسعة صدره، رغم انقطاعي المتكرر، وزلاتي الكثيرة، فقد كانت لتوجيهاته أبلغ الأثر عليّ، فتعجز الكلمات أن توفيه شكره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور إبراهيم السيد والدكتور محمود الديكي والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد على تفضلهم بقبول قراءة هذه الرسالة وتصويب ما فيها من أخطاء وعثرات.

والشكر كلّ الشكر للدكتور عليان الجالودي الذي لم يبخل عليّ بوقته ونصحه لي، والذي أمدني بكل ما احتجته من مصادر ومراجع عُمانية تمسّ موضوع بحثي، فله كل الشكر والتقدير والاحترام، وجزاه الله عني كل خير.

والشكر الجزيل للدكتور سعيد أبو خضير الذي كنت كلما رأيته يرفع من همتي ويشعل نفسي حماساً وجداً.

والشكر الجزيل للأستاذ الشاعر سمير حمزة، الذي ما بخل عليّ بوقته وعلمه، فكل الشكر له. والشكر موصول لكل من كان له فضل عليّ بتعليم أو دعم أو سؤال أو متابعة، وإلى جامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي في رحابها، أسأل الله العليّ القدير أن يبقيها منارة للعلم، ومقصداً للعلماء.

الإهداء

بكل المحبة والصدق، أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى روح أبي -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته.

إلى رمز التضحية والعطاء، أمي التي سهرت عليّ الليالي الطوال، حتى تراني كبيراً في نظرها،

أمد الله بعمرها، وجزاها الله عني كل خير.

إلى صديقتي ورفيقة دربي، التي ضحت بوقتها وراحتها، وسهرت معي الليالي من أجل إتمام هذا

البحث، زوجتي الغالية، جزاها الله خيراً.

إلى فلذتي كبدي وقرتي عيني، إلى ولديّ (إياس وسديل)، جعلهما الله من الأتقياء الأنقياء.

وإلى أخوتي وأخواتي الذين أرى في عيونهم المحبة والصدق، أقدرنى الله على ردّ معروفهم،

وجزاهم الله عني كل خير.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، وأسأل الله العليّ القدير أن ينفعني به، وينتفع به غيري.

فهرس المحتويات

ب.....	الشكر والتقدير
ج.....	الإهداء
د.....	المحتويات
ك.....	الملخص
1.....	المقدمة
	التمهيد:
6.....	المبحث الأول: العوتبي الصحاري
7.....	نسبه وأسرته
8.....	مذهبه
9.....	مولده وحياته
10.....	الأوضاع السياسية في عصره
10.....	مكانته العلمية
11.....	آثاره ومؤلفاته
	المبحث الثاني: كتاب الإبانة
13.....	اسمه وأهميته
13.....	مصادره
16.....	منهج الكتاب
	الفصل الأول: الأصول النحوية عند العوتبي
20.....	المبحث الأول: السماع
21.....	القرآن الكريم
26.....	القراءات القرآنية
41.....	الحديث الشريف
45.....	كلام العرب
45.....	الشعر
55.....	الكلام المنثور
57.....	المبحث الثاني: التعليل النحوي
58.....	العلة التعليمية
58.....	العلة القياسية
58.....	العلة الجدلية النظرية
61.....	علة الحمل على اللفظ

- 61.....علة كثرة الاستعمال
- 62.....علة الاستحالة
- 62.....علة المشابهة
- 63.....علة الضرورة الشعرية
- 64.....علة الفصل
- 64.....علة الاستغناء
- 65.....علة العوض
- 65.....علة الخفة والثقل
- 66.....علة الاستحسان
- 66.....علة المناسبة

الفصل الثاني: آراؤه النحوية واختياراته

المبحث الأول: الأسماء

(أ) المبنيات

- 67.....الأسماء الموصولة
- 68.....أسماء الإشارة
- 69.....أسماء الأفعال:
- 69.....أولى
- 69.....بلئه
- 70.....صه ومه
- 70.....هات
- 70.....هلمَّ وهيتَّ
- 70.....هيهات
- 71.....ويح وويس وويب
- 71.....ويل

(ب) المعربات

- 72.....الممنوع من الصرف
- 73.....الأسماء الستة

(ج) المرفوعات

- 73.....المبتدأ والخبر
- 73.....مسألة (الابتداء بنكرة)
- 75.....الخبر
- 76.....كان وأخواتها
- 76.....مسألة (رفع الاسم والخبر بكان)
- 79.....مسألة (تقدم خبر ليس عليها)
- 81.....إنّ وأخواتها
- 83.....كأنّ
- 83.....لكنّ
- 83.....ليت
- 84.....لعل
- 84.....مسألة: القول في (لعل) من معانيها (أنّ)
- 85.....مسألة (لعل تنصب الاسم والخبر معاً)

د) المنصوبات

- 86.....المفاعيل
- 86.....المفعول المطلق
- 86.....المفعول به
- 86.....مسألة (تقدم المفعول على الفاعل)
- 87.....الإغراء
- 89.....التحذير
- 90.....المفعول فيه (الظرف)
- 90.....الآن
- 90.....إذ وإذا
- 90.....إنّ
- 90.....أمس
- 91.....حيث
- 92.....حين
- 93.....لدى ولدن
- 93.....مع
- 95.....يوم

- النداء.....95
- 95.....مسألة (حذف يا النداء)
- 95.....يا أيُّها
- 97.....أيُّ
- 97.....وا.
- هـ) المجرورات**
- 98.....حروف الجر.
- 98.....مسألة (دخول بعض الصفات على بعض)
- 99.....مِنْ
- 99.....في
- 101.....على
- 102.....الباء
- 104.....الكاف واللام.
- 104.....مذ ومنذ
- 106.....الإضافة
- 106.....مسألة (حذف المضاف)
- 106.....الجر على الجوار.
- و) التوابع**
- 108.....مسألة (مصطلح التوكيد والتأكيد)
- 109.....البدل
- 110.....العطف
- 110.....الواو
- 112.....الفاء
- 112.....ثمَّ
- 112.....أو (مجيء أو بمعنى بل)
- 113.....أمَّ
- 114.....لكنَّ

المبحث الثاني: الأفعال

- 115.....عمل (أن) بالفعل المضارع محذوفة.
- 117.....مسألة (الفعل بعد كي).
- 118.....ما يجزم فعلين مضارعين.
- 118.....مَنْ
- 118.....أَيَّ
- 118.....مهما.
- 118.....أينما.
- 118.....متى.
- 118.....مهمن.
- 119.....أفعال المدح والذم.
- 120.....التعجب.

المبحث الثالث: المفردات والحروف

- 122.....الألف
- 123.....أم.
- 123.....أما وإمّا وأما
- 123.....ألاّ وإلاّ
- 125.....إيّ وأيّ.
- 125.....الباء
- 125.....بل وبلَى
- 126.....بيد.
- 126.....حاشا.
- 126.....حتى.
- 127.....خلا.
- 127.....سوف.
- 127.....سيّ.
- 129.....عسى.
- 129.....قد وقط.
- 130.....الكاف
- 130.....كي.

130.....	كم وكذا
133.....	كَلًّا
131.....	كِلًا وكِلْنَا
131.....	كيف
132.....	لا
133.....	لات
133.....	لو
134.....	لوما
135.....	لولا
135.....	لَمْ وَلَنْ وَلِنَّا
135.....	لِمَا وَلَمَّا وَلَمَّا
135.....	ما
136.....	نَعَم
136.....	الهاء
136.....	هَلْ وَهَلَّا

المبحث الرابع: إعرابات متفرقة

137.....	إعراب قوله تعالى: [وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم] المائدة:62
139...58	إعراب كلمة حطة في قوله تعالى: [وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم] البقرة:58

المبحث الخامس: مسائل في اللغة

141.....	وصف المذكر بلفظ المؤنث
143.....	ما يُجمع ويُراد به الواحد والاثنين
145.....	تثنية الفعل وجمعه
147.....	باب الزيادة
150.....	باب الحذف

الفصل الثالث: تقويم عمل العوتبي

155.....	المبحث الأول: دقة النقل.....
167.....	المبحث الثاني: تقويم عمله في اختياراته النحوية.....
167.....	أولاً: منهجه في عرض المادة النحوية.....
169.....	ثانياً: المصطلح النحوي عنده.....
169.....	المصطلح البصري.....
172.....	المصطلح الكوفي.....
176.....	الخاتمة.....
180.....	ثبت المصادر والمراجع.....
180.....	أولاً: المصادر.....
186.....	ثانياً: المراجع.....
188.....	ثالثاً: الدوريات العربية والرسائل الجامعية.....
188.....	رابعاً: المراجع الأجنبية.....
189.....	ملخص باللغة الانكليزية.....

الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتاب الإبانة

إعداد الطالب

عبد الرازق فالح عبد الرازق جرار

إشراف الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الملخص

تناول البحث في تمهيده تعريفًا بالعوتبي الصُّحاري (أسرته ونسبه ومولده وحياته وشيوخه والأوضاع السياسية في عصره...)، وكتابه الإبانة وأبرز ملامح منهجه فيه. وتطرق بعد ذلك في الفصل الأول إلى موقفه من الأصول النحوية (السماع والتعليل) حيث عرّف السماع، وبين مصادر العوتبي المتمثلة في القرآن الكريم وقراءاته، ثم الحديث الشريف وأقوال الصحابة، ثم كلام العرب شعراً ونثراً، ثم تحدّث البحث عن العلة النحوية عنده. وتطرق البحث في الفصل الثاني إلى دراسة المسائل النحوية التي عرضها العوتبي في كتابه الإبانة مرتبةً حسب أبواب النحو المعروفة، وذلك بعرض ما جاء من مسائل نحوية، ثم مناقشة المسائل التي كان له رأي فيها بذكر الآراء التي وردت فيها وأدلة كل رأي ومناقشة تلك الآراء والترجيح بينها. وأمّا الفصل الثالث فكان على ثلاثة مباحث، تناول الأول دقة نقله عن العلماء السابقين وعزوه الكلام لأصحابه، وطرق نقله المباشر وغير المباشر، وتناول المبحث الثاني منهج العوتبي في عرض المادة النحوية في كتابه الإبانة، بالإضافة إلى استخدامه للمصطلح النحوي، والذي تراوح بين المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية. وعرض البحث في الخاتمة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها.

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة الجهود النحوية لأبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري من خلال كتاب الإبانة في اللغة. فالكتابُ تضمّن مسائلَ نحويةً كثيرةً ومتنوعةً، متبنيًا من خلالها ما قدّمه العوتبي من جهودٍ نحويةٍ تميز بها. واستقرّت الدراسةُ المباحثَ النحوية في كتاب الإبانة استقراءً تاماً، حيثُ قام الباحثُ بتوزيعِ المسائلِ النحويةِ المستقرّةِ على أبوابِ النحوِ المعروفةِ، كاشفاً المنهجَ الذي اتبعه العوتبي في تأليفه كتابَ الإبانة. وتأتي هذه الدراسة لتبرز دورَ العمانيين عامةً والعوتبي خاصةً في مجالِ الدرسِ النحوي وتبين إسهاماتهم فيه.

والعوتبي رغمَ موسوعيته وتنوعِ اهتماماته العلمية كان متميزاً عن غيره في أبحاثه اللغوية في كتاب الإبانة شكلاً ومضموناً، فمن جهة الشكل تميز بأنه لم يقدم مادته اللغوية للمتلقي بشكل عادي يؤدي إلى الملل، وإنما كان يُقدّمها بشكلٍ جذابٍ معتمداً على القصص والحكايات والأخبار، ومن جهة المضمون فإنّ أبحاثه اللغوية والنحوية تتوافرُ على مقومات البحث العلمي من حيثُ النقل والتحليل. وما يُميز كتابَ الإبانة في اللغة أنّه أحدُ الكتبِ اللغوية التي تقدّمُ لقرائها الفائدةَ في مجالِ علمِ اللغة والنحو والأدب والأخبار والبلاغة وغيرها من العلوم، فقد أشار العوتبي إلى سبب تأليفه لكتاب الإبانة إذ يقول: " وقد ألغيتُ هذا الكتابَ في أصولِ اللغة... "، فقد قصد بعبارة أصول اللغة: المستويات التي يقوم عليها الدرس اللغوي، من نحو وصرف وصوت وبلاغة وغير ذلك.

وجديرٌ بالذكر أنّ العوتبي قد استودع كتابه مادةً مستقاةً من مصادرٍ عديدةٍ تتراوح بين القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب القراءات والشعر العربي الأصيل وأقوال العرب، وهي المصادرُ التي اعتمدَ عليها اللغويون العرب من قبله لخدمة اللغة العربية الفصيحة، كما استفاد العوتبي من كتبٍ سابقةٍ في إثراء مادته اللغوية والنحوية، وأخصُّ هنا الكتبَ التي عُنيت بالمسائل النحوية لأنها موضوع الدراسة، فمن هذه الكتب: (كتاب العين) للخليل بن أحمد، و(الكتاب) لسيبويه، و(معاني القرآن) للفراء، و(مجاز القرآن) لأبي عبيدة، (الزاهر في معاني كلمات الناس) لابن الأنباري، وغيرها، مما جعلَ كتابَ الإبانة ينطوي على فوائدٍ نحويةٍ وصرفيةٍ وإملائيةٍ وصوتيةٍ وفوائدٍ في التفسير والقراءات والغريب والأدب والعروض والقافية

وغير ذلك، وقد احتلتُ المباحثُ النحويةُ في الكتابِ حيزاً لا يُستهانُ به، إذ كان يُكثرُ من ذكرِ الشاهدِ النحوي كلما سنحتُ له الفرصة أو دعت الضرورة لذلك.

وقامتِ الدراسةُ على المنهجِ الاستقرائي، حيث قامَ الباحثُ بالاستقراءِ التامِ في تناوله المسائلَ النحوية التي تضمنها كتابُ الإبانة، كما قامتُ أيضاً على المنهجِ التحليلي الذي من خلاله قامَ الباحثُ بعرضِ الآراءِ والاختياراتِ النحوية للعوتبي ومناقشتيها وعرضِ آراءِ العلماءِ حولها ثم الترجيحِ بين هذه الآراءِ.

وما دفعني للتصدي لمثل هذه الدراسة هو عدم وجود دراسة نحوية حول العوتبي أو كتابه الإبانة، حيث لم تنهض دراسات منفردة لبحث الجهود النحوية للعوتبي في كتاب الإبانة، بل وتكاد تكون معدومة في هذا الإطار، فليس هناك إلا إشارات ماثورة ترد في ثنايا بعض الأبحاث.

ومن الأبحاث التي نجد فيها إشارات لموضوع البحث:

بحث للدكتورة سكيمة موعد بعنوان "دخول بعض الصفات على بعض من خلال كتاب الإبانة في اللغة العربية للعوتبي الصحاري" المقدم لمجلة التراث العربي، ويناقش هذا البحث مسألة دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض، وذلك من خلال كتاب الإبانة في اللغة العربية، موازنة آراء العوتبي بآراء غيره من العلماء.

و بحث الطالب عبد الرازق جرار بعنوان "المباحث النحوية في كتاب الإبانة للعوتبي" الذي قدمه في (ندوة العوتبي الصحاري الدولية) حاول فيه الطالب أن يستقصي منهج العوتبي في تقديمه للمباحث النحوية من خلال عينات متفرقة من أجزاء الكتاب.

هذا فيما يخص الإشارة للمباحث النحوية في كتاب الإبانة، أما فيما يتناول

كتاب الإبانة في اللغة فهناك رسالتان علميتان

- إحداهما : في عُمان بعنوان (العوتبي ومنهجه في الصياغة المعجمية) للباحث محمود بن سليمان الريامي، وتناول فيها منهج العوتبي في صياغته لمعجمه الإبانة والطريق الذي سلكه في إبراز مادته المعجمية.

- والأخرى: في السعودية بعنوان (التصريف في كتاب الإبانة للعوتبي من علماء القرن الرابع الهجري دراسة وتقويمًا) للباحثة هلة بنت حميد الزماي، حيث تناولت هذه الدراسة كتاب الإبانة من النواحي الصرفية وطريقة عرض العوتبي

للمادة اللغوية صرفياً، وهما دراستان بعيدتان عن صلب دراستنا الجهود النحوية
للعوتبي في كتاب الإبانة.

وقد قامت حول العوتبي ومؤلفاته ندوات عدة نذكرها حسب أسبقيتها وهي:

- (قراءات في فكر العوتبي الصحاري) ندوة أقامها المنتدى الأدبي في جامعة
السلطان قابوس في شهر كانون الأول من العام 1995م، وتضمنت الأبحاث
التالية:

"معجم الإبانة للعوتبي" للدكتور إبراهيم الدسوقي، و بحث "العوتبي بين الفقه
والأصول" لسماحة مفتي عام سلطنة عمان، وبحث "العوتبي نسابة" لأحمد بن
سعود السيابي، وبحث "العوتبي مؤرخاً" للدكتور جاد محمود طه، وبحث المنهج
التاريخي عند العوتبي" للدكتور محمد قرقرش، وبحث "الضيء منهجا وأسلوبا ولغة"
للدكتور عبد الحفيظ محمد حسن.

- (الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عمان قديما وحديثا) المنعقد في نيسان
من العام 2001م، في جامعة آل البيت، وقد تضمن هذا الملتقى بحثا واحدا عن
العوتبي قدمه الدكتور حسن الملح بعنوان "الدراسات اللغوية في عمان في
القرنين الرابع والخامس الهجريين –العوتبي نموذجا-).

- (ندوة العوتبي الصحاري الدولية) أقامتها وحدة الدراسات العمانية في جامعة
آل البيت في شهر آذار من العام 2008م، وتضمنت البحوث التالية:

"دراسة توثيقية لتراث العوتبي المخطوط" للباحث سلطان بن مبارك بن حمد
الشيباني، وبحث "نظرات في تحقيق الإبانة" للدكتور سعيد الزبيدي، وبحث "صورة
العوتبي في دراسات العرب والمستشرقين مشادة حول العوتبي " للدكتور فاروق
فوزي، وبحث "المصطلح الصوتي عند العوتبي في كتابه الإبانة" للدكتور زيد
القرالة، وبحث "الطلاقة اللغوية ومعوقاتها: دراسة مصطلحية في كتاب الإبانة"
للدكتور سعيد أبو خضر، وبحث "أثر الفكاهة في كتاب الإبانة للعوتبي" للدكتور سيد
علي إسماعيل، وبحث "الجهود اللغوية للعوتبي وقيمتها العلمية" للدكتور محمد
البوقاعي، وبحث "العلامة العوتبي الصحاري وفصول فقه اللغة" للدكتور محمد
بلاسي، وبحث "إضاءة على سيرة العوتبي" للدكتور سامي أبو داود، وبحث "صيغة
التعجب في كتاب الإبانة للعوتبي" للدكتور صلاح جرار، وبحث "الإبانة عن منهج
العوتبي في كتابه الإبانة في اللغة العربية" للدكتورة ليلى العمري، وبحث "إسهامات
العوتبي في مباحث علوم القرآن" للدكتور قاسم بالحاج، وبحث "جهود العوتبي في

الفكر الإسلامي" للدكتور صالح بن أحمد بن سيف البوسعيدي، وبحث " أساليب قراءة النص الشعري عند العوتبي الصحاري العماني في كتابه الإبانة في اللغة العربية " للدكتورة بثينة القضاة ، وبحث " البلاغة عند العوتبي في كتاب الإبانة " للدكتور إبراهيم أبو علوش ، وبحث "منهج العوتبي في التأليف في كتاب الإبانة في اللغة العربية " للدكتور عبد الباسط مراشدة ، وبحث "المثل عند العوتبي – كتاب الإبانة شاهداً" للدكتور محمد الدروبي، وبحث للدكتور محمد العبسي بعنوان "العوتبي وتلقي الشعر الجاهلي"، وكذلك بحث بعنوان: " الأمثال في كتاب الإبانة للعوتبي دراسة نقدية " للدكتورة منتهى الحراحشة، وبحث "الشواهد الشعرية في كتاب الإبانة للعوتبي " للدكتور محمود الرضواني.

ولم نذكر من أبحاث الندوة إلا ما تناول العوتبي وكتابه الإبانة في اللغة ، وباقي الأبحاث لم نذكرها لأنها تتعلق بجوانب أخرى من مؤلفات العوتبي كالضياء في الفقه والأنساب في التاريخ

ومما سبق نلاحظ أن جميع ما ذكرناه من دراسات وأبحاث سابقة لم تتناول موضوع جهود العوتبي النحوية، لذلك ستكون هذه الدراسة لتتصدى لمثل هذا الموضوع.

وقد قُسمت الدراسة إلى تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة:

أما التمهيد: فتضمن مبحثين، الأول: تناول حياة العوتبي: اسمه ونسبه ومولده ووفاته وثقافته ومصنفاته وشيوخه وتلاميذه، وفي الثاني: تناول كتاب (الإبانة): عنوانه وأهميته، ومصادره، ومنهج العوتبي فيه.

وأما الفصل الأول: فتناول الأصول النحوية عند العوتبي من سماعٍ وعلّةٍ، تناول هذا الفصل السماع عارضاً لمفهومه لغةً واصطلاحاً. ومصادرُ السماع عند العوتبي تتمثلُ بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وأقوال الصحابة، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، حيثُ قدّمتُ دراسةً مفصلةً لكلِّ مصدرٍ من تلك المصادر مبيناً مدى حجيتها عند العلماء عامة وعند العوتبي خاصة، وذلك من خلال طرح الأمثلة والشواهد على كلِّ أصلٍ من تلك الأصول، من خلال كتاب الإبانة.

وتناولتُ في التعليل النحوي ما عرضته العوتبي من أنواع للعلل النحوية في كتابه الإبانة، مع التمثيل لكلِّ نوعٍ من هذه العلل.

وأما **الفصل الثاني**: فتناول المسائل النحوية التي أوردها العوتبي في كتابه الإبانة، ورُتبت حسب أبواب النحو المعروفة، فبدأ بالأسماء وقسم إلى (مبنيات ومعرّبات، ثم مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وتوابع)، ثم انتقل إلى الأفعال، فعرض لمسائل متفرقة عرضها العوتبي عن الأفعال في الإبانة. وبعدها انتقل إلى ذكر المفردات وقد جاء العوتبي بكثير منها عارضاً لها أحياناً ومبدياً رأيه فيها أحياناً أخرى، حيث قام الباحث بعرض ما ذكره العوتبي، فإذا كان له رأي في مسألة عرض رأيه ورأي العلماء الآخرين ثم رجح بين هذه الآراء. ثم أفرد مبحثاً خاصاً لبعض الإعرابات المتفرقة عارضاً رأي العوتبي وآراء العلماء الآخرين فيها، ثم خصص مبحثاً للمسائل اللغوية التي ذكرها في كتابه، وناقش فيها رأيه ورأي العلماء مرجحاً لرأي من الآراء في نهاية كل مسألة.

وأما **الفصل الثالث**: فقد قمتُ بتقويم عمل العوتبي في كتابه الإبانة وفي المسائل النحوية التي عرضها أو كان له رأي فيها، وقد جاء على قسمين، الأول: تناولت فيه (دقة النقل) عند العوتبي من حيث عزوه لمن نقل عنهم وعدم عزوه، وكيفية النقل (مباشر وغير مباشر). وفي القسم الثاني: تحدثت عن منهج العوتبي في عرض المادة النحوية في كتابه الإبانة، وتحدثت عن اختياراته النحوية وميله للمدرسة الكوفية، كما عرضت للمصطلح النحوي عنده، مبيناً ذلك مع الأمثلة على كل مصطلح كان يأتي به.

وفي الخاتمة عرضت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

المبحث الأول: العوتبي الصُّحاري

نظراً لقلّة المصادر العُمانية، وصعوبة الوصول إليها، فقد اعتمدت في دراستي هنا على مرجعين أساسيين هما (مقدمة تحقيق كتاب الإبانة، وندوة العوتبي الصُّحاري) والاستعانة ببعض المراجع الأخرى المتوفرة، ويمكن القول: إنّ الذين تحدثوا عن العوتبي في التحقيق وغيره قد استعانوا بمصادر عُمانية قليلة، ولا يهمننا في هذه الدراسة الوقوف على الخلاف الذي نشب حول شخصية هذا الرجل، والأقوال التي هيكتُ حوله، وإتّما يهمننا ما أجمع عليه أغلب الباحثين حول هذه الشخصية.

اسمه: لا تخلو شخصية هذا الرجل واسمه من تناقض وغموض يلفهما، يقول د.فاروق فوزي: "إنّ أول من شكك في شخصية العوتبي كان المستشرق (باثيرست) 1966، ولكنه لم يقدم البديل"⁽¹⁾، حيث ذكر (باثيرست) أنّ للعوتبي شخصيتين هما: أبو المنذر سلمة بن مسلم صاحب كتاب (الأنساب)، وأبو إبراهيم سلمة بن مسلم بن عيسى صاحب (الضياء)، هذا التشكيك انعكس على بعض الباحثين العُمانيين مثل عبد الرحمن السّالمي من خلال بحثه (تعددية العوتبي وترجمته)⁽²⁾.

لكنّ هذا الأمر لم يثنِ الدارسين عن الإجماع بأنّ العوتبي هو شخص واحد والاتفاق على أنّ اسمه: (أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الطاحي العوتبي الصُّحاري)⁽³⁾. وقد توصل إلى هذا الاسم بعد استنتاجات كثيرة يكفي الرجوع لمقدمة التحقيق في كتاب الإبانة لمعرفة، كما وصل إليها (د.سامي صقر)، يقول في أطروحته للدكتوراه: "إنّ إبراهيم هو جدُّ أبي المنذر سلمة بن مسلم، وهو عينه أبو اسحاق إبراهيم بن مسلم الطاحي العوتبي، الذي ذكره أبو المنذر في كتابه الأنساب هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكون مسلم بن عيسى بن سلمة الذي كاتبه وجوه اليحمّد أباً لأبي اسحق إبراهيم"⁽⁴⁾، ويذكر د.حسن الملح مجموعة من المعطيات ثم يتوصل إلى شخصية العوتبي بناءً على ما استنتج، يقول: "نميل إلى ربط هذه المعطيات وأفترض أنّ العوتبي هو أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم بن مسلم بن عيسى بن

(1) فاروق فوزي، مشادة حول العوتبي نظرة استعراضية، ندوة العوتبي الصُّحاري الدولية، جامعة آل البيت، الأردن، 2009، ص12.

(2) نفسه، ص12، بتصرف.

(3) العوتبي، الإبانة (مقدمة التحقيق)، ص8، ويُنظر: أحمد بن سعود السيابي، قراءات في فكر

العوتبي الصُّحاري، ط1، وزارة التراث، سلطنة عُمان، 1998م، ص78.

(4) سامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2002،

سَلْمَة العوتبي" (1)، فاستنتاج (د.حسن الملح) لم يخرج عمّا ذهب إليه محققو الإبانة ومحقق الجزء الأول من الأنساب (د.سامي صقر). ويستأنس (د.فاروق فوزي) بأطروحة (محمود الريامي) (*) فيذكر أنّه خصص الفصلين الأول والثاني من أطروحته للحديث عن العوتبي وحياته ومؤلفاته، حيث يرفض الريامي نظرية ويلكنسون (**) ومن تبعه عليها، ويتوصل في النهاية إلى أنّ اسمه الكامل (أبو المنذر سَلْمَة بن مُسَلِّم بن إبراهيم بن مُسَلِّم بن عيسى بن سَلْمَة الطاحي العوتبي الصُّحاري) (2).

نسبه وأسرته: العوتبي الصُّحاري نسبة إلى عوتب وهي بلد من أعمال صُحار إلى جهة الشرق منها وربما كانت محلة فيها، وصُحار مركز عمران وحضاري مهم (3)، أما الطاحي فنسبة إلى طاحية بن سُود بن الحجر بن عمران بن عمرو بن مزيقيا بن عامر بن ماء السماء بن حارثة بن امرئ القيس بن... بن يعرب بن قحطان (4)، وأنّه من طاحية من الأزد "فهو من طاحية بن سود بن الحجر ابن عمران بن عمرو مزيقيا بن عامر ماء السماء، فهم وأزد العتيك بنو عم حيث إن أزد العتيك هم بنو العتيك بن الأسد بن عمرو مزيقيا" (5).

"أمّا أسرة العوتبي فقد كان لها مكانة سياسية هامة بحيث يُوكل لبعض أبنائها من قبل وجوه اليحُمَد بأن يستميلوا إليهم قبائل العتيك الموجودة في الباطنة، لحلفهم المعارض لإمامة راشد بن النُظر الذي خرج على إمامة الصَّلَت بن مالك" (6).

وهذا ما ذكره العوتبي نفسه في معرض حديثه عن وقعة الروضة في تنوف واختلاف أهل عُمان حول إمامة راشد بن النظر وتقديمه على إمامة (الصَّلَت بن مالك)... أنّ وجوه اليحُمَد اجتمعوا بالرُّسْتاق وكتبوا مُسَلِّماً وأحمد بن عيسى بن سَلْمَة العوتبيين وسألوهما أن يبایعا لهما في الباطنة في العتيك من بني عمران (1).

(1) حسن الملح، الدراسات اللغوية في عُمان في القرنين (4-5) الهجريين: العوتبي أنموذجاً، الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عُمان، جامعة آل البيت، الأردن، 2002، ص411 (* ذكرنا هذه الأطروحة في المقدمة.

(**) جون ويلكنسون مستشرق أوروبي ذكر أنّ للعوتبي شخصيتين، يُنظر: Martin Hinds, Al- Awtabi's Account of studies the Muhallabids, journal of Semitic, monograph no.17, University Manchester, 1981.

(2) فاروق فوزي، مشادة حول العوتبي، مرجع سابق، بتصرف، ص13

(3) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص9

(4) سامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص9

(5) السيابي، مرجع سابق، ص82

(6) سامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص11

(1) سامي صقر، مرجع سابق، ص9

فالعوتبي كان من أسرة لها مكانتها في عُمان، وكانت من الأسر المؤثرة في الحراك السياسي في ذلك الوقت.

مذهبه:

أمّا عن مذهبه وعقيدته فتظهرُ جلية في العنوان الموسوم به كتاب الإبانة وهو " السفر الأول من كتاب الإبانة في اللغة العربية الشريفة و إبانة الكلام، ألفه وحيدُ عصره وقريعُ دهره و فقيهُ مصره سلّمة بن مُسلم العوتبي الصُّحاري العُماني الوهبي الإباضي المحبوبي" (2).

فمن العنوان نستطيع تحديد مذهب العوتبي من خلال ما ثبته تلاميذه الذين تلقوا هذا المصنف ونسخوه، وفي هذا السياق سأكتفي بما توصل إليه محققو كتاب الإبانة عن مذهبه "وأما نسبة العوتبي إلى(الوَهبيّة) وأنه إباضي وهبي فإنه يقصد بالوَهبيّة الفرقة الإباضية الرئيسية.....وتختلف المصادر حول أصل هذه التسمية وسببها فبعضها يذكر أن الإباضية في شمال إفريقيا سموا بهذا الاسم نسبة إلى الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رُستم ثاني أئمة الدولة الرُستمية..وتذكر بعضُ الكتب الإباضية المحدثّة أنّهم سموا بالوَهبيّة نسبة إلى عبد الله بن وهب الراسبي أول إمام للمُحكّمة الذي قتل في معركة النهروان....." (3)

ويرجح محققو الإبانة نسبة العوتبي إلى الوهبيّة إلى عبد الله بن وهب الراسبي، "وهذا يعني بالنسبة للعوتبي صفاء عقيدته الإباضية وأصالتها في منابعتها الأولى" (4).

وأما نسبة (المحبوبي) إنّما يقصد بها " تحديد مذهب العوتبي وأصالة إباضيته" (5) حيث خرج محققو كتاب الإبانة إلى أن " العوتبي محبوبي المنهج والمذهب، نسبة إلى محمد بن محبوب الذي كانت له مكانة كبيرة في القضاء في صحار إبان الدولة الإباضية في حوالي منتصف القرن الثالث الهجري" (6).

مولده وحياته:

لم تعرف بالتحديد سنة مولد العوتبي أو سنة وفاته لأن المصادر القديمة لم تزودنا عن هذا العالم أو عن أي شيء من حياته،ولكن من خلال ما تحدثت به بعض

(2) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص8

(3) نفسه، ص15

(4) نفسه، ص15

(5) نفسه، ص15

(6) نفسه ص15

المصادر العمانية عن شيوخه المعروفين يمكن تحديد الفترة الزمنية التي عاشها العوتبي، حتى أنه اختلف في القرن الذي عاش فيه فمنهم من قال إنه من علماء القرن الرابع الهجري ومنهم من قال إنه من علماء القرن الخامس الهجري ومنهم من ذهب إلى أنه من علماء القرن السادس الهجري، ولكن الراجح أنه من علماء القرن الرابع الهجري ويبدو أنه عمر طويلاً حتى أدرك شطراً من القرن الخامس⁽¹⁾.

حيث يقول د. حسن الملح: "إنّ العوتبي هو أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم بن مسلم بن عيسى بن سلمة العوتبي، لملاحظة تكرار اسم مسلم و سلمة، مع الاشتراك في النسب، وباستعمال نظرية الأجيال التي تفترض أن بين الابن وأبيه ما يقارب من ثلاثين سنة يمكن اتخاذ سنة 265هـ تاريخاً مقارباً لولادة جد العوتبي إبراهيم، لأن أباه مسلماً توفي في القرن الثالث الهجري وتفترض أن مسلم بن إبراهيم ولد في حدود 295هـ وعليه يمكن اتخاذ سنة 325هـ تاريخاً مقارباً لولادة العوتبي مؤلف الإبانة، تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً"⁽²⁾.

ثم يسوق مجموعة من الأدلة يثبت بها نظريته من أهمها أن العوتبي لم يشير إلى مصادر أو مؤلفين عاشوا بعد النصف الأول من القرن الرابع الهجري، وأنه ينقل بعض معلوماته عن مصادر عاش مؤلفوها في القرن الرابع الهجري كأبي بكر ابن الأنباري وابن دريد وهما في النصف الأول من القرن الرابع الهجري وغيرها⁽³⁾، فيما رجح د. فاروق عمر فوزي أن يكون العوتبي من علماء القرن الخامس الهجري⁽⁴⁾، وهذا ما ذهب إليه أحمد بن سعود السيابي فيقول: "وقد عاش العلامة العوتبي في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري وذلك لأن من مصادره في كتاب الأنساب كتاب جمهرة نسب العرب لابن حزم الأندلسي المتوفى 456هـ، فقد نقل عنه نسب لقيط بن الحارث... ولا شك أن كتابه وصل إلى العوتبي بعد ذلك الوقت نظراً لبعده لمسافة بين عُمان والأندلس"⁽¹⁾

ويرجح محققو كتاب الإبانة أنه "عاش في القرن الرابع الهجري وأنه من علماء النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وقد يعني هذا أن مولده كان في

(1) يُنظر: الإبانة، مقدمة التحقيق، ص11-12 وسامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص18-19، وحسن الملح، الدراسات اللغوية في عُمان، مرجع سابق، ص411.
(2) حسن الملح، الدراسات اللغوية في عُمان في القرنين (4-5) الهجريين، مرجع سابق، ص411
(3) المرجع نفسه، ص411-412
(4) فاروق عمر فوزي، دراسات في تاريخ عُمان، ص40-41
(1) أحمد بن سعود السيابي، قراءات في فكر العوتبي الصحاري، مرجع سابق، ص78

نهاية القرن الرابع الهجري وامتدت به الحياة إلى أواخر النصف الأول من القرن الخامس الهجري"⁽²⁾.

فيمكن بعد عرض آراء الدراسين لتراث العوتبي أن نستنتج أنه وُلِد في القرن الرابع الهجري وامتد به العُمر إلى النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، دون تحديد سنة ولادته أو سنة وفاته.

الأوضاع السياسية في عصره:

تذكر المصادر التي بين أيدينا أن الأوضاع السياسية لم تكن مستقرة في تلك الحقبة وإنما اتسمت بصراع على السلطة في عُمان "تمثل في معظمها صراعاً بين عمال الخلافة العباسية ثم القرامطة وبين أئمة الإباضيين المعقود لهم في عُمان"⁽³⁾، فقد شهدت صراعات سياسية متتابعة، وواجهت فتنة داخلية أعقبتها تدخلات خارجية، أمّا الفتنة الأهلية الداخلية فكان سببها عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي سنة (273) هـ ومبايعة الفقيه موسى بن موسى إماماً جديداً هو راشد بن النظر، وقد قادت هذه الفتنة إلى حروب مدمرة انتهت بزوال الإمامة الإباضية الثانية سنة (280) هـ....وقاد هذا الخلاف إلى انقسام سياسي بين أهل عُمان، مما أتاح المجال للقوى القبلية أن تظهر على المسرح السياسي. وفي خضم هذه الأحداث السياسية والتناحرات، فإنّها لم تثن أصحاب العلم من الظهور والتأثير على من حولهم بمؤلفاتهم ومواقفهم.

مكانته العلمية:

تظهر مكانة العوتبي العلمية من خلال ما تركه من مؤلفات "فقد تعددت اهتمامات العوتبي وبحوثه في ميادين مختلفة حيث شملت الفقه والأنساب واللغة والأدب، وهذا مؤشر على موسوعيته وتمكنه في أكثر من علم"⁽⁴⁾

"ومما يشهد للعوتبي بهذه المكانة العلمية الرفيعة ما ذكره البُرادي في (رسالة في كتب الإباضية) عن كتاب الضياء فيقول: (وكتاب الضياء، يذكرون أنه وصل المغرب من النسخة الكبيرة التامة، نيفٌ وأربعون جزءاً، ورأيت منه ثلاثة أسفار ضخام كل سفر يشتمل على أجزاء هي: التوحيد والصلاة والطلاق والحيض والبيوع والأحكام وغير ذلك وهو أشرف تصنيف رأيت له لأهل الدعوة)، فالبُرادي المتوفى

(2) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص12

(3) نفسه، ص12

(4) سامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص21

حوالي سنة (810هـ) يحدثنا عن نيف وأربعين جزءاً من كتاب الضياء وصلت إلى المغرب... ومع أن البرادي لا يذكر اسم المؤلف، فمن الواضح أنّ دلالة كتاب الضياء ومكانة صاحبه العلمية تدل على مؤلفه، وتغني عن ذكر اسمه "(1).

آثاره ومؤلفاته:

يذكر محققو كتاب الإبانة أن للعوتبي الصحاري كتباً كثيرة بمواضيع وعلوم مختلفة، "لقد أسهم سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري العماني في إثراء الخزانة التراثية العربية والإسلامية، بمؤلفات متعددة الأغراض والجوانب فقد رأى بعضها النور وبقي أكثرها مخطوطاً، وبعضها مازال في طي الكتمان أو تائهاً في الأقبية أو على الرفوف"(2).

ومن أهم مؤلفات العوتبي وآثاره العلمية: (3)

كتاب الضياء: وهو موسوعة فقهية تقع في أربعة وعشرين جزءاً، وهو كتاب مطبوع. وكتاب النور: مختصر من كتاب الضياء، ولم يعثر على شيء منه وربما فقد كما فقد الكثير من تراثنا أو مازال تائهاً بين المخطوطات.

وكتاب الإبانة في اللغة: وهو مصنف ضخم في اللغة العربية وعلومها وقد تم تحقيقه على يد مجموعة من أساتذة الجامعة الأردنية وهم (عبد الكريم خليفة، نصرت عبد الرحمن، صلاح جرار، محمد حسن عواد، جاسر أبو صفية)، وقد طُبِعَ في أربعة أجزاء كبيرة.

وكتاب الأنساب: اقتفى به العوتبي أثر سابقه فتناول أنساب العرب في شتى منازلها، وخصّ بالذكر النسب الشريف لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكتاب (في الحكم والأمثال): ذكره العوتبي في كتاب الأنساب.

وكتاب (محكم الخطابة في الخطب والرسائل): وقد ذكره أيضاً في كتاب الأنساب.

وكتاب (ممتع البلاغة في الوفود والوفادات): وذكره العوتبي في كتاب الأنساب.

وكتاب (أنس الغرائب في النوادر والأخبار والفكاهات والأسماء) وقد ذكره في الأنساب أيضاً.

وكتاب (موضح الأنساب): قام بتحقيقه د. سامي صقر أبو داود(1).

(1) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص20

(2) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص22

(3) ينظر: الإبانة، مقدمة التحقيق، ص23. وسامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق،

ص21-23

(1) سامي صقر، مرجع سابق، ص23

وآممع الكآب الآى ذكر العوآبى أنه ألفهآ فى كآبه الأنسآب لم يتم العآور
عليهآ إآآ لآنها مفقوآة أو آآئهة بين رفوف المكآبآ كآآير من المآطوطآ.

المبحث الثاني: كتاب الإبانة

اسمه وأهميته: إنَّ العوتبي عندما صنَّف هذا الكتاب كان يحاول رسمَ منهجٍ محدد له، يقول: "وقد ألفتُ هذا الكتاب في أصول اللغة وذكرت أحرفاً من دخيل غيرها فيها، وفسَّرتُ شيئاً من الكلام الجاري على ألسنتهم... ورتبته على حروف المعجم، ليكون أسهل معرفةً، وأقل كلاماً، وسميته بكتاب الإبانة"⁽¹⁾. فالعوتبي بيّن سبب وضعه لهذا الكتاب، والمنهج الذي سار عليه وهو ترتيبه على حروف المعجم وإن لم يلتزم بهذا الترتيب في أحيانٍ كثيرة، إذ لا خلاف على تسمية (الإبانة) بما أن المؤلف سمّاه.

وتكمن أهمية كتاب الإبانة في نقاط عدة، نذكر منها:

أنّه يمثل إضافة كبيرة تاريخية وعلمية إلى التراث العُماني أولاً، إذ يصدر عن عالمٍ شهد حقبة مضطربة من تاريخ عُمان، فضلاً عن كونه أثراً لغوياً ضخماً⁽²⁾. أنّه حفظ لنا مادة لغوية غزيرة، جمعها عن علماء منهم ما وصل إلينا علمهم ومنهم ما لم يصل إلينا، كما أنّ المسائل النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها مثلت رافداً إضافياً لعلم النحو العربي، سواءً البصري أم الكوفي. والإبانة رغم أنّ معظم مادته منقولة عن علماء سابقين إلا أنّ قدرة صاحبه على تبويبه وتصنيفه بهذا الشكل يدل على قدرة فائقة على التأليف وإن كانت أقلّ من مثيلاتها التي ظهرت في البصرة والكوفة وبغداد في تلك الحقبة المزدهرة علماً.

مصادره: لقد تنوعت مصادر كتاب الإبانة بتنوع موضوعاته، يمكن القول إنّ مصادره هي كلّ ما يتعلق بعلم العربية، من كتب تفسير وحديث وبلاغة ولغة ونحو وصرف وأخبار ونوادير وغيرها من المصادر التي تمت للعربية بصلة، لأنّ العوتبي أراد منه كتاباً موسوعياً، وما يهمننا هنا هي المصادر النحوية أو التي تتعلق بالمادة النحوية، حتى يكون الأمر محصوراً بها دون غيرها.

(1) الإبانة، 5/1

(2) يُنظر: سعيد الزبيدي، نظرات في تحقيق كتاب الإبانة للعوتبي، ندوة العوتبي الصحاري الدولية، جامعة آل البيت، الأردن، 2009، ص61.

سأذكر أهم المصادر التي اعتمد عليها العوتبي في مادته النحوية في كتابه الإبانة، وقد رتبناها حسب تاريخ الوفاة، وسنكتفي بعرض هذه المصادر دون التمثيل لأننا ذكرنا الأمثلة في الفصل الثالث عند تقويم عمل العوتبي في (الإبانة)، وهذه المصادر هي:

(معجم العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)⁽¹⁾: يُعد الخليل أحد علماء النحو الكبار الذين كان لهم أثر كبير في تطور النحو العربي ونشوءه، فكان لا بد لأي عالم يخوض في هذا المجال أن يعود لمؤلفاته وأقواله، وأبرز مؤلفات الخليل على الإطلاق هو معجم العين، ونستطيع القول أن العوتبي استقى كثيراً من مادة كتابه (الإبانة) من معجم العين.

ومن مصادره أيضاً، (الكتاب) لسيبويه (ت180هـ)⁽²⁾: يُعد الكتاب من أهم مصادر كتب النحو على مرّ العصور، فما من عالم نحوٍ إلا وجبّ عليه الاطلاع على صنعة سيبويه، لذلك كان لا بد للعوتبي أن يجعله أحد مصادر كتابه (الإبانة) في المسائل النحوية والصرفية.

ومنها، كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)⁽³⁾: اعتمد العوتبي كثيراً على كتاب (معاني القرآن) في شرح وإعراب كثير من الآيات القرآنية، وغالباً ما كان العوتبي يستأنس برأي الفراء ويأخذ به.

ومنها، كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)⁽⁴⁾: كثيراً ما اعتمد العوتبي على هذا الكتاب في تفسير الآيات وإعرابها.

ومن مصادره أيضاً، كتاب (معاني القرآن) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ)⁽⁵⁾، وهو كغيره من كتب معاني القرآن التي كانت أساساً عند العوتبي في تفسير مادة الإبانة، وأخص منها المادة النحوية.

ومن المصادر التي اعتمد عليها العوتبي كتب ابن قتيبة⁽¹⁾ (ت276هـ)، ومنها: (تأويل مشكل القرآن وأدب الكاتب)، فقد شكل الكتابان مادة مهمة في تكوين مادة الإبانة النحوية.

(1) يُنظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979، 557/1. ويُنظر: أبو البركات الأنباري، *نزّهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985، ص45.
(2) يُنظر: البغية، 229/2. ونزهة الألباء، ص54.
(3) يُنظر: البغية، 333/2، نزهة الألباء، ص81.
(4) البغية، 294/2
(5) البغية، 590/1، ونزهة الألباء، ص185

ومن هذه المصادر كتاب (مجالس ثعلب) وكتاب (الفصيح) لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ)⁽²⁾، فقد اعتمد العوتبي على ثعلب في كثير من مادته النحوية.

ومن مصادره أيضاً كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)⁽³⁾، كما ذكرنا أنّ العوتبي قد اعتمد كثيراً على كتب معاني القرآن، ومنها كتاب الزجاج هذا.

ومنها كتابا (الزاهر في معاني كلمات الناس والأضداد) لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)⁽⁴⁾، حيث يمكننا القول إنّ كتاب (الزاهر) من أهم المصادر التي اعتمدها العوتبي في مادة كتابه (الإبانة) بجميع مستوياتها اللغوية والنحوية وغيرها، فهو أحد الركائز التي اعتمدها العوتبي في تصنيف الإبانة.

بالإضافة إلى أبي حاتم السجستاني (ت250هـ)⁽⁵⁾ من خلال كتابه (غريب القرآن) وكتب ابن خالويه (ت370هـ)⁽⁶⁾ متمثلة بـ(إعراب ثلاثين سورة من القرآن ومختصر في شواذ القرآن)، وغيرها من المصادر اللغوية والبلاغية والتاريخية وكتب التفسير وكتب الأنساب والأدب، التي لا مجال لذكرها في هذه الدراسة، لأنّ ما يهمنا هنا المصادر النحوية التي اعتمدها العوتبي في ذكر المسائل النحوية في الإبانة، التي هي موضوع الدراسة.

(1) البغية، 63/2، ونزهة الألباء، ص159

(2) البغية، 396/1، ونزهة الألباء، ص173

(3) البغية، 411/1، ونزهة الألباء، ص183

(4) البغية، 212/1، ونزهة الألباء، ص197

(5) البغية، 606/1

(6) البغية، 529/1

منهج الكتاب:

لخصَ العوتبي منهجَه في صناعة كتابه الإبانة، بقوله: " هذا باب تفسير شيء من الكلام الجاري بين الناس، على توالي حروف المعجم إلى آخرها، ثم نختم الكتاب بشيء من الألفاظ العربية والمعاني اللغوية، والأبيات المعنوية"⁽¹⁾، فهو يشرح لنا منهجه بإيجاز وما سيقوم بفعله في هذا الكتاب، فهو:

يفسر شيئاً من الكلام، وهذا يعني أنه لن يجمع كل مفردات اللغة، كما في المعاجم الأخرى، بل يكتفي بجزء قليل منها، ويرى أنه لا بد من أن يقوم بشرحها وتوضيحها للناس.

وقد اختط العوتبي مساراً واضحاً في وضعه للكتاب، فجعل هذه المفردات التي يريد أن يشرحها ويوضحها من الكلام الجاري على ألسنة الناس، بمعنى أنها كلمات شائعة درجة في الاستعمال اللغوي العام، ولكن هناك من الناس من لا يعرف معناها، ولا يعرف لم تُضعت على النحو التي هي عليه، فأراد العوتبي أن يقوم بسد هذا النقص، فهو يذكر في بداية كتابه عن سبب وضعه لهذا الكتاب، يقول: "وقد ألفت هذا الكتاب في أصول اللغة... وفسرت شيئاً من الكلام الجاري على ألسنتهم لا يعرف معناه، ولا يقف على فحواه... إلا مُتفهِق.."⁽²⁾، فالكلام المراد تفسيره جارٍ بين الناس معروف ولكن لا يفهم معناه إلا متخصص وعالم، فأراد العوتبي أن يوصل المعنى لجميع الناس.

وقد رتب هذه الكلمات والمفردات التي وقع اختياره عليها -كما ذكر- على حروف المعجم، فهو يعتمد على جذر الكلمة، ويرتبها بحسب الحرف الأول، ثم ينطلق لباقي الحروف.

فقد حشد العوتبي مجموعة كبيرة من المفردات التي تنتمي لحرف واحد، فبدأ بالمفردات التي تبدأ بحرف الألف فالباء فالتاء وهكذا إلى آخر حرف، ويمكن القول إن هذا الحشد من المفردات جاء على حرف واحد ولكنه غير مرتبٍ داخلياً ترتيباً صحيحاً، فمثلاً حرف (الذال) بدأه على النحو (ذو، ذلك، ذكر، ذرى، ذرب، ذكي...) إلى آخر الحرف، فهو وإن جمع المفردات التي تبدأ بحرف الذال إلا أنه لم يرتب هذه المفردات ترتيباً داخلياً، وهكذا في بقية الحروف.

(1) الإبانة، 69/2

(2) نفسه، 5/1

يذكر د. إبراهيم الدسوقي بأنّ هذا الترتيب للجذور كان محاولة أولية لحشد الجذور والكلمات التي ستعالج تحت هذا الحرف، وكانت هذه المحاولة في انتظار محاولة ثانية للنظر في ترتيب المفردات ترتيباً داخلياً، ولكن هذا لم يتم⁽¹⁾.

وقد اختلف دارسو كتاب الإبانة فيما بينهم حول وصف هذا الكتاب ففي حين اعتبره د. الدسوقي معجماً، حيث يقول: "ومعجم الإبانة يدخل في إطار اتجاه المعاجم العربية وهو الجانب الوصفي ويقدم المادة، ويعرض لضبطها، والاشتقاقات الصرفية منها كالمصدر والاسم والجمع بأشكاله المختلفة، ثم يعرض للمشكلات الصرفية التي تقتضيها معالجة هذه المادة مستعيناً بالاستشهاد"⁽²⁾، وقد استدل د. الدسوقي على ذلك بمثال (زرع)، وهناك أمثلة كثيرة تدل على ما ذهب إليه، فمن ذلك مثلاً حديثه عن (الهُوَادَة) يقول: "الهُوَادَة: الصلح والسكون، يقال: قد هُوَدَ الرجلُ يُهُوَدُ تهويداً، ومنه قول عمران بن حُصَيْنٍ: إِذَا مِتُّ فَأُخْرِجْتُمُونِي فَأَسْرِعُوا الْمَشْيَ، وَلَا تُهُوِّدُوا بِي كَمَا تُهُوِّدُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وقال الشاعر:

وَتُرَكَّبُ خَيْلٌ لَا هُوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ
أَي لَا صُلْحَ بَيْنَهُمَا..."⁽³⁾.

فالصيغ الصرفية المشتقة من الجذر هي الفعل هُوَدَ وَيُهِوَدُ، والاسم اليهود والمصدر تهويداً وهوادة... مستشهداً بقول لأحد العرب وبييت من الشعر.

فالمثال الذي ذكره د. الدسوقي (زرع) والمثال الذي أوردناه وأمثلة هذه الأمثلة حَدَتْ به أن يعتبره معجماً كغيره من المعجمات العربية، إلا أنه ينقصه الترتيب الداخلي للحروف.

وأما محققو كتاب الإبانة وهم (د. عبد الكريم خليفة ود. نصرت عبد الرحمن ود. صلاح جرّار ود. محمد حسن عوّاد ود. جاسر أبو صافية) آثروا عدم وصف كتاب الإبانة بأنه معجم، "ونحن نرى من خلال هذا العرض أن يفهم قوله (ورتيته على حروف المعجم، ليكون أسهل معرفة وأقلّ كلاماً) في إطار التصنيف الموسوعي، وليس على أساس منهج معجمي. فالكتاب ليس معجماً بالمعنى المعروف في المعاجم العربية، ولكنّه جملة من القضايا اللغوية مرتبة على حروف المعجم"⁽¹⁾. وقولهم: "وربما كان أقرب إلى الحقيقة أن نصف هذا المصنف الضخم، بأنّه موسوعة لغوية،

(1) إبراهيم الدسوقي، قراءات في فكر العوتبي، مرجع سابق، ص17

(2) المرجع نفسه، ص22

(3) الإبانة، 584/4

(1) الإبانة، مقدمة التحقيق، ص28

أقامها العوتبي اللغوي البارع على أساس مسائل وقضايا لغوية⁽²⁾. فالوصف الذي أطلقه محققو الإبانة عليه بأنه موسوعة، فهذا من سمات التأليف المعجمي قديماً لأنّ المعجم لا يكون معجماً إلا إذا كان موسوعياً شاملاً لقضايا علمية وأدبية كثيرة تشمل علوم القرآن والتفسير واللغة والشعر وأقوال العرب، فعند تصفح أي معجم يمكن العثور فيه على قضايا لغوية ونحوية وصرفية وصوتية وغيرها.

وعليه فإنّ الباحث هنا يؤيد ما ذهب إليه محققو الإبانة من أنّ كتاب الإبانة هو موسوعة لغوية، وليس كما وصفه د.الدسوقي من أنّه معجم ينقصه الترتيب الداخلي لكلماته حتى يكون معجماً لغوياً يضاهي المعاجم اللغوية الأخرى.

وأما عن طريقة عرضه لمواد كتابه، فكما ذكرنا أنّ كتاب الإبانة هو عبارة عن أربعة مجلدات كبيرة، بما يعادل (2400) صفحة تقريباً، بدأها بمقدمة طويلة عرض فيها لمعنى كلمة (الإبانة)، ثم أقام باباً للفصاحة، وأقام فصلاً في (اللحن)، وتحدث عن أول من تكلم العربية، وأول من عمل النحو وأطال في ذلك، ثم تحدث عن فصاحة الرسول ρ ، وتحدث بعدها عن فصاحة أهل عُمان ضارباً أمثلة على ذلك من أخبار لبعض الفصحاء، ثم عقد فصلاً لعيوب النطق والكلام (كالتتممة والفأفة والغمغمة والكنة واللثغة....)، وبعدها عرض لوجوه الكلام (كالتساوي واعتدال الوزن واشتقاق اللفظ وصحة القسم والسجع.....)، وعقد فصلاً لأنواع المنظوم والمنثور ومعاني الكلام (الخبر والاستخبار والاستفهام.....)، وصنع فصلاً تحدث فيه عن الحروف في العربية، وفصلاً عن بناء كلام العرب (الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي)، وفصلاً سمّاه (ليس في كلام العرب)، وفصلاً (ما جاء في كلام العرب)، ثم عقد باباً للتصريف تحدث فيه عن مخارج الحروف وأسمائها وصفاتها (الحلقية واللهيوية والأسلية.....)، ثم صنع فصلاً في اللحن، وفصلاً آخر في الدخيل والمعرب وجاء فيه بأمثلة كثيرة (كالمشكاة والكفل والتأويب والسرراويل والناطور والطنج و..... وغيرها كثير)، ثم عقد باباً في وجوه اللغة (الحقيقة والمجاز والتكرير والكناية .غيرها)، وناقش مسألة الحروف المقطّعة في القرآن، وعقد فصلاً في دخول حروف الصفات على بعض، وفصلاً في إدخال الصفات وإخراجها، وفصلاً في درجات الواصفين عند ابن الرومي، ثم عقد باباً سمّاه (في شيء من أقاويل العرب وتسميتهم ومذاهبهم)، ثم صنع فصلاً في كسر أوائل الكلمات، وناقش مسألة تثنية ما في البدن منه شيئاً مخالف للجميع، وهنا ينتهي الجزء الأول من كتاب الإبانة، بحسب

تقسيم المحققين، ثم يأتي الجزء الثاني ليعالج في بدايته بعض المسائل (كمسألة توحيد السمع في جميع القرآن، ومسألة في قوله تعالى: [فأردتُ أن أعيبها] الكهف-79، وغيرها من المسائل)، ثم يعقد فصلاً في الكنى، ويناقش بعدها مسألة الألوان، لتنتهي هنا المقدمة الطويلة.

ثم يبدأ بترتيب معجمه كما ذكر على حروف المعجم مبتدئاً بالألف والمفردات التي جاءت تحتها، منتقلاً إلى الباء فالتاء وهكذا إلى أن ينتهي بحرف الياء، وبعد حديثه عن كلِّ حرف يأتي بالأمثال التي جاءت على هذا الحرف عارضا لها في نهاية حديثه عن هذا الحرف.

وبعد أن خلص من الحروف عقد بابا كبيرا سمّاه (في شيء من الألفاظ الغربية والمعاني اللغوية والأبيات المعنوية)، ثم صنع بابا سمّاه (باب في الملاحن) وبابا آخر في أسماء الصنّاع، وبابا في معرفة أسماء الأيام لعاد وثمرود، وبابا في أسماء الشهور واشتقاقاتها، ثم بابا مما يُذكر ويؤنث وهو آخر ما ذكر في الكتاب.

الفصل الأول الأصول النحوية عند العوتبي

المبحث الأول: السماع

السماع في اللغة: " الذِّكْرُ الْمَسْمُوعُ الْحَسَنُ الْجَمِيلُ، وَمَا سَمَعْتَ بِهِ فَشَاعَ وَتَكَلَّمَ بِهِ. وَكُلُّ مَا تَذَنَّهُ الْأُذُنُ مِنْ صَوْتٍ حَسَنٍ سَمَاعٌ " (1).

وفي الاصطلاح: هو التَّقْلُ، يقول ابن الأنباري: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" (2).

وأما السيوطي فيقول في السماع: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مُسلم أو كافر" (3).

ويتضح من كلام ابن الأنباري وكلام السيوطي أنّ السماع أو النقل هو الكلام الفصيح الموثوق بفصاحته. وهذا يقتضي أن نعرض لأصناف هذا الكلام الفصيح زماناً ومكاناً وأحوالاً.

"فأمّا الزّمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثّاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية" (4)، "وأما المكان أو بعبارة أخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قريها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم" (5).

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1994م، مادة: سمع

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، رسالتان لابن الأنباري (الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص81

(3) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حسن محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص24

(4) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص19

(5) نفسه، ص20

"هذا ويعد السماع الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة"⁽¹⁾، " وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية حينما يخفى ما يمكن أن يكون علة جامعة وقد عده اللغويون الطريق الحقيقي لدرس العربية على وجه صحيح"⁽²⁾.

وقد أورد السيوطي من خلال تعريفه للسمع الكلام الذي يحتج به وهو: القرآن الكريم وقراءاته، وكلام نبيّه محمد عليه الصلاة والسلام، وكلام العرب بما فيه من (نظم ونثر).

فالسمع من الأصول النحويّة التي تمثّلت عند العوتبي الصّحاري في كتابه (الإبانة)، حيث تناول عناصر السماع كافة (القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من نظم ونثر وحكم وأمثال). وسنّفصلُ الحديثَ عن كلّ عنصرٍ مع بيان موقف النحويين منه في الاحتجاج ثم موقف العوتبي من ذلك .

1. القرآن الكريم وقراءاته:

أ. القرآن الكريم:

القرآن كما أجمع على تعريفه: " كلام الله المعجز، المنزل على النبيّ صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته ".
و"هو النصّ الصّحيح المُجمَع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة".
ويقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم أحادا أم شاذًا..."⁽³⁾.

فالقرآن الكريم هو المصدر الوحيد الذي لا خلاف على الاحتجاج به في جميع فروع اللغة من (نحو وصرف وبلاغة وصوت...)، لذلك نجد العلماء كافة على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم قد اجمعوا على الاحتجاج به "ولا يُعرف أحد من اللّغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتّخطئة"⁽⁴⁾.

وعلى هذا "فلا خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في اعتماد القرآن دليلاً، ولكن الكوفيّين كانوا يُعَوّلون على اللفظ أو الظاهرة، تأتي في القرآن فيبينون عليها قاعدة. أمّا

(1) فؤاد ترزي، في أصول اللغة والنحو، مكتبة لبنان، بيروت، 1969، ص79

(2) عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، القاهرة، دت، ص196

(3) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص24

(4) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص3

البصريُّون فكانوا يكثرُون من تأويل ما يأتي من الآيات مخالفا لقواعدهم وأصولهم" (1).

وعند الحديث عن الاستشهاد بالقرآن الكريم عند العوتبي في كتابه الإبانة نجده لا يخرج عن مذهب أسلافه من النحويين واللغويين في اعتبار الاستشهاد بالقرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد، فالدليل القرآنيُّ عنده مقدَّمٌ على جميع أدلَّة النقل الأخرى، وكتابُ الإبانة يدلُّ على ذلك، فالشواهد القرآنية فيه لا تكاد تحصى، وتجدها على رأس كل مسألة يطرحها.

وقد تعددت أساليب العوتبي الصحاري بالاستدلال بالشاهد القرآني، ومن هذه الأساليب أنه: ربَّما كان يأتي بالشاهد القرآني منفردا للاستدلال على القاعدة النحوية، وأمثلة ذلك كثيرة ومتناثرة في كتاب الإبانة، ولكننا نكتفي ببعض الأمثلة، منها حديثه عن "لئلا" يقول: "معناها: لأنَّ لا، فأدغمت اللام في النون، وفي لغة (لئِنَّ). ولا بد (لئلا) من غنة في اللغتين. وقيل في قوله تعالى: [لئلا يعلم أهل الكتاب ألاَّ يقدرُونَ على شيء من فضل الله وأنَّ الفضل] أي لأنَّ الفضل [بيد الله] الحديد 29. ولئلا تنصب ما بعدها" (2).

ومنه أيضا عند حديثه عن (أَيان) يقول: "وأَيان مشاكلة لمتى إلاَّ أنَّها كناية للحين. إذا قلت للرجل: أيان تخرج؟ فمعناه: في أيِّ حين تخرج؟. قال الله: [يسألونك عن الساعة أَيانُ مُرساها] الأعراف 187، والمعنى أيُّ حين مرساها" (3).

وكذلك في حديثه عن (إِي) يقول: "إِي - مُخفف - معناه نَعَم. وقال الله عزَّ ووجلَّ: [قُلْ إِي رَبِّي] يونس 53، قيل: معناه نَعَم وربِّي. وليس في القرآن كله حرف يتحوَّل له عضو عند النطق به إلاَّ هذا الحرف" (4).

ونلاحظ من الأمثلة السابقة أنَّ العوتبي أورد الشاهدَ القرآنيَّ وحده دون غيره من الشواهد النقلية الأخرى في التأكيد على القضية النحوية التي يطرحها.

وربما يأتي بالشاهد القرآني ثم يتبعه بشاهد شعري، وهو عنده كثير، نذكر من ذلك حديثه عن (لَمْ) يقول: "لَمْ خفيفة: حرف جزم، تقول: لم أقل، فتجزم وعلامة الجزم سكون اللام، وسقطت (الواو) لالتقاء الساكنين. قال الله تعالى: [لم يكن الذين كفروا] البينة 1، كُسيرت النون لالتقاء الساكنين أيضا. قال:

(1) عفاف حسنين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996، ص30

(2) العوتبي الصحاري، الإبانة في اللغة، 182/4

(3) المصدر نفسه، 103/2

(4) نفسه، 150/2

لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عِلْمَ اللَّكِّ لَهُ وَلَكِنْ لِحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالِي
و(لم) من حروف الجحد، تقول: لم يخرُجُ زيد، ولم يقم عمرو⁽¹⁾.

ومنه ما يذكره في معرض حديثه عن (الفاء) يقول: "والعرب تستأنف بالفاء
عند تمام الكلام، قال الله تعالى: [وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ] العنكبوت3، أي: من الأمم، وتمَّ
الكلام، ثم استأنف بقوله تعالى: [فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ]
العنكبوت3، ومن ذلك قول عنتره:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعِمِّي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَأَسْلَمِي
فَوَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي فَكَأَنَّهَا فَدَنْ لَأَقْضِي حَاجَةَ الْمُتَلَطِّمِ⁽²⁾.

فلاحظ أن العوتبيَّ الصُّحاريَّ استدلَّ بالشاهد القرآني ثم عزَّز هذا الشاهد بشاهدٍ من
الشعر، حتى تكون الحجَّة أقوى.

وفي أحيان كثيرة كان يأتي بالشاهد الشعري أولاً ثم يُتبعه بالشاهد القرآني
ثانياً، ومن ذلك حديثه عن (كان): ".وإذا جعلوا (كان) بمعنى (جاء) رفعوا ولم
يحتاجوا إلى الخبر، قال لبيد:

إِذَا كَانَ الشُّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرَمُهُ الشُّتَاءُ

يقول: إذا جاء، وقال تعالى: [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ] البقرة280، أي جاء⁽³⁾. فبدأ العوتبي
بذكر الشاهد الشعري، ثم أتى بالشاهد القرآني.

ومن ذلك أيضاً في بداية حديثه عن الكاف يقول: "..... والكاف قد تكون صلة
للكلام قبلها، قال امرؤ القيس:

كَدَابِكُ مِنْ أُمِّ الْحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

ومنه قوله تعالى: [كدأب آل فرعون] الأنفال54، والمعنى كفرت اليهود ككفر آل
فرعون⁽⁴⁾. وقد جاء بالشاهد الشعري ثم أتبعه الشاهد القرآني.

وربما يأتي بالشاهد القرآني ثم يعززه بشاهد من القراءات القرآنية، أو ربما
يأتي بالشاهد القرآني ويذكر القراءات التي جاءت عليه الآية، ومثال ذلك حديثه عن
(التكرير) يقول: "والعرب تكرر في الصفات، قال الله عزَّ وجلَّ: [وَالظَّالِمِينَ أَعْدَاءَ لَهُمْ]

(1) الإبانة، 160/4-161

(2) نفسه، 618/3

(3) نفسه، 482-481/4

(4) نفسه، 83/4

عذاباً أليماً [الإنسان 31، وقرأ ابن مسعود: [وللظالمين أعدّ لهم]، فكرر الكلام في الظالمين ولهم" (1).

ومنه أيضاً ما ذكره عن (أن وإن) المخففة، يقول: "...وقد جاء في بعض القراءات: [أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ] المائدة 45، إلى آخر الآية، وهي حجة لمن قال: إنَّ زيداً فيها وعمرو، وفي لغة تميم وباهلة تقول: إنَّ زيداً قائمٌ مخففة في معنى مثقلة، وبلغنا أنَّ ابن مسعود كان يقرأ: [وإنَّ كلاًّ لما لئوفينهم] هود 111، يأتي بها مخففة في معنى مثقلة" (2).

من المثاليين السابقين نجد أن العوتبي جاء بالشاهد القرآني ثم عزز بقراءة من القراءات لأحد الشواهد القرآنية.

وربما يأتي بالشاهد القرآني ثم يتبعه بحديث شريف عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو قول لأحد التابعين، ومنه ما ذكره في باب التكرير يقول: " والتكرير من مذاهب العرب، كما أن من مذاهبهم الاختصار. قال الله تعالى: [كلا سوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون] التكاثر 3-4، و [فإنّ مع العسر يسراً، إنّ مع العسر يسراً] الشرح 5-6، و [أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى] القيامة 34-35.

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه، أخذ بيد أبي جهل بن هشام، فهزه مرة أو مرتين، ثم قال له: (أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى)، قال: فأوعده، صلى الله عليه، مرة بعد مرة، ثم نزلت الآية بعد ذلك على ما أوعده النبي صلى الله عليه أبا جهل، وهو وعيد بعد وعيد" (3).

فهو هنا يأتي بشواهد من القرآن ثم يعززها بحديث شريف رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد يأتي بالشاهد القرآني ثم يعززه بشيء من كلام العرب، كما في مسألة (كلا) يقول العوتبي في (كلا): " ردع وزجر، قال الله تعالى: [أيطع كلّ امرئٍ منهم أن يُدخَلَ جنةَ نعيمٍ. كلا] المعارج 38 و39، ومثله كثير....." (4) إلى قوله: " وفي

(1) الإبانة، 137/1

(2) نفسه، 117/2

(3) الإبانة، 137/1، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة، 1966، 114/19. مع خلاف يسير في الرواية.

(4) الإبانة، 91/4

مواضع على معنى ألا، التي للتنبيه والافتتاح قال: فما جاءت من كلا بمعنى ألا، قول العرب: (كلاً زعمت أن العير لا تقاثل) وهو مثل العرب⁽¹⁾. فهو يسوق مجموعة من الشواهد القرآنية وأقوال النحويين حولها ثم يعزز ما يقول بمثل عربي ليعزز كلامه عن (كلا) على أنها جاءت للاستفتاح والتنبيه. وأما عن كيفية تقديم العوتبي للشاهد القرآني، فقد كان يقدمه بقوله (قال الله تعالى) أو (قال تعالى) أو (قال الله) أو (قوله تعالى) أو (نحو قوله) دون ذكر لفظ الجلالة، وغيرها من الصيغ التي استخدمها في تقديم الشاهد القرآني، هذا مع الإشارة إلى أن العوتبي كان في أكثر الأحيان يستشهد بالآيات القرآنية ذاكراً منها موضع الشاهد فقط، ونادراً ما كان يذكر الآية كاملة بحسب ما يقتضيه الشاهد، ويتعداه في أحايين آخر إلى الاستشهاد بآيتين إذا كان الشاهد مرتبطاً بالآيتين معاً. نحو استشهاده "بقوله تعالى: [أيطمع كل أمرئٍ منهم أن يُدخلَ جنةً نعيمٍ.كلا]المعارج38 و39"⁽²⁾، فاحتاج إلى جزء من الآية التالية حتى يتم الشاهد النحوي الذي يريده. ومثل ذلك كثير في كتاب الإبانة.

وخلاصة القول: لقد كان اعتداد العوتبي بالقرآن غزيراً في ثنايا كتابه الإبانة. وغالبا ما كان يقدمه على بقية الأدلة النقلية الأخرى، وتنوعت أساليبه في عرض الشاهد القرآني فكان يأتي بشواهد نقلية أخرى ثم يأتي بالشاهد القرآني، وكان يأتي به مفرداً ليستدل على الرأي النحوي، وربما أتى به مع شواهد نقلية أخرى كالحديث الشريف والشعر وكلام العرب.

ب. القراءات القرآنية :

(1) الإبانة، 91/4

(2) نفسه، 91/4

عرّف ابن الجزري القراءة بقوله: "القراءات علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"⁽¹⁾، كما عرفها طاش كبرى زاده بقوله: "علمٌ يُبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة"⁽²⁾.

إذن فعلم القراءات يهدف إلى تعليم اللسان النطق بكلام الله على الطريقة الصحيحة، ويهدف كذلك إلى صون اللسان عن الخطأ، وصون كتاب الله عن سريان التحريف إليه أو التبديل أو التغيير في صورة الرسم أو كتابة الخط أو نطق اللفظ⁽³⁾.

وقد عدّ العلماء القراءات القرآنية جميعها حُجة يقول السيوطي في ذلك: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياسُ عليه"⁽⁴⁾. بل ويذكر الزركشي "أنّ توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة"⁽⁵⁾.

ويلخص ابن الجزري مقاييس القراءة الصحيحة فيقول: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها"⁽⁶⁾، "أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربية وتخلف الشرط الثاني، أو التواتر من الشرط الأول..... وقد ظهر لك إذاً أن القراءة الشاذة لا يقدر في الاحتجاج بها في عربية قادم"⁽⁷⁾.

و"لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁽¹⁾، فلم يكن هناك خلاف على حجيتها في إقامة القواعد العامة، إلا أن النحاة اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات

(1) ابن الجزري، منجد المقرنين ومرشد الطالبين، تحقيق محمد الشنقيطي وأحمد شاکر، ط1، دار الكتب العلمية، مصر، 1980، ص2

(2) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ص6

(3) المصدر نفسه، ص6

(4) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص24

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ج1/ص239

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ج1/ص9

(7) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص30

(1) ابن الجزري، النشر، مصدر سابق، 10/1

الشاذة، فقد سار النحويون البصريون والكوفيون على الاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس.

ويتلخص موقف المدرسة البصرية من الاحتجاج بالقراءات الشاذة: "أنهم كانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهداً من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فأحدى ثلاث: إما التأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن عليها، وإما إغفالها والإغضاء عنها"⁽²⁾.

فأصحاب المدرسة البصرية كانوا يعتقدون بالقراءات على جميع أشكالها إلا ما خالفت قياساً فكانوا يجدون لها تخريجا معينا، ومن هنا اتهموا بأنهم ردوا بعض القراءات وقالوا بخطئها، وقد ردت الدكتورة خديجة الحديثي على هذا الاتهام: "...ولم يصدر عنهم طعن في قراءة أو تخطئة لقارئ شاذة كانت قراءته أم غير شاذة كما قسمها أبو بكر بن مجاهد، ولم يختلف في ذلك أحد منهم فليس في كتاب سيبويه ما نسبه المتأخرون المتعصبون للكوفيين من أنهم أول من خطأ القراء، وقد كان هذا اتهاماً باطلاً لهؤلاء النحاة القائمين على لغة القرآن، وكل ما هنالك أنهم كانوا يخرجون بعض القراءات الشاذة عن أقيستهم إما بتفسير وتقدير يتطلبه المعنى ويوحى به، وإما بعدّها واردة على لغات العرب التي لم يبين البصريون عليها أقيستهم لضعفها وقتلتها، ومع ذلك فهي لغة عربية يؤخذ بما جاء فيها من ظواهر نحوية وصرفية ولغوية وإن كان لا يقاس عليها"⁽³⁾.

أما الكوفيون "فكانوا يأخذون بالقراءات السبع وغيرها من القراءات ويحتجون بها فيما له نظير في العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها"⁽⁴⁾.

وكان من مذهب الكوفيين - المعروف توسعهم في الرواية - أنه لا بد أن يتوسعوا "بالاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها، لأن ذلك من منهجهم المبني على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة"⁽¹⁾.

(2) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص43

(3) خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، إربد، الأردن، 2003، ص77

(4) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974،

ص47

(1) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص139

احتلت القراءات القرآنية عند العوتبي المرتبة الثالثة من حيث الكم بالاحتجاج بها بعد القرآن الكريم والشعر، وإنما يدل ذلك على أهمية القراءات عنده كمصدر من مصادر النقل التي يحتج بها لتعزيز مسألة نحوية يذكرها. وشأنه بذلك شأن الاستشهاد بالقرآن، فقد عني العوتبي بالقراءات القرآنية، وجعل الاستشهاد بها من أولوياته إن وجدت.

وقد تنوعت أساليبه في الاحتجاج بها، فكان يأتي بها بعد الشاهد القرآني في كثير من الأحيان، ومثال ذلك في حديثه عن (ما) يقول: "وما حرف تكون جحدا وجزاءً وصلةً واسماً غير آدمي. وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر في قول أهل الحجاز إذا حسن في الخبر الباء، تقول: ما زيدٌ أخانا، لأنك تقول: ما زيدٌ بأخينا. وفي القرآن: [ما هذا بشراً] يوسف 31، لأن الباء تحسن فيه، تقول: ما هذا ببشرٍ. وتميم ترفع خبر ما، تقول: ما زيدٌ أخونا، جعلوها حرفاً مثل إنما وهل. وعلى هذا قراءتهم: (ما هذا بشرٌ)"⁽²⁾. فهو هنا يبين سبب قراءة تميم بالرفع باعتبار إهمال عمل (ما)، ولم يكتف بعرضها.

ومنه أيضاً ما أورده في حديثه عن البديل يقول: "والبديل في الكلام على وجهين: وجه على الغلط، نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنه أرد أن يقول: مررتُ بحمارٍ فغلط، فقال: برجلٍ، ثم أدرك كلامه بعدُ فقال: بحمارٍ.

والوجه الثاني: يكون على البيان، نحو: مررت بعبد الله عاقلٍ لبيبٍ كأنك قلت: مررتُ بعاقلٍ لبيبٍ. قال الله عز وجل: [لنسفعاً بالناصية، ناصيةً كاذبةً خاطئةً] العلق 15-16، على البديل، وقد قرئ بالرفع والنصب: ناصيةً بدل من الأول، كاذبةً: نعت لها"⁽³⁾، فالعوتبي هنا يورد الآية القرآنية ثم ما ورد من قراءات بها ولكن دون أن يذكر اسم القارئ.

يقول الزمخشري: "وقرئ (ناصيةً) على هي ناصية، وناصيةً بالنصب وكلاهما على الشتم"⁽¹⁾، ويقول صاحب البحر المحيط: "وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة وزيد

(2) الإبانة، 255/4، القراءة بالرفع لابن مسعود، انظر: الزمخشري، الكشاف، تحقيق يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، دبت، ج2/ ص464

(3) الإبانة، 240/1

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج4/ ص614

بن علي : بنصب الثلاثة على الشتم ؛ والكسائي في رواية : برفعها، أي هي ناصبة كاذبة خاطئة ، وصفها بالكذب والخطأ مجازاً ، والحقيقة صاحبها"⁽²⁾.

ومن أسلوبه أن يأتي بالشاهد الشعري ثم يتبعه بقراءة من القراءات تعزز الشاهد، ثم يتبعهما بقول لأحد الصحابة، ومن ذلك ما أورده في باب (الترخيم) يقول: "وتقول في ترخيم حارث وعامر ومالك: يا حارِ أقبل، ويا عامِ أقبل، ويا مالِ أقبل. قال الشاعر:

يا حارِ، لا أرمينُ منكم بداهيّةٍ لم يلقها سوقةٌ قبلي ولا ملكُ

وقرى: [ونادوا يا مالٍ ليقضِ علينا ربك] الزخرف77، وفي حديث عمر رضي الله عنه، أنه قال لمالك بن أوس: يا مالٍ، إنه قد دَفَتُ علينا من قومك دافة، وقد أمرنا لهم برضخ، فاقسمه بينهم"⁽³⁾.

فهو هنا أورد بيتاً من الشعر لزهير بن أبي سلمى ثم عززه بقراءة وهي ترخيم كلمة (مالك)، ويتبعهما بحديث عن عمر رضي الله عنه.

وربما يأتي بالقراءة الشاذة ثم يتبعها بآية من القرآن الكريم، ومن ذلك ما ذكره عن توكيد الحروف يقول: "والعرب ربما جاؤوا بالحرف الذي لا يستعملونه توكيداً. وقد قرئ: [عمّا قليل]⁽⁴⁾المؤمنين40، رفعا، ولم يُعملوا عن، وأعملوا (ما) فرفعوه باسم ما. ومن قرأ: [عمّا قليل] بالجر لم يُعملوا ما، وأعملوا عن، يريدون: عن قليل. ومنه قوله عز وجل: [لقد وُعدنا هذا، نحن وأباؤنا] النمل68، فلو قال تعالى: وُعدنا وأباؤنا، أجزى"⁽⁵⁾. فهو هنا أتى بقراءة ثم عززها بآيات من القرآن الكريم.

ومن ذلك أيضاً، ما ذكره من أنّ (ذلك) تأتي بمعنى (هذا) يقول: "وبلغنا أن ابن مسعود قرأ [هذا فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار] ، وفي قراءتنا [ذلكم فذوقوه] الأنفال14، وقال أبو عبيدة: [ذلك الكتاب] البقرة2، معناه هذا الكتاب. وذلك مبنية لا يبين فيه إعراب رفع و لا سواه"⁽¹⁾. والكلام في قراءة ابن مسعود هو للفراء"⁽²⁾.

وربما جاء بالقراءة القرآنية وعززها بشاهد من الشعر، وفي معرض حديثه عن (إنّ وأن) يقول: "ومن قال: إنّ زيدا قائمٌ وعمرا، نصب عمرا على العطف على

(2) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ج8/ ص491

(3) الإبانة، 209/1، والقراءة لـ(علي وابن مسعود) انظر: الكشاف، ج4/ ص168

(4) ولم ترد القراءة بالرفع.

(5) الإبانة، 220/1

(1) الإبانة، 100/3

(2) الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، دار المصرية، مصر، دبت، ج1/ ص11

زيد، وقد كان ابن مسعود يقرأها: [أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ]⁽³⁾، نصب (رسوله) وقد جاء بعد الخبر على العطف. وقال الشاعر:
فما كنت ممن يبعث الحرب بينهم
ولكن مسعودا حباها وجندبا
فنصب جندبا على العطف، وقد جاء بعد الخبر على العطف"⁽⁴⁾.
وهي قراءة الحسن وغيره⁽⁵⁾.

ومنه أيضا قوله: " وبلغنا أن ابن مسعود كان يقرأ: [وإن كُلاًّ لما ليوفينهم]
هود111، يأتي بها مخففة في معنى مثقل. وقال الشاعر:
إن الحيّ والقوم الذي أنا منهم
لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ
فأتى بها مخففة في معنى مثقلة. وقال الأعشى:
في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا
أن هالكٌ كلُّ من يحفى ويتعلّ
أراد أنه هالك. وقال آخر:

أمسى أبانٌ ذليلاً بعد عزّته
وإن أبان لمن أعلاج سورائي"⁽⁶⁾.
لم ترد قراءة ابن مسعود على الشكل الذي أورده العوتبي وإنما جاءت برفع (كُلاًّ)،
وقد اختلف القراء بها "فنافع وابن كثير بتخفيف نون (إن) وميم (لما) هنا على إعمال
(أن) المخففة، وهي لغة ثابتة... وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه
بتشديد (إن) وتخفيف (لما)"⁽⁷⁾، وقد ذكر ابن جني أنّ قراءة ابن مسعود والأعمش
هي [إنّ كلُّ إلا ليوفينهم ربُّك]⁽⁸⁾ فيما ذكر الزمخشري في كشافه: "وقرئ (إنّ كلاًّ)
بالتخفيف على إعمال المخففة عمل الثقيلة اعتباراً لأصلها الذي هو التثقيل، وقرأ أبي:
(إنّ كلُّ ليوفينهم) على أنّ (إنّ) نافية، و(لما) بمعنى إلا، وقراءة عبد الله مفسرة لها،
و[إنّ كلُّ إلا ليوفينهم]..."⁽¹⁾.

من خلال هذه الأمثلة نلاحظ أن العوتبي قد جاء بالقراءة القرآنية ثم عززها
بأبيات من الشعر لإثبات ما ذهب إليه في توجيه هذه القراءة.

(3) انظر: الكشاف، ج2/ص278

(4) الإبانة، 114/2

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج8/ص69

(6) الإبانة، 117/2

(7) أحمد بن محمد البنّاء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان إسماعيل،
ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987، ج2/ص135.

(8) أبو الفتح ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي

ناصر، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1994م ج1/ص328

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج2، ص434

وربما يأتي بالقراءة القرآنية وحدها دون تعزيز من أصول نقلية أخرى، يقول في مسألة (حاشا): "ومن العرب من يقول: حاشَ لفلانٍ، فيسقط الألف التي بعد الشين، وقد قرئ: [قُلْ حاشَ لله] يوسف 51، وحاشى. ومعناها واحد"⁽²⁾.

ويذكر الفراء أنّ قراءة (حاشا) بالألف هي لابن مسعود، يقول: "وفى قراءة عبد الله (حاشا لله) بالألف، وهو في معنى معاذ الله"⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا حديثه عن (سوف) يقول: "سوف تأكيد للاستقبال، وكذلك سأفعل، ومعناها تأكيد لفعل مستقبل. وفي سوف أربع لغات: - سوف يعطيك، وسيعطيك، وسو يعطيك، وسف يعطيك. وفي حرف ابن مسعود⁽⁴⁾: [ولسيعطيك ربك] الضحى 5، ويعطيك حرف مستقبل، والكاف اسم محمد صلى الله عليه وسلم، وأهل الحجاز يقولون: سو ترى، وسو تعملون، يطرحون الفاء. والذين قالوا: سترون، وستعلمون، يطرحون الفاء والواو جميعا"⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضا ما ذكره عند حديثه عن عسى، يقول: "ومنهم من يُثني (عسى)، ويجمعها كما يُثني الأفعال ويجمع، قال الفراء: وهي في قراءة عبد الله، فيما أعلم: [عسيوا أن يكونوا خيرا منهم] الحجرات 11"⁽⁶⁾.

فهو بالأمثلة السابقة أورد القراءة القرآنية دليلا نقليا وحيدا فيما ذهب إليه من رأي في المسألتين السابقتين. والأمثلة كثيرة على أساليب العوتبي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في كتابه الإبانة.

وكان العوتبي يعتد بالقراءات القرآنية ويوليها اهتماما كبيرا، فهو يستشهد بالقراءات القرآنية جميعها المتواترة منها والشاذة، غير أنه لم يكن معنيا بشكل كبير بنسبة القراءات القرآنية لأصحابها وخصوصا المتواترة منها، ولم يكن يذكر أن هذه القراءة متواترة أم غير متواترة، لذلك سنعرض هنا موقفه من القراءات المتواترة ثم غير المتواترة.

ورغم أنّ القراءات القرآنية كانت جزءاً مهماً من الأدلة النقلية على القضايا

النحوية التي أوردتها العوتبي في كتابه الإبانة، إلا أنه لم يعتن كثيراً بنسبة هذه

القراءات إلى أصحابها وأخص منها المتواترة، حيث إنّ العوتبي لم ينسب أغلب

(2) الإبانة، 6/3

(3) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 42/2

(4) انظر القراءة: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 274/3

(5) الإبانة، 262/3

(6) الإبانة، 490/3، ويُنظر القراءة، معاني القرآن للفراء، 72/3

القراءات المتواترة إلى أصحابها ونسب قليلا منها، ونذكر مما نسبه من القراءات المتواترة ما ذكره عن إعراب (ما كان نولك أن تفعل كذا وكذا) يقول: "وفي إعرابها وجهان: أجودهما النصب، نصب نولك، على خبر كان، ورفع أن بـ(كان)، والثاني: رفع نولك بجعل النول اسم كان، وأن خبر كان، قال الله تعالى: [ما كان حجّتهم إلا أن قالوا] الجاثية 25، فالحجة خبر كان، وأن الاسم. وقرأ الحسن: [ما كان حجّتهم إلا أن قالوا] فالحجة اسم كان - على قراءته. وأن الخبر" (1).

أشار العوتبي هنا إلى أن الحسن قرأ بهذه القراءة وهو واحد من عدد من القراء لم يذكر غيره، وهي إحدى القراءات العشر حيث أوردها ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر) (2).

صحيح أنه كان ينسب القراءة المتواترة إلى قارئها في حالات نادرة ولكنه كان يشير إليها بعدد من الإشارات التي تدل على تواترها.

ومن تلك الإشارات ما ذكره في قضية (يوم) يقول: "... وعامة القراء يقرؤون بالنصب من خفض ومن نصب جميعا، يرجعون إلى النصب. قال في المطفين: [يوم يقوم الناس] المطفين" (3)، نصب (يوم) هو اتفاق القراء، أما الكسر فقد ذكره الزمخشري بقوله: "ونصب [يوم يقوم] بـ(مبعوثون)، وقرئ بالجر بدلا من يوم عظيم" (4)، وذكر صاحب البحر المحيط هذه القراءة أيضا بقوله: "ويوم ظرف، العامل فيه مقدر، أي يبعثون يوم يقوم الناس. ويجوز أن يعمل فيه مبعوثون، ويكون معنى (ليوم) أي: لحساب يوم، وقال الفراء: هو بدل من يوم عظيم، لكنه بني وقرئ (يَوْمَ يَقُومُ) بالجر، وهو بدل من (ليوم). ، حكاه أبو معاذ . وقرأ زيد بن عليّ : يوم بالرفع، أي ذلك يوم" (1).

والإشارة التي أوردها العوتبي والتي تدل على أنها قراءة متواترة قوله (وعامة القراء يقرؤون).

ومن الإشارات التي ضمنها العوتبي للقراءة وتدل على أنها قراءة متواترة قوله مثلا (وحكى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم) كما في قوله: "وتقول: إن زيدا في الدار وعمراً وعمرو، فمن نصب عمراً جعله عطفاً على زيد.

(1) الإبانة، 390/4

(2) والقراءة أيضا: لابن عامر وعاصم وغيرهم / انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 342/2

(3) الإبانة، 40/2

(4) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج4/ص560

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج8/ص432

قال عزوجل: [أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ. وَالْعَيْنَ] المائدة45، بالنصب إلى آخر الآية. وحكى هذه القراءة⁽²⁾ عن النبي صلى الله عليه وسلم فجعله عطفاً⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في معرض حديثه عن (أَنْ) وعملها فيقول: "وقد قرئ هذا الحرف رفعا ونصبا [وحسبوا أن لا تكونَ فِتْنَةً] المائدة71، وتكونُ"⁽⁴⁾. فهو هنا يشير إلى أن القراءة قرئت بحرفين أحدهما (النصب) وهي قراءة متفق عليها، والآخر (الرفع) قراءة متواترة منقولة عن بعض القراء السبعة المشهورين وهم (الكسائي وأبو عمرو وحمزة وغيرهم) "أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألا تكونُ) برفع النون والباقون بنصبها⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضا أنه كان ينسب القراءة إلى اسم البلد أو اسم القبيلة التي قرأت بها، ومن أمثلة ذلك، ما ذكره في حديثه عن (هو) يقول: "وقد تجيء في الكلام توكيدا... إلى قوله: وفي قراءتنا: [فإنَّ الله هو الغنيُّ الحميد] الحديد24، الممتحنة6، وفي مصاحف أهل المدينة: [فإنَّ الله الغنيُّ]⁽⁶⁾، بغير هو"⁽⁷⁾.

ومن ذلك أيضا حديثه عن (هَيْتَ لكَ) يقول: "... وقرأه أهل المدينة: [هَيْتَ لَكَ] يوسف23⁽¹⁾ بكسر الهاء وفتح التاء غير مهموز - وهو بمعنى: هَيْتَ، أي تعال"⁽²⁾.

ومن القراءات المتواترة التي لم ينسبها لقائلها ولا لأهل البلد الذين قرأوا بها نذكر مثلا في حديثه عن رَبِّ يقول: "وتقول: رَبُّمَا رجل ظريف، فيه وجهان: - الخفض على أن (ما) صلة، كأنك قلت: رَبِّ رجلٍ ظريف. - والرفع على أن تجعل (ما) حرفا واحدا، كقوله تعالى: [رَبُّمَا يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين] الحجر2، قرئ: رَبُّمَا يود، مثقل، وربما مخفف⁽³⁾، وربما مجزوم الباء"⁽⁴⁾، فقراءة (ربما) بالتخفيف والتشديد هي قراءة متواترة لم ينسبها العوتبي لأصحابها، أمّا قراءة الجزم

(2) النصب هو ما أثبت في المصحف

(3) الإبانة، 116/2

(4) الإبانة، 112/2

(5) ابن سعيد الداني، التيسير في القراءات القرآنية، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص100

(6) نافع وابن عامر [فإنَّ الله الغنيُّ] بغير "هو"، والباقون بزيادة "هو" / انظر: تيسير القراءات، ص208

(7) الإبانة، 562/4

(1) وهي قراءة نافع وابن ذكوان، انظر: التيسير في القراءات، ص128، وقرأ نافع وابن عامر هيت لك بكسر الهاء وتسكين الياء ونصب التاء انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص347

(2) الإبانة، 570/4

(3) قرأ نافع وعاصم "ربما" بتخفيف الباء والباقون بتشديدها / انظر: الداني، التيسير في القراءات، ص135

(4) الإبانة، 124/3

التي ذكرها العوتبي فلم نقف عليها في كتب القراءات المتواترة منها والشاذة، فقد ذكر العكبري لها ست لغات⁽⁵⁾، فيما ذكر ابن خالويه أنّ فيها ثماني لغات⁽⁶⁾.

وخلاصة موقف العوتبي من القراءات المتواترة أنه: كان ينسب القراءة لصاحبها في حالات نادرة كما في قراءة (الحسن في المثال الأول) حيث وجدنا أنّها قراءة متواترة لـ(ابن عامر وعاصم أيضاً) لكنّ العوتبي نسبها للحسن فقط، وكان يشير بإشارات معينة إلى القراءة بأنها متواترة كما أوردنا من أمثلة سابقا، وفي بعض الأحيان كان ينسب القراءة إلى أهل البلد الذين قرأوا بها كما في بعض عباراته (وفي مصحف أهل المدينة)، وفي كثير من الأحيان كان يكتفي بعبارة (قُرئ، وقد قُرئ، القراءة بالنصب والخفض...).

إنما يدل هذا على معرفة العوتبي بعلم القراءات القرآنية ولكننا نجد مقصرا في نسبة بعض القراءات المعروفة لأصحابها.

أمّا بالنسبة للقراءات الشاذة فلم يردّ عند العوتبي أنّه خطأ قراءة من القراءات - على الأقلّ القراءات التي استشهد بها في القضايا النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها- المتواترة أو غير المتواترة - لكنه قد يرجح قراءة أو يستحسن قراءة على سبيل الترجيح.

بل إنّ العوتبي كان يستشهد بالقراءة غير المتواترة أكثر من المتواترة، ولديه قدرة أكبر على نسبة غير المتواترة منها على المتواترة، وتوسع في الاستشهاد بالقراءات غير المتواترة، واستخدمها كثيرا في إثبات ما يذهب إليه من آراء نحوية، أو في تفضيل رأي على آخر. لذلك نجد الكثير من القراءات غير المتواترة منثورة في ثنايا كتابه الإبانة، وكان منهجه في التعامل معها على النحو التالي:

أولاً: من حيث نسبة القراءة لأصحابها، لم يكن العوتبي يذكر نوع القراءة أمتواترة هي أم غير متواترة، ويكتفي كما قلنا سابقا بذكر عبارات (قُرئ، وقد قُرئ، وعن بعض القراء....) وغيرها من العبارات.

وربما ذكر في موضع أنّ القراءة شاذة، يقول: "وقرئ: [ونادى نوحُ ابنة]مود42، بفتح النون والهاء، أراد: ابنها، فحذف الألف، وهي لغة للعرب. وقرأ

(5) يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996، ج1/ص742

(6) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت.

بعضهم ابنها بإثبات الألف، وهي قراءة شاذة⁽¹⁾، ذكر ابن خالويه هذه القراءة يقول: [ونادى نوح ابنه] بالضم والاختلاس من غير إشباع أبو جعفر محمد بن علي. و[ونادى نوح ابنه] ابن أبي ليلى والسدي، [يُبْنَى اِرْكَبُ] بجزم الياء زائدة عن الأعمش، [ونادى نوح ابنها] علي رضي الله عنه، قال كان ابن امرأته. [ونادى نوح ابنة] بفتح الهاء من غير ألف هشام بن عروة⁽²⁾.

كان غالباً ما ينسب القراءة غير المتواترة إلى صاحبها وبالأخص إذا كانت لعبد الله بن مسعود، فكثيراً ما اعتمد على قراءاته، يقول مثلاً في معرض حديثه عن اسم الإشارة (التي): "...وفي قراءة عبد الله: [اللاتي ألوا من نسائهم تَرْبُصْنَ أربعة أشهر]⁽³⁾ البقرة 226"⁽⁴⁾.

فهو ينسب القراءة إلى صاحبها وهو عبد الله بن مسعود، وذكر ابن خالويه قراءة قريبة منها في مختصره، يقول: " اللاتي ألوا من نسائهم ابن مسعود"⁽¹⁾.

ويبدو أن العوتبي لم يقصد (اللاتي) إنما (اللاني)، لأنه ذكر في حديثه عن جمع (الذي) يقول: "ومنهم من يجعلها بالياء في الرفع والنصب والخفض، قال عز وجل: [واللاني يئسن من المحيض] -الطلاق-4، قال الفراء: وهذه اللغة سواء في الرجال وفي النساء"⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً حديثه عن إن المخففة يقول: "وفي لغة تميم وباهلة تقول: إن زيدا قائم مخففة في معنى مثقلة. وبلغنا أن ابن مسعود كان يقرأ: [وإن كلاً لما ليوفينهم]⁽³⁾ هود 111، يأتي بها مخففة في معنى مثقلة"⁽⁴⁾. فهو هنا يورد القراءة لتدعيم لغة أهل تميم وباهلة وينسبها إلى ابن مسعود.

ومن ذلك أيضاً، في معرض حديثه عن حرف (الواو): " والعرب تأتي بالواو في جواب حتى وفلمًا وبغير الواو، ومنه قوله تعالى: [حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها] الزمر 73.... فجاءت بجواب حتى. وقال تعالى: [حتى إذا كنتم في الفلك وجريئ بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها] يونس 22، و [حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور

(1) الإبانة، 158/1

(2) ابن خالويه، مختصر القراءات الشاذة، مصدر سابق، ص 64-65

(3) قراءة عبد الله (للذين ألوا) / انظر: الكشاف، مصدر سابق، ج 1/ص 244 / وانظر: تفسير البحر المحيط، مصدر سابق، ج 2، ص 191.

(4) الإبانة، م 2، ص 182

(1) ابن خالويه، المختصر، مصدر سابق، ص 21

(2) الإبانة، 181/2

(3) قراءة ابن مسعود (وإن كلّ إلا..) وهي قراءة أبي، والأعمش / انظر: الكشاف، ج 2، ص 434

(4) الإبانة، 117/2

قلنا]هود40، بغير واو. وقال تعالى: [فلما أسلما وتلأه للجبين. وناديناها]الصافات103و104، فجاء بجواب فلما بالواو، وقال تعالى: [فلما جهّزهم بجهازهم جعل السقاية]يوسف70، بغير واو، وقرأ ابن مسعود: وجعل السقاوة "(5) بالواو.

وعلى الرغم من حرص العوتبي على نسبة القراءة (غير المتواترة) لصاحبها إلا أنه في مواضع أخرى لم ينسب القراءة لأصحابها ومن ذلك ما ذكره في باب الترقيم، عند ترقيم كلمة (مالك) وقد مرت القراءة سابقا. ومن ذلك أيضا قوله: "وقرى": [وامرأته حاملة الحطب]المسده "(6)، دون أن ينسب القراءة لأحد، وقد ذكر صاحب البحر المحيط أنها لأبي قلابة(7).

كان في بعض المواضع يذكر قراءة على أنها من قراءة أهل بلد معين، يقول في إشباع الهاء في (به): "وقد قرئ: [فخسفنا بهي وبدارهي الأرض]، و [بهو وبدار هو الأرض]القصص81، من قراءة أهل المدينة"(1)، وقد ذكر هذه القراءة سيبويه في (باب ما تكسر فيه الهاء التي هي على الإضمار)، حيث ذكر أنها من قراءة أهل الحجاز(2).

وفي كثير من المواضع كان يذكر صحة القراءة على لغة معينة باعتبار القياس لا باعتبارها قراءة، فمن ذلك ما ذكره في حديثه عن (هو) عندما قال: "ولو أنّ قارئاً قرأ: [هُوَ رَبُّكُمْ]هود34، لم يكن لاحناً لهذه اللغة"(3). فهو هنا ينوه إلى أنّ هذه لغة ومن قرأ بها يجوز على القياس وليس باعتبارها قراءة.

ومن ذلك أيضا قوله: "قال عزّ وجلّ: [إلى يوم يبعثون]الأعراف14، القراءة بالخفض ولو نصب لكان صوابا"(4)، ولم يرد النصب على أنه قراءة ولكن ذكر العوتبي جواز النصب لغة لا قراءة.

ثانيا: من حيث عرض القراءات، فقد كان لا يكتفي بعرض القراءة بل يشرح ويحلل ويناقش ويورد أدلة نقلية أخرى لتقوية ما ذهب إليه، فمثلا في قضية حذف (أن) يقول: "ومما نوي فيه (أن) فنصب، قال طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(5) الإبانة، 472/4، وقراءة ابن مسعود (وجعل السقاية): انظر: معاني القرآن للفراء، 211/2، وانظر: الكشاف 484/2، ولم يرد بما توفر لدي من المصادر أن أحدا قرأ: السقاوة.

(6) الإبانة، 424/1

(7) الأندلسي، البحر المحيط، ج8/ص526

(1) الإبانة، 476/4

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، 195/4

(3) الإبانة، 561/4

(4) نفسه، 40/2

وروي: أحضر، لفقدان (أن). قال أبو الأسود:

فإني وجدت الحبّ في القلب والأذى إذا اجتمع لم يلبث الحبُّ يذهبُ
أراد: أن يذهب، فرفع لفقدان (أن)، وهو حجة لمن قرأ [أعبد] الزمر 64، ولو قرأ
[أعبد]⁽⁵⁾ بنية (أن) كان مصيباً. آخر:

للبس عباءة وتقرّ عيني أحبُّ إلي من لبس الشفوف
فقال: وتقرّ عيني، بمعنى: وأن تقرّ عيني، ورفع بعضه لفقدان (أن)، وكلتا اللغتين
جيدة⁽⁶⁾. فهو هنا يورد حجة من قرأ (أعبد) بالرفع وذلك على عدم تقدير (أن)
وبالنصب (أعبد) على تقدير (أن)، ثم يدعم اختياره بشاهد شعري، فهو يشرح ويناقش
ويبين سبب مجيء القراءة على هذا الوجه.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في إعراب (ما كان نولك أن تفعل كذا وكذا) يقول: "وفي
إعرابها وجهان: أجودهما النصب، نصب نولك، على خبر كان، ورفع أن بـ(كان).
والثاني: رفع نولك بجعل النول اسم كان، وأن خبر كان، قال الله تعالى: [ما كان
حجتهُم إلا أن قالوا] الجاثية 25، فالحجة خبر كان، وأن الاسم. وقرأ الحسن: [ما كان
حجتهُم إلا أن قالوا] فالحجة اسم كان – على قراءته. وأن الخبر"⁽¹⁾. القراءة (للحسن
وابن عامر وعاصم)⁽²⁾، فالعوتبي لا يكتفي هنا بذكر القراءة وإنما يبين حجة من قرأ
بالرفع على أن الحجة اسم كان والمصدر من أن وما بعدها هو الخبر.
ومثال ذلك عنده قوله في (ما): "وما حرف تكون جحداً وجزاء وصله واسماً غير
أدمي..... إلى قوله: "وفي القرآن: [ما هذا بشراً] يوسف 31، لأن الباء تحسُن فيه،
تقول: ما هذا ببشرٍ. وتميم ترفع خبر ما، تقول: ما زيدٌ أخونا، جعلوها حرفاً مثل إنما
وهل. وعلى هذا قراءتهم: (ما هذا بشرٌ)"⁽³⁾، إلا من عرف كيف الآية مكتوبة في
المصحف"⁽⁴⁾، فهو هنا يعلل سبب قراءة تميم بالرفع ولم يكتفِ بعرضها.
وكان العوتبي في كثير من الأحيان يذكر عدة قراءات لآية واحدة في مواضع متفرقة
من كتابه الإبانة محاولاً جمع كافة القراءات التي قرئت بها آية معينة، ومن أمثلة ذلك
ما أورده في حديثه عن (لكن): "وقوله: [لكنّا هو الله ربي] الكهف 38، أصله: لكنّ أنا،
فطرحوا الألف الأولى، وأدغموا النون في النون، وأثبتوا الألف الثانية عوضاً للألف

(5) انظر قراءة النصب: الكشاف، ج 4/ ص 64، و البحر المحيط، ج 7/ 420

(6) الإبانة، 492/3

(1) الإبانة، 390/4

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2/ ص 342، وانظر: الكشاف، ج 4/ ص 192

(3) وهي قراءة ابن مسعود أيضاً، انظر: الكشاف، ج 2، ص 464

(4) الإبانة، 255/4

المحذوفة. وقرئ: لكنّه هو الله، على هذا المعنى، إلا أنهم حذفوا الألف الثانية ...
ومنهم من يقف على الهاء فيقول: إنّه، فيجوز أن يكون لكنّه "(5)، وقد ذكر ابن خالويه
هذه القراءة في مختصره، يقول: " [لكنّه هو الله ربي] يقف بالهاء أبو عمرو رواية،
[لكن أنا هو الله ربي] أبيّ والحسن، [لكن هو الله ربي لا إله إلا هو] ابن مسعود"(6)،
ويقول العكبري في ذلك أيضاً: "يقراً (لكن أنا) بتخفيف النون الأولى وزيادة أنا بعدها،
وهو الأصل للقراءات كلها...ويقرأ (لكنّا) بنون مشددة بعدها ألف...ويقرأ بسكون
النون، على أنه حذف (أنا) وجعل (هو) وما بعده جملة... ويقراً بتشديد النون من غير
ألفٍ في الوصل.." (1).

ومن ذلك أيضاً حديثه عن (هيئة لك) حيث نجدها متفرقة في عدة مواضع من
الكتاب يقول: "... أن تقع إلى العرب الكلمة من غير لسانهم ، فيستخفونها حتى تكثر
على ألسنتهم، وتجري مجرى كلامهم، وتصير مما يتخاطبون به ويفهمه بعضهم عن
بعض، ولا ينكرونه منهم، فمن ذلك: (هَيْتَ لك) ذكر الفراء أنها لغة لأهل حوران
سقطت إلى مكة فتكلموا بها حتى اختلطت بكلامهم، فخاطبهم الله عز وجل بها في
قوله: [هَيْتَ لك] يوسف 23، ومعناه هلم لك، وأنشد الفراء:

أبلغ أمير المؤمنين — من ابن الزبير إذا أتينا
أنّ العراق وأهله سلمٌ إليك فهيت هيتا

ولما لم تكن هذه الكلمة من خالص كلامهم اختلفوا في الآية، فقرأها علي وابن عباس:
(هَيْتُ لك) بضم الهاء وضم التاء، بمعنى تهيأتُ لك، وقرأ أهل المدينة: (هَيْتَ لك)
بكسر الهاء وترك الهمز وفتح التاء ولم يفسر معناها"(2)، ونجده في موضع آخر
يقول: "وقراً ابن أبي اسحاق [هَيْتَ لك] بالكسر وكله صواب"(3).

خلاصة القول: كان العوتبي ميّالاً إلى التوسع في الاستشهاد بالقراءات
القرآنية، ولكن من غير تفريق بين القراءات المتواترة منها وغير المتواترة في كثير
من الأحيان، وكان يقف من القراءات موقفا معتدلاً، فقد استشهد بها لتدعيم آرائه
واختياراته النحوية وقاسها على كلام العرب، ولم يكن يريد بذلك التععيد وإنما
الاستئناس بها.

(5) نفسه، 200/4

(6) ابن خالويه، المختصر، مصدر سابق، ص83

(1) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، مصدر سابق، ج2/ص17-18

(2) الإبانة، 1/ 102

(3) المصدر نفسه، 95/1

وكان متفاوت الحرص في نسبة القراءات لأصحابها، ففي الوقت الذي نشهده يحرص على نسبتها لأصحابها في الشاذة، نجده يتجاهل كثيرا نسبتها في المتواترة سوى بعض الإشارات، دون أن يحدد نوع القراءة أمتواترة هي أم شاذة. ولم يكن يلحن أو يخطئ قراءة أو يرفضها لأي سبب من الأسباب بل كانت القراءة الشاذة عنده سنة يلزم إتباعها، إلا في قوله: "وقد قرئ: [قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ] إلى قوله: [أَحَبُّ إِلَيْكُمْ] التوبة 24، فالرفع وهي قراءة يحيى بن يعمر، فيما زعموا على طريق الغلط، لما كثرت الأسماء وطال الوصف. وقرئ: [عشيراتكم] على الجمع، وهي قراءة أبي⁽¹⁾، فقد أصاب العوتبي في تخطئة قراءة الرفع في (أحب) وأنها منسوبة إلى يحيى بن يعمر، حيث لم نجد قراءة بالرفع وإنما جميعها بالنصب، أما قراءة [عشيراتكم] التي عزاها لأبي، فلم نقف بما يتوافر لدينا من مصادر - على أن أحدا نسبها إلى أبي لأن هذه القراءة معزوة إلى عاصم عن طريق أبي بكر⁽²⁾، فربما يكون العوتبي اعتمد على مصادر لم تصل إلينا بعد، وذكر الزمخشري في الكشاف: "وقرأ الحسن وعشائرهم"⁽³⁾.

وقد اعتمد اعتمادا كبيرا على قراءات عبد الله بن مسعود والحسن، وهي تعد عند العلماء من القراءات الشاذة، فكان ينسب كثيرا إلى عبد الله بن مسعود ومن العبارات التي كان يستخدمها (وفي قراءة عبد الله، وبلغنا أن ابن مسعود قرأ، وفي حرف ابن مسعود، وقد كان ابن مسعود يقرأها، وقرأ الحسن، وعن ابن مسعود وابن عباس والحسن، وهي قراءة ابن مسعود والعامية)، وغيرها من العبارات. وكان أحيانا ينسب القراءة لأهل البلد أو القبيلة فيقول مثلا (على لغة أهل تميم، من قراءة أهل الحجاز، وفي قراءتنا، وفي مصاحف أهل المدينة...) وعبارات كثيرة تدل على أهل البلد أو القبيلة التي قرأت بهذه القراءة وغيرها. وكان لا يقف من القراءات القرآنية موقف العارض لها وإنما كان يشرح ويحلل سبب مجيئها على هذا النحو مستأنسا بها في عرضه للقضايا النحوية.

(1) الإبانة، 425/1

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، مصدر سابق، ص313، وفيها أنها قراءة عاصم وحده (عن طريق شعبة)

(3) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج2/ ص288

2. الحديث الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف مصدر التشريع الثاني بعد القرآن الكريم وقرآته، وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل. وقد عرفه العلماء بأنه: "أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه..."⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء منذ القدم بصحة الاحتجاج بالحديث الشريف في المسائل النحوية، ولا يعنينا هنا التوغل في هذا الاختلاف ولكن لا بد من الإشارة إليه. فقد تباينت مواقف النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي فذهبوا فيه ثلاثة مذاهب **مذهب المانعين**: يمثلها ابن الضائع، وأبو حيان الأندلسي⁽²⁾، وهؤلاء منعوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً⁽³⁾، وعبر أبو حيان الأندلسي عن موقف هؤلاء بقوله: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

فحجة المانعين تتلخص بأن الأحاديث إنما رويت بالمعنى وليس باللفظ، وكذلك أكثر رواتها من الأعاجم الذين لا علم لهم بصناعة النحو لذلك دخل اللحن إلى تلك الأحاديث المروية بالمعنى.

أما مذهب المجوزين: "وزعيمه ابن مالك الأندلسي، وتبعه الدماميني، وابن سعيد التونسي"⁽³⁾، وهؤلاء أجازوا الاستشهاد بالحديث كله، "فقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به"⁽⁴⁾، ويمكن تلخيص أدلة المجوزين بما يلي:

"إن الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لهجة، وأن الأحاديث أصحّ سنداً مما يُنقل من أشعار العرب، وأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمع وأن أهل العلم قد تشددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ولهذا الأصل

(1) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص46

(2) حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1980، ص45

(3) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص62

(3) حسن الشاعر، النحاة والحديث، مرجع سابق، ص45

(4) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، الأردن، 1981،

غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية"⁽¹⁾.

وأما **مذهب المتحفظين**: "فقد توسط مذهبهم بين المنع والجواز فلا يرفضون الحديث جملة ولا يأخذون به جملة"⁽²⁾، وكان على رأس هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبي الذي يقسم الحديث إلى قسمين في قوله: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه بمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية"⁽³⁾.

وأما العوتبي فقد كان له أنس بعلم الحديث فلم يكن يرفضه مطلقاً، وفي الوقت نفسه لم يجزه مطلقاً أيضاً، بل وقف منه موقف المتحفظين الذين لم يرفضوا الحديث جملة كما لم يجيزوه جملة.

كان العوتبي يأتي بالحديث النبوي من قبيل التمثيل والاستئناس به على رأي نحوي ذهب إليه، ولم يكن يأتي به على سبيل التقييد النحوي، ومن ذلك قوله: "والتكثير من مذاهب العرب، كما أن من مذاهبهم الاختصار. قال الله تعالى: [كلا سوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون] التكاثر 3-4، و [فإنّ مع العسر يسراً، إنّ مع العسر يسراً] الشرح 5-6، و [أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى] القيامة 34-35.

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه، أخذ بيد أبي جهل بن هشام، فهزه مرة أو مرتين، ثم قال له: أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى، قال: فأوعده، صلى الله عليه، مرة بعد مرة، ثم نزلت الآية بعد ذلك على ما أوعد النبي صلى الله عليه، أبا جهل، وهو وعيد بعد وعيد"⁽⁴⁾. فهنا يأتي بالحديث ليستأنس به على أنّ التكثير من مذاهب العرب.

ومن ذلك أيضاً قوله: " ويقال: هَلُمَّ يا رجلُ، و هَلُمَّ يا رجلان، وكذلك في الجمع والتأنيث، فوَحَّدَ لأنه مُزَالٌ عن تصرُّف الفعل، فشبهه بالأدوات كقولهم: صه ومه وإيه وإيهأ، وكل حرف من هذا لا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث. قال الله تعالى: [والقائلين

(1) محمد الخضر، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3، الاستشهاد بالحديث في اللغة، المطبعة الأميرية، بولاق، 1936م، ص200-201
(2) حسن الشاعر، النحاة والحديث، مرجع سابق، ص55
(3) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، 6/1
(4) الإبانة، 137/1، انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، 114/19، مع خلاف يسير في الرواية.

لإخوانهم هَلُمَّ إِلَيْنَا[الأحزاب18، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " لِيُذَادَنَّ رَجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يِذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فَأَنَادِيكُمْ: هَلُمَّ، فَيَقَال: إِنَّهُمْ بَدَلُوا، فَأَقُول: فَسْحَقًا فَسْحَقًا فَسْحَقًا"⁽¹⁾، فهو هنا يستأنس بالحديث على أن هلم بمعنى تعال، وأنها تشبه الأدوات (صه ومه وإيه..).

منه ما ذكره في حديثه عن (مهيم) يقول: " مهيم: كلمة يُراد بها الاستفهام، تقول لآخر: مهيم، إذا أنكرت منه حالاً، أي: ما وراءك؟، وقيل: (دخل عبد الرحمن بن عوف على النبي صلى الله عليه وسلم وَضِرًا مِنْ وَضِرِ مَرَقٍ، فقال: مهيم؟ قال: تزوجت امرأة من الأنصار على نواة من ذهب، فقال: أبكر أم ثيب؟ قال: بل ثيب يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: هلاً تزوجتها بكرًا تداعبك وتداعبها. ثم قال: أولم ولو بشاة)⁽²⁾. وفي خبر أبي: ((وعليه رَدَعٌ مِنْ خَلُوقٍ)). وقوله: مهيم، كأنها يمانية معناها: ما أمرُك؟ وما هذا الذي بك؟ ونحو هذا من الكلام"⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا قوله في (نَعَمٌ وَنَعِمٌ): " وروى قتادة عن رجل من خثعم قال: دفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمنى فقلت له: أنت الذي تزعم أنك نبي؟ فقال: نَعِمٌ"⁽⁴⁾، والحديث شاهد على ورود نعم بكسر العين عند بعض العرب.

وكان يقدم للحديث بقوله: (رُوي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) و (قال النبي صلى الله عليه وسلم) و (عن النبي صلى الله عليه وسلم) و (قيل أَنَّ النَّبِيَّ..) وكان أيضا يقدم للحديث بالرواية عن الصحابي، فيقول: (وعن ابن عباس أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) و(وروي عن قتادة عن رجل من خثعم..).

وكان العوتبي لا يكتفي بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم بل يستشهد بأقوال الصحابة ويذكر أحاديثهم، فمن ذلك قوله: "ولما طعن العُرج عُمر رحمه الله قال: يا لئله! يا لمسلمين! بفتح اللام، وهذه الاستغاثة"⁽⁵⁾. فهو هنا ينوه إلى أَنَّ هذه الـ(يا) للاستغاثة، يوردها من باب التمثل لمعنى الاستغاثة.

ومن أقوال الصحابة ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد عن طريق قسامة بن زهير⁽¹⁾، مع خلاف يسير في رواية العوتبي الذي يقول: " وقيل: إِنَّ رَجُلًا

(1) الإبانة، 571/4. وانظر: الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، تحقيق محمد اللحام، دار

الفكر، بيروت، 1994م، حديث رقم (50)

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج2/ص118.

(3) الإبانة، 264/4

(4) نفسه، 373/4، وانظر: الدوري، قراءة النبي للدوري، 1988، رقم الحديث (50).

(5) الإبانة، 175/4.

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ج4/ص312

من الأعراب جاء إلى عمر بن الخطاب -رحمه الله- فقال يا عمر الخير: جزيت الجنة

اكسُ بُنَيَاتِي وَأَمَهُتَهُ
واجعل جوابي إنَّ إنَّ إنَّ
أولى فأني سوف أمضيته. فقال عمر: فإذا مضيت فماذا يكون؟
فقال:

أكن على حالي لتسألنَّه
يومَ يكون الأ عطيات جُنَّه
والواقف المسؤول بينهِنَّه
إمَّا إلى نارٍ وإمَّا إلى جَنَّه
فبكى عمر -رحمه الله- بكاءً شديداً وخلع جبته فكساه وأمر له بشيء من الزاد وقال:
لا لشعرك ولكن لهول ذلك اليوم " (2)، والشاهد على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم).
كما أنه كان يستشهد بأقوال الصحابة ويقدم لذلك فيقول: (قال ابن عباس)
و(كقول عمر رضي الله عنه) و (وفي حديث عمر رضي الله عنه) و(وذكرت عائشة
يوما عليا)

وخلاصة القول: لقد اعتدَّ العوتبي بالحديث الشريف مصدراً من مصادر
الاحتجاج، رغم عدم اهتمامه بالأسانيد، وعدم الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف
أو غير ذلك، فقد كان اعتداده بالحديث من قبيل المعنى الدلالي و التمثيل والاستئناس،
لا من قبيل التععيد النحوي.

3. كلام العرب:

يعتبر كلام العرب (الشعر والنثر) الأصل الثالث من الأصول النقلية لأصول النحو العربي، والاحتجاج بكلام العرب يكون "بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"⁽¹⁾، و"ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن"⁽²⁾.

فكلام العرب فيه الشعر وفيه النثر لذلك سأفصل الحديث في هذا مبيناً حجّية كل نوع من كلام العرب في النحو العربي على مرّ عصور التععيد النحوي، ثم أبيّن موقف العوتبي من الاحتجاج بكلام العرب.

أولاً: الشعر

"أخرج ابن الأنباري من طريق عكرمة عن ابن عباس، قال: إذا سألت عن شيء من غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"⁽³⁾، فهذه شهادة ابن عباس تدل على أهمية الشعر، وقد وردت شهادات كثيرة للسلف الصالح توضح أهمية الشعر عند العرب، فانظر إلى قول ابن رشيقي القيرواني عن الشعر: "أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تتقبل شهادته وتتمثل إرادته لقول رسول الله: (إنّ من الشعر لحكماً) وروي (الحكمة)، ولقول عمر بن الخطاب: (نعم ما فعلته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام صاحبه فيستنزل بها الكريم ويستعطف بها اللئيم مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبيّة وعز الأنفة وسلطان القدرة"⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً قول ابن نباتة: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه والحجج لا تؤخذ إلا منه أعني أن العلماء، والحكماء، والفقهاء، والنحويين، واللغويين يقولون: (قال الشاعر) و (هذا كثير في الشعر) و (الشعر قد أتى به) فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة والشعر هو الحجة"⁽⁵⁾.

وعلى أهمية الشعر عند النحاة إلا أنهم وقفوا منه موقف المدقق والفاحص لصحة هذا الشعر، لذلك فقد عمدوا إلى وضع حدود زمنية ومكانية لقبول الشعر أو

(1) السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق، ص33

(2) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص57

(3) السيوطي، المزهري في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد أبو الفضل عباس وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت. ج2، ص470

(4) ابن رشيقي القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل، ط5، 1981، ج1، ص16

(5) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه أحمد أمين وأحمد الزين، دار الحياة، بيروت، د.ت. ج2/ص136

رفضه، "وتبين في الكتب النحوية والصرفية التي وصلت إلينا أنهم كانوا يحتجون بكلام العرب الفصحاء، وقد اهتموا به ووضعوا حدوداً وشروطاً لناقل هذه اللغة، وشروطاً أخرى للغة المنقولة، وللقبائل التي تنقل عنها وحددوا ذلك بزمان معين ينتهي عنده الاحتجاج بالمنثور منها هو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن، ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية، كما حددوا زماناً للمنظوم منها ينتهي بابن هرمة المتوفى في حدود (150هـ) وحددوا الأماكن التي يحتج بلغة الساكنين فيها لا تتجاوزها إلى غيرها، والقبائل التي يؤخذ عنها فيها"⁽¹⁾.

وقد عمد العلماء إلى تقسيم الشعراء إلى طبقات، وكان أول من فعل ذلك ابن سلام الجمحي، فقد قسم الشعراء الجاهليين إلى عشر طبقات، وطبقات الإسلاميين إلى عشر أيضاً ولم ينص على المخضرمين أو المولدين أو المحدثين منهم⁽²⁾، وجاء ابن رشيقي ليكون تقسيمه أكثر دقة حيث يقول: "طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي محدث ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا"⁽³⁾.

وقد تبع المؤلفون تقسيم ابن سلام وابن رشيقي، فها هو البغدادي يفصل هذه الطبقات بشكل مختصر فيقول: "إنها أربع طبقات هي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في القرن الأول من الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس"⁽⁴⁾.

وقد وقف النحاة من الاستشهاد بشعر شعراء هذه الطبقات مواقف متعددة، أما

عن موقفهم من الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية فيستشهد بشعرهما إجماعاً عند نحاة البصريين⁽¹⁾.

(1) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، مرجع سابق، ص14

(2) محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1، دت. ص64

(3) ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج1، ص113

(4) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، 3/1

(1) البغدادي، مصدر سابق، 3/1. ويُنظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق،

وأما الطبقة الثالثة: "فإن أكثر النحاة البصريين لم يحتجوا بشعر شعراء هذه الطبقة"⁽²⁾. ويرى البغدادي: "أنّ الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب، قال ابن رشيق: كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد حسُن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايتهم، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"⁽³⁾.

ولهذا الكلام مغالطات كثيرة ردّ عليها علي أبو المكارم بقوله: "إنّ البغدادي قد وهم حين تصور أنّ في مجموعة الشعراء الإسلاميين التي تبدأ بالفرزدق وجرير خلافا حول حجية شعرها مرتكزا في ذلك على ما فهمه مما روي من أنّ أبا عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري.. ثم قال: وتفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء ولموقف عبد الله بن أبي إسحاق بخاصة تفسير خاطئ فإن هذه المجموعة من العلماء، ما عدا ابن أبي إسحاق قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص... وأما موقف ابن أبي إسحاق فلم يفهم منه ما فهمه البغدادي من عدم حجية شعر الفرزدق، وقد بنى البغدادي هذا التفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه حجية النصوص، هذا الفهم الذي يلتقي فيه المتأخرون من النحاة جميعا لا يكاد يشذ منهم أحد إذ يتصورون أنّ معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التقصير اللغوي، وأنه لذلك أن تغير القواعد تبعا لتغير النصوص المحتج بها.."⁽¹⁾.

وأما الطبقة الرابعة وما تلاها وهم المولدون والمحدثون والمتأخرون ومن جاء بعدهم فقد منع النحاة الاستشهاد بشعرهم مطلقا، يقول البغدادي: "وأما الطبقة

(2) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص106

(3) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، 1/3-4

(1) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، طرابلس، 1973، ص44 - 45

الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهما مطلقاً⁽²⁾، وفي ذلك يقول السيوطي أيضاً:
"أجمعوا على أنه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية"⁽³⁾.

هذا الكلام بالنسبة لشعر معروف القائل الذي احتج به البصريون بشعراء الطبقتين الأولى والثانية إجماعاً دون تفريق. "ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة"⁽⁴⁾، في حين نجد أنّ الكوفيين يحتجون بأشعار الطبقات الأربع⁽⁵⁾. دون استثناء، حتى قيل: "إنّ الكوفيين اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأشعار الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، فقليل لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه وقالوا عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"⁽⁶⁾.

وكلام السيوطي هذا إنما يدل على توسع الكوفيين بالاستشهاد والنقل عن العرب دونما شروط أو قيود أو ضوابط يسبغون عليها.

أما الشعر المجهول القائل فقد قيل إنه "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله... وكأنّ علة ذلك خوفٌ أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يُعلم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم"⁽⁷⁾.

أمّا العوتبي فكان كغيره من اللغويين والنحويين والعلماء يعتد بالشاهد الشعري ويوليه جلّ اهتمامه، فكتاب الإبانة مليء بالشواهد سواء أكانت شعراً أم جزءاً، مستشهداً به على القضايا النحوية والصرفية، ومن حيث الترتيب فالشاهد الشعري عند العوتبي يأتي بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به، وإنما يدل هذا على مدى اعتداد العوتبي بالشاهد الشعري دليلاً من أدلة النقل المسموعة التي يعول عليها في التععيد النحوي.

وأبرز ما يمثل موقف العوتبي من الاستشهاد بالشعر أنه استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاثة الأولى، فمن استشهاده بأشعار الطبقة الأولى (طبقة الشعراء الجاهليين)، استشهد بشعر (امرئ القيس والنابغة والأعشى... وغيرهم) فمن ذلك في حديثه عن (أم) يقول: "أم حرف استفهام على أوله فيصير في المعنى كله حرف

(2) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، ج 1، ص 4

(3) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص 42

(4) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص 106

(5) المرجع نفسه، ص 109

(6) السيوطي، همع الهوامع، المكتبة التوفيقية، دار المعارف، القاهرة، دت. 45/1

(7) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص 42

استفهام ويكون أم بمعنى بل، ويكون أم الاستفهام بعينها كقولك: أم عندك غداء حاضر، أي أعندك؟ وهي لغة قيسية. قال الأعشى:
أم للدلال فإنّ الفتاة يحقُّ على الشيخ إِدلالها
فهذا استفهام بحرفين "(1).

ومن ذلك أيضا استشهاده بشعر (امرئ القيس) في عرضه لهمزة الاستفهام فيقول: "... وربما أسقطت ألف الاستفهام استغناء عنها لأنّ أم دلالتها نحو قول امرئ القيس:

تروح مع الحيّ أم تبتكر وماذا يضيرك لو تنتظر

أراد: أتروح فحذفها استغناء عنها وبمعرفة موضعها في المعنى "(2).

وقد استشهد بأشعار كثيرة للنابغة الذبياني، من ذلك ما ذكره في حديثه عن (حين) يقول: "... والعرب تضيف الحين إلى الفعل الماضي والمستقبل فتكون إضافته غير محضة فينصبونه... وقال النابغة:

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمّا تصحُّ والشيبُ وازعُ "(3).

ومن استشهاده بشعر النابغة ما ذكره من مجيء (أو) بمعنى (الواو)، يقول: "وربّما كانت بمعنى واو النسق، كقوله تعالى: [عذراً أو نُذراً] المرسلات6، و [يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى] طه44..... ومنه قول النابغة:

قالت يا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقَدِ

أي: ونصفه "(4).

ومن شعر الأعشى، يقول العوتبي: "والعرب قد تستفهم بحرفٍ وحرفين وتثبت الألف وتحذفها، قال الأعشى:

أهل تذكُّر من أدلى بحجته وهل يكذِّب أمثالي إذا نطقوا

فقال: أهل، ثم قال: وهل، فأثبت الألف ولم يثبتها في بيت واحد "(1).

واستشهاده بشعر شعراء هذه الطبقة كثير، يمكن ملاحظة ذلك بسهولة عند تصفح كتاب الإبانة.

(1) الإبانة، 82/2.

(2) نفسه، 75/2.

(3) نفسه، 396/2.

(4) نفسه، 85-84/2.

(1) الإبانة، 77-76/2.

أما الطبقة الثانية (طبقة الشعراء المخضرمين) فقد استشهد العوتبي بأشعار هذه الطبقة، حيث استشهد بشعر حسان بن ثابت أثناء حديثه عن (كان) إذ قال: "بعض العرب يرفع الاسم والخبر، يقولون: كان الرجل مُنطلقاً، وكان الرجل قائماً على إضمار الحديث والقصة والشأن..... قال حسان:

كأن سبيئَةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجُها عسلٌ وماءٌ" (2)

جاء هنا بشعر لحسان ليثبت أن اسم (كان) وخبرها جاءا مرفوعين. وقد استشهد العوتبي أيضاً بشعر للحطيئة في بعض المواضع، من ذلك ما ذكره أثناء حديثه عن (متى) إذ قال: "وهي أيضاً حرف جزاء مثل مهما ومهمن وأخواتها وأما قول الحطيئة:

متى تأتته تعشو إلى ضوءِ نارِهِ تجدُ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ

مجازه: متى تأتته عاشياً، فصرف من منصوب إلى مرفوع" (3).

أتى بالشاهد ليدل على مجيء (متى) اسم شرط جازم.

وكذلك استشهد بشعر للبيد بن ربيعة وهو من المخضرمين الذين أدركوا الإسلام وحسن إسلامه، حيث يقول العوتبي في باب اللام: ".... فأما لام كي فمكسورة تنصب ما بعدها، كقولك: زرتك لتكرمني، وأنتيك لتبرني، المعنى: كي تكرمني وكي تبرني، قال الله تعالى: [لِيَغْفَرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ] الفتح2، و [ليقولوا دَرَسْتَ] الأنعام105، قال لبيد (من معلقته):

لِتَذُودَهُنَّ وَأَيَقِنْتِ إِنْ لَمْ تَذُودِ أَنْ قَدْ أَحْمَمَ مَعَ الحُتُوفِ رِجَامُهَا
على معنى: لكي تذودهن" (4).

فجاء ببيت لبيد ليدل على مجيء لام (كي) بمعنى (كي) مكسورة.

كما استشهد بشعر آخرين من شعراء هذه الطبقة مثل (كعب بن زهير، والخنساء) وغيره.

وأما الطبقة الثالثة (طبقة الشعراء الإسلاميين) فقد استشهد العوتبي بشعر شعراء هذه الطبقة، إذ استشهد بشعر الفرزدق في كثير من المواضع من ذلك ما ذكره عن مجيء كان زائدة، يقول: "وتجيء زيادة لا تعمل في الاسم، فهي ملغاة. قال الفرزدق:

(2) الإبانة، 159/4.

(3) نفسه، 268/4.

(4) نفسه، 172/4.

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وإخوانٍ لنا كانوا كرامٍ.

المعنى دار الجيران، وكانوا أفضل ملغاة ولو استعملها لقال: كانوا كراماً" (1)

فهو هنا يعتبر كان ملغاة في العمل وهي زائدة مستشهدا ببيت الفرزدق.

واستشهد أيضا بشعر جرير في عدة مواضع، فمن ذلك، ما ذكره في مسألة

شتان، يقول: "ومن قال شتان ما بين أخيك وأبيك رفع (ما) بشتان على أنها بمعنى

الذي، و(بين) صلة (ما)..... قال الأصمعي: لا يُقال: شتان ما بينهما، لأنهم قالوا:

شتان ما هما، ولم يقولوا: شتان ما بينهما. قال جرير :

لشتانَ المُجاورِ دارِ أروى ومَنْ سَكَنَ السَّليمةَ وَالجَنابا

ولم يقل: ما بين" (2).

وكذلك بشعر الراعي النميري، وذلك في (باب الصفات ودخولها على

بعضها) يقول: (على) مكان (اللام)

قال الراعي:

رعتُهُ أشهُراً وَخَلا عَلَيَّها فطَارَ النَّيُّ فِيها واستعارا

أي: خلالها" (3).

فاستشهد بقول الراعي النميري ليدلل على مجيء حرف الجر (على) بمعنى (اللام).

كما استشهد بشعر غيرهم من شعراء هذه الطبقة أمثال (الأخطل وعمر بن

أبي ربيعة) وغيرهم.

ولم يستشهد العوتبي بأشعار شعراء طبقة المحدثين، ولكن وردت إشارة إلى

بعض الأبيات استشهد بها العوتبي وهي منسوبة لبشار بن برد وهو من طبقة

المحدثين، وذلك في حديثه عن (كلا) والوقوف عليها يقول: "وفي المدثر: [يطمَعُ أنْ

أزِيدَ كِلا] 15 و16، مخير فيها. وقال الله تعالى: [يَحسبُ أنْ مالَهُ أَخْلَدَهُ كِلا] الهمزة 3 و4،

ردعا وردا لمقالته، ولذلك حسن الوقف عليه. قال الشاعر:

يَقْلَنَ: لَقَد بَكَيْتَ فَقَلتَ: كِلا وهل يبكي من الطرب الجليلُ

ولكنني أصابَ سوادَ عيني عويدُ قذِيَّ لَهُ طَرَفٌ حديدُ

فَقْلَنَ فما لدمعهما سواء أَكلتا مَقْلَتَيْكَ أَصابَ عودُ" (1)

(1) الإبانة، 4/162.

(2) نفسه، 3/304.

(3) نفسه، 1/374-375.

إلا أنّ هذه الأبيات كما ذكر محققو الإبانة متنازع عليها لعدد من الشعراء ومن طبقات مختلفة، وعليه فإنه لا يمكننا التعويل على هذه المجموعة من الأبيات حتى نستدل أنه استشهد بشعر هذه الطبقة من الشعراء (طبقة المحدثين).

وعليه فإنّ العوتبي الصحاري قد تبع سابقه في عدم الاستشهاد بشعر المحدثين من الشعراء.

وأما عن الرجز فقد أكثر العوتبي من الاستشهاد بشعر الرجز. فقد أورد في كتابه الإبانة كثيرا من هذه الأرجاز وكان يقدم لها بالقول: (قال الراجز) أو (قال العجاج) أو (قال رؤبة) أو قال (أبو النجم) وهم من أبرز رُجاز الإسلام. وقد تنوعت أساليب العوتبي في الاستشهاد بشعر الرجز، فكثيرا ما كان يستشهد بأنصاف الأبيات وأحيانا يستشهد بأبيات كاملة.

فمن استشهاده بأنصاف الأبيات قوله في حديثه عن (لعل)، يقول: "وفيها لغات: لعلني، ولعلني، وعلني، وعلّي، و رغنني ، ولغني بضم اللام، و رغني بالراء والغين، ولوني، ولأني وعني. كل هذه الأسماء تنصب بها الأسماء وترفع الأخبار، قال العجاج:

* علّ الإلهَ الباعثَ الأثقالا* "(2).

يأتي بنصف بيت للعجاج للاستشهاد على لعل.

وفي باب (دخول الصفات بعضها على بعض) يقول في حلول (على) مكان (عن): "يقال رضيت عليك، بمعنى عنك..... قال:

* أرمي عليها وهي فرغ أجمع * "(3)

فهو يستشهد بجزء من بيت رجز لحميد الأرقط دون أن ينسبه لصاحبه، ومن ذلك كثير في كتاب الإبانة.

ومن استشهاد العوتبي برجز الأبيات الكاملة قوله في باب (دخول الصفات بعضها على بعض) عن مجيء (اللام) بمعنى (من أجل): (اللام) بمعنى (من أجل) تقول: فعلتُ ذاك لعيون الناس، أي: من أجل عيونهم. قال العجاج:

تسمعُ للجرع إذا استحيرا للماء في أجوافها خريرا

(1) الإبانة، 92/4-93. وفي حاشية: (يتنازع الأبيات عدد من الشعراء: أبو جنة الأسدي "المؤلف والمختلف ص104، وشرح أدب الكاتب ص122"، ومجنون ليلي "ديوانه ص103" وعروة بن أذينة "شعره 414 و415" وبشار بن برد "ديوانه 20/2)

(2) الإبانة، 195/4 .

(3) نفسه، 371/1 .

أراد: تسمعُ للماء خريرا في أجوافها من أجل الجرع. ويقال: فعلت ذلك لك، أي من أجلك" (1).

فهو هنا يستشهد بقول العجاج لمجيء اللام بمعنى من أجل.
وفي حديثه عن (قَطُّ) يقول: " وإذا أضاف الحرفين إلى نفسه قال: قَدِي وقَطِي، ومن نصب وأضاف إلى نفسه قال: قَدُنِي وقَطُنِي، قال أبو النجم:
امتلاً الحوضُ وقال: قَطُنِي سلا رويدا قد ملأْتُ بطني" (2).
يستشهد برجز أبي النجم ليدلل على دخول ياء المتكلم على قط.

ولابد من الإشارة إلى أن العوتبي قد استشهد في كتابه الإبانة بشعر معروف قائله ولكنه لم ينسبه إلى صاحبه، ويستشهد بأشعار غير معروفة القائل، إذ أورد كثيرا من الأبيات التي لم يشر إلى قائلها وهي معروفة، حيث كان يقدم لها بقوله (قال الشاعر) أو (قال) أو (قال آخر) أو (قال غيره) وغيرها من الصيغ التي كان يبدأ بها الشعر غير المنسوب، فمن أمثلة ذلك عنده قوله في باب (التوكيد) يقول: " كما قال الشاعر:

ثلاثٌ واثنتان، فهنَّ خمسٌ وسادسةٌ تميلُ إلى السهامِ
ومعلوم أن ثلاثة واثنتين هنَّ خمسٌ" (3).

ومنه أيضا ما ذكره في باب (التكرير) إذ قال: "قال الشاعر:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النأيُّ والبعدُ
والنأيُّ هو البعدُ" (4).

ومنه أيضا حديثه عن (لكن) يقول: "ولكنَّ الثقيلة تنصب الاسم والنعته وترفع الخبر، تقول: لكنَّ أخاك منطلقٌ، ومنه قوله تعالى: [ولكنَّ عذابَ الله شديداً] الحج2، قال:

وما أكثر الإخوان حين تعدهم ولكنَّ إخوان الوفاء قليلٌ" (1)

ومن الأشعار التي استشهد بها وهي غير معروفة القائل ما ذكره في باب (الحكاية) يقول: " وبعض العرب، إذا قيل له: رأيتُ زيدا، يقول: مَنْ زيدٌ؟ يستفهم عنه، ولا يحكيه، كلام معلوم.

(1) الإبانة، 377/1 .

(2) نفسه، 26/4 .

(3) نفسه، 219/1 .

(4) نفسه، 142/1 .

(1) الإبانة، 199/4 .

وتقول: قرأت: الحمد لله، وكتبت: أبو جادٍ، ووجدت: الله أكبرُ كلمةُ صدقٍ، وسمعت
الناس يقولون ذلك، تحكي ما تخبر عنه.
وقال آخر:

كتبتُ: أبو جادٍ وحطي مرامر وخرقتُ سربالا ولستُ بكاتبٍ
وقال آخر:

وجدنا في كتاب بني تميمٍ أحقُّ الخيلِ بالجري المعارُ
فقال: أحقُّ، فرفع على الحكاية.
وقال آخر:

فأجبتُ قائل: كيف أنت؟ بصالحٍ حتى ملئتُ وملني عوادي
فقال: بصالحٍ، فحكي، لأنك تقول: أنا صالحٌ⁽²⁾.

فهو يستشهد بأقوال شعراء دون أن يذكر أسماءهم أو ينسب هذه الأشعار
لقائلها، ومن ذلك كثير في كتاب الإبانة، لم نذكره اختصاراً.

وخلاصة القول في موقف العوتبي من الاستشهاد بالشاهد الشعري نستطيع
القول: إنَّ العوتبي قد اعتد بالشاهد الشعري اعتداداً واضحاً ومال إليه في إثبات ما
يذهب إليه من آراء واختيارات نحوية مدعماً آراءه بها، فقد حظي الاستشهاد بالشعر
الحظَّ الأوفر عنده كما هي العادة عند جميع النحاة، وكان على وعي بما يجوز
الاحتجاج به من الشعر وما لا يجوز، فاحتج بأشعار الطبقات الأولى والثانية والثالثة
التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج بأشعار العرب، في حين لم يستشهد بشعر شعراء
الطبقة الرابعة (المولدين).

ثانياً: الكلام المنثور:

"وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبتَ عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم"⁽¹⁾،
هذا يعني أنَّ الكلام العربي المستشهد به في التقعيد النحوي لا بد أن يكون موثوق
العربية، ويشمل الكلام المنثور (الأمثال، والحكم، والعبارات) التي سمعت عن
العرب الفصحاء، "فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط
الجزيرة: كأسد وقيس وتميم وهذيل، والذي دون منه كلاماً لبعض أفراد منهم"⁽²⁾...

(2) نفسه، 177/1

(1) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق، ص33

(2) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مرجع سابق، ص59

وكان العوتبي يستخدم أساليب عدة في الاستشهاد بكلام العرب فمن هذه الأساليب قوله (حُكي عن العرب) أو (رواية سفلى مضر) أو (لغة تميم) أو (قول العرب) أو (سمعتُ العرب) وغيرها من الألفاظ التي استعان بها ليستشهد بكلام العرب.

وقياساً على الشواهد الشعرية فإنّ استشهاد العوتبي بالنثر قليلٌ جداً، متفرق في ثنايا كتابه الإبانة، فمن استشهاده بالأمثال ما ذكره في حديثه عن (كلا) إذ قال: "وقال السجستاني: كلاً في الكلام على وجهين، وهي في مواضع بمعنى: لا يكون ذلك، وهو رد. وفي مواضع على معنى ألا، التي للتنبيه والافتتاح. قال: فما جاء من (كلاً) بمعنى (ألا) قول العرب: (كلاً زعمتُ أنّ العيرَ لا تقاتلُ) وهو مثل العرب"⁽³⁾، فجاء بالمثل العربي ليدل على مجيء (كلاً) استفتاح.

ومن ذلك استشهاده بكلام من يوثق بعربيته، يقول: "...فيقول أحدهم: هل رأيت فلاناً فيقول: ألا لا، فتكون ألا زائدة مفتاح الكلام. وكان الحسن البصري يقول في خطبة النكاح، ألا إنّ فلاناً قد خطب إليك"⁽⁴⁾. فهو يستدل بكلام الحسن البصري - وهو ممن يوثق بفصاحته - في مجيء ألا زائدة ومفتاحاً للكلام.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عن ورود (إنّ) بمعنى (أجل)، يقول العوتبي: "وبلغنا أنّ أعرابياً أتى عبد الله بن الزبير فسأله، فحرمه، فقال: لعن الله ناقهً حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها، أي أجل"⁽⁵⁾.

يستشهد هنا بقصة ابن الزبير مع الأعرابي ليدل على مجيء (إنّ) بمعنى (أجل).

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (نعم) إذ قال: "والعرب تدخل الباء على نعم وبئس، تقول: ما زيدٌ بنعم الرجل، قال:

ألستَ بنعمَ الجارِ يُؤلفُ بيته كذي العرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعديماً

وبشر بعض العرب بابنة، ففيل له: نعم الولدُ هي، فقال: والله ما هي بنعم الولدُ، نصرها ركةً وبرُّها سرقة"⁽¹⁾. فهو يستدل بالشعر ليدل على دخول حرف الجر الباء على (نعم)، ثم يعزز ذلك بقول لأحد العرب.

ومن ذلك أيضاً قوله: "وحُكي عن العرب: برك على كان جنبه، أي على

جنبه كان هو"⁽²⁾.

(3) الإبانة، 91/4

(4) نفسه، 96/2

(5) نفسه، 120/2

(1) الإبانة، 379/4

(2) نفسه، 163/4

ومن ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن (البدل) يقول: " قال ذو الرمة:
ترى خلفها نصفاً قناةً قويمَةً ونصفاً نقاً يرتجُّ أو يتمرمرُ
رواية سُفلى مضر: نصفُ قناةٌ، على المبتدأ والمبني. ورواية عليا مضر: نصفاً
قويمَةً، على البدل"⁽³⁾.

فيستشهد بقول سفلى مضر وعليا مضر ليخرج الرواية الصحيحة للبيت.
يُذكر أنّ العوتبي كان يصنع عند نهاية كل حرف قسماً خاصاً للأمثال العربية، وليس
لها علاقة بالاستشهاد بالقضايا النحوية التي نحن بصدد دراستها.

خلاصة القول: أورد العوتبي العديد من المأثورات النثرية على سبيل
الاستشهاد وعلى سبيل التوجيه والاستناس أيضاً، كما استشهد بمجموعة من لغات
القبائل العربية مثل (أهل الحجاز وتميم ومضر....)، كما استشهد بأقوال بعض العرب
المشهود لهم بالفصاحة، وإنّ استشهاده بها من قبيل دعم رأي نحوي ذهب إليه أو
اختاره.

وكان في بعض الأحيان يصنف القبائل بحسب فصاحتها، يقول مثلاً: "وبعض
العرب من علياء مضر، وهم دون سُفلى مضر في الفصاحة، يقولون..."⁽⁴⁾. فهو هنا
يصرح بأنّ سُفلى مضر هم أفصح من علياها.

(3) نفسه، 241/1

(4) نفسه، 121/3

المبحث الثاني: التعليل النحوي عند العوتبي الصحاري:

العلة في اللغة: العطل والعلل: "الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً"⁽¹⁾، والعلة: المرض، وقيل العلة: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول⁽²⁾، "وقيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"⁽³⁾.

وفي الاصطلاح: "هو بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول"⁽⁴⁾، أو "هو تغير المعلول بما كان عليه"⁽⁵⁾، أو "هو تفسير اقتراني بين علة الإعراب والبناء على الإطلاق وعلى المنصوص وفق أصوله العامة"⁽⁶⁾.

ويرتبط نشوؤها بالنحوي الأول عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي* الذي قيل عنه بأنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"⁽⁷⁾، وقد قيل أيضاً إن أبا عمرو بن العلاء "أول من نقل استعمال التعليل عن العرب"⁽⁸⁾، ثم جاء بعد هذين العَلَمين الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلاميذه من بعده، فعملوا وتوسعوا في العلل، وفيما يقال عن الخليل في هذا إنه: "استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد و ما لم يسبقه إلى مثله سابق"⁽⁹⁾.

واهتم النحاة بالعلة، فألفوا فيها الكتب مظهرين مفهومها وأنواعها وشروطها ومسالكها، وغير ذلك. قسموها إلى أقسام مختلفة وفق اعتبارات مختلفة: فأبو القاسم الزجاجي يقسم العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام، هي⁽¹⁾:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، مادة: علل
- (2) الجوهري، الصحاح، مادة: علل، وانظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت. مادة: علل
- (3) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1904، ص201
- (4) أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، دار الطباعة، القاهرة، 1837، ص439
- (5) الرّماني، الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، 1984م، ص67
- (6) حسن الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمّان، 2000م، ص29
- (*) هو عبد الله بن أبي اسحق مولى آل الحضرمي، توفي 117هـ. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص31
- (7) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص48
- (8) المرجع نفسه، ص48. وانظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص265
- (9) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص48. وأصول التفكير النحوي، ص265
- (1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1959، ص64-65

العلة التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره... فمن هذا النوع من العلل قولنا (إنّ زيداً قائم) إن قيل لم نصبتم زيدا؟ قلنا: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه وتعلمه، وكذلك (قام زيد) إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما شابهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

العلة القياسية: كأن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله: (إنّ زيداً قائم) ولمّ وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: (ضرب أخاك محمد) وأشبه ذلك.

العلة الجدلية النظرية: فكل ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقول: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراخية، أم المنفصلة بلا مهمل؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو: (ضرب زيداً عمرو) وهلا شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل، وذلك فرع ثانٍ؟ فأبي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول وأي قياس أطرده لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدّم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعلها على مفعولها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: (ضرب أخاك محمد) و(ضرب محمد أخاك)؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلّه لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: (إنّ خلفك زيدا) و(إنّ أمامك بكراً) وما شابه ذلك؟ قال: وكل شيء اعتل به المسؤول عن هذه المسائل، فهو داخل الجدل والنظر"⁽²⁾.

وقد قسم عبد الله بن موسى الدينوري العلل النحوية إلى قسمين، وذلك من خلال قوله: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تُظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته.

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب، كثيرة الافتنان. إلا أنّ مدار المشهورة منها في الجملة عند من عني بجمعها وصرف الاهتمام إلى تتبعها

وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعاً.... وهي : علة سماع و علة تشبيه و علة استغناء و علة استئصال و علة فرق و علة توكيد و علة تعويض و علة نظير و علة نقيض و علة حمل على المعنى و علة مشاكلة و علة معادلة و علة قرب و مجاورة و علة وجوب و علة تغليب و علة اختصار و على دلال حال و علة أصل و علة تحليل و علة إشعار و علة تضاد و علة أولى" (1).

ومع أنّ النحاة قد اهتموا بالعلة النحوية وأفردوا لها أبواباً خاصة في مؤلفاتهم فتحدثوا عن مفاهيمها وأقسامها وغير ذلك، إلا أن هناك من النحاة من حاول إسقاط بعض العلل، وعدم الاعتراف بها، وأهم من جاء بمثل هذا ابن مضاء القرطبي عندما قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال له: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك باستقراء من الكلام المتواتر" (3)، ويقول في موضع آخر: "أمّا هذه العلل الثواني والثالث فينبغي نفيها من النحو لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تكسبنا حكمتهم وصنع عباراتهم وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئاً في نطقهم" (4).

وهناك من العلماء المحدثين من رفض فكرة العلة منهم: الشيخ محمد الخضر حسين، وشوقي ضيف، وعبد الرحمن أيوب، وعباس حسن، ومازن المبارك (5). أما موقف العوتبي الصحاري من التعليل النحوي، فإنّه لم يخرج عمّا سار عليه العلماء السابقون في تعليلاتهم، إذ إنّهم اهتموا بالتعليل النحوي وأولاه اهتماماً كبيراً، فكتابه الإبانة يعجّ بالعلل النحوية.

وقد تنوعت علل العوتبي فظهرت عنده العلل التعليمية، والعلل الجدلية النظرية.

فمن أمثلة (العلل التعليمية) عنده، قوله في باب (أمّا وإمّا)، يقول: "قال الله تعالى: [فأمّا من أعطى واتقى وصدّق بالحسنى فسنيسره لليسرى، وأمّا من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى] الليل 5-10، فجاء بالفاء لتعلق الكلام بها. وقال الشاعر:

-
- (1) أبو عبد الله الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1990، ص11- ص13
 - (2) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الاعتصام، القاهرة، 1979م، ص36
 - (3) المصدر نفسه، ص37
 - (4) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص127

أما لبن طوق فقد أوفى بذمته كما وفى بقلاص النجم حاديها
فجاء بالفاء ليعلّق آخر الكلام بها. ولا يجوز أن تولي إمّا الفاء، فخطأ أن تقول: إمّا
فقائم زيد، وإمّا فقائم عمرو" (1).

ومن ذلك أيضاً قوله في (رُبِّ)، يقول: "وتقول: رُبَّ مَنْ قائمٌ سريعُ الذهاب،
فتخفّض (مَنْ) برُبِّ، وترفع قائماً بإضمّار هو، وتخفّض سريعاً على النعت لـ(مَنْ)،
وإنما جاز لرُبِّ أن تقع على (مَنْ) لأنها تكون نكرة إذا شئت، ومعرفة إذا شئت" (2)

ومن أمثلة (العلل الجدلية النظرية) قوله في فتح الضمير الكاف، إذ قال: "إن
قال قائل: لِمَ لم يقولوا: ضَرَبَكُ زيدٌ، فيضموا الكاف، وقالوا: ضَرَبَكَ ففتحوا؟ فقل:
لأنهم يقولون في تاء الغير: ضَرَبْتُ زيداً، لأنهم يخاطبونه، ولو قالوا: ضَرَبْتُ زيداً،
في معنى ضَرَبْتُ لالتبس بنا المخبر عن نفسه. فلما لم يجز ضمّ التاء لم يجز ضم
الكاف. والعلة في الكاف كالعلة في التاء، ألا ترى أنهم قالوا: غَلَبْتُ، للواحد بفتح
التاء، وللاتنين: غَلَبْتُمَا، بضم التاء وقد كانت مفتوحة في الواحد، ثم قالوا: عَلَيْكُمْ كما
قالوا غَلَبْتُمْ. وكذلك في المؤنث: عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمْ مثل غَلَبْتُمَا وَغَلَبْتُنَّ، فقس الكاف
بالتاء فإنّ شأنهما واحد.

فإنّ قال: لِمَ قالوا: أَنْتَ كَعَبَدَ اللهُ، ففتحوا الكاف، وقالوا: مررتَ بَعَبَدَ اللهُ، فكسروا
الباء؟ قيل له: إنما قالوا: كَعَبَدَ اللهُ ففتحوا لأنّ الإمالة لا تدخلها، لأنك تقول: كَوَفْتُ
كافاً. فلما كان أصل فعلها الواو، والإمالة لا تدخلها فتحت. وكسرت الباء لأنك
تردها إلى الياء، لأنك تقول: بَيَّأتُ بَاءً لأنّ الإمالة تدخلها، تقول: الباء والكسرة بما
كان من الياء، وبما حسنت فيه الإمالة أولى" (1).

ومن أمثلتها أيضاً ما ذكره في تثقيل النون في (أَنْتَنَّ وَضُرِبْتُنَّ)، يقول: "إنّ
قيل: لِمَ ثَقَلَتِ النون في (أَنْتَنَّ وَضُرِبْتُنَّ)؟ قلت: لأنك تقول في المذكر: أَنْتَمُو، فبعد
التاء عن الميم والواو وهما حرفان، فنقلوا النون بعد التاء في (أَنْتَنَّ)، لأنّ الحرف
الثقيل يُعَدُّ حرفين ليصير بعد التاء في المؤنث حرفين، كما كان بعد التاء في المذكر
حرفان. فإن قيل: قد يجوز حذف واو (أَنْتَمُو)، فلم لا يجوز حذف نوني أَنْتَنَّ حتى
تخففها؟ قلت: إنّ حذف الواو من (أَنْتَمُو) حذفٌ عارضٌ والحذف لا يُقاس عليه، ألا

(1) الإبانة، 91/2

(2) نفسه، 124/3

(1) الإبانة، 86-85/4

ترى قولهم: لم نَكُ -يريدون لم نكن- فحذف النون.....⁽²⁾ إلى آخر المسألة، حيث يطول فيها الجدل حول هذه القضية.

ومن أنواع العلل النحوية التي ظهرت عند العوتبي في كتابه الإبانة ما يلي:

علة الحمل على اللفظ: ومن أمثلتها عند العوتبي قوله في (كل)، يقول: "وكلُّ لا يقع إلا على نكرة، وكلُّ واحد، ومعناه الجماعة. وهو حرف وضع ليبدل على الجماعة. ولفظه واحد، ولا يدخله التأنيث، تقول: كلُّ الرجال يذهب، على اللفظ، وإن شئت: يذهبون، على المعنى. وكل النساء يذهب، على اللفظ، وإن شئت: يذهبون، على المعنى، وكل النساء يذهب على اللفظ، ويذهبن على المعنى. وحُكي عن بعض أهل العلم أن بعض العرب يقول: كئُتُنهن قتلن ذلك"⁽³⁾.

أي أنّ لفظ الكل واحد ولكنه يدل على الجماعة ولا يؤنث، ويخاطب به للنساء بلفظ المذكر حملاً على اللفظ.

علة كثرة الاستعمال: ومن أمثلتها عند العوتبي قوله في حذف ألف (يا): "والعرب تحذف ألف (يا) من الكتاب، من ذلك: يكتبون: [يا قوم، اعبدوا الله] الأعراف 59، يقوم، بحذف الألف. وإنما جاز حذف الألف من (يا) لأنّ (يا) يُدعى بها الأشياء، ولا يُدعى بها الأفعال، فحذفوا الألف لكثرة الاستعمال"⁽⁴⁾.

ومن أمثلتها أيضاً، ما ذكره في حديثه عن (لم)، يقول: "هي لام ضُمَّت إلى (ما)، ثم حذفت الألف، كما قالوا: أيمّ ونحو ذلك، غير أنّها لما كانت كثيرة الجري على اللسان أسكنت الميم. وقد أسكنت في بَم لغة رديئة."⁽¹⁾، ويقصد بالجري على اللسان (كثرة الاستعمال).

ومن ذلك أيضاً، قوله في افتتاح الكلام: "وهم يفتتحون الكلام بيا وبألا، وبألايا، وقد زعم بعض النحويين أنّ (يا) للنداء والاستفتاح كلام كأنهم قالوا (يا هذا) و(ألا يا هذا ويا هؤلاء)، وأكثر ما يتكلمون بذلك في الأمر والدُّعاء والتعجب والتلطف لكثرة ذلك في كلامهم"⁽²⁾.

(2) نفسه، 373/4

(3) نفسه، 89/4

(4) نفسه، 161-160/1

(1) الإبانة، 183/4

(2) نفسه، 95/2

ومنه ما ذكره في حديثه عن (كيف) يقول: "والعرب تكتفي بكيف عن ذكر الفعل معها لكثرة دورها، منه قوله تعالى: [فكيف إذا توفتَهُم الملائكةُ] محمد27، أي كيف يفعلون عند ذلك، فلم يبيح الفعل" (3).

ومن ذلك حديثه عن (لام الأمر) يقول: "واللام في أمر المخاطب الحاضر مطروحة عندهم لكثرتها في كلامهم، يقولون: قل، ولا يقولون: لتقل.."(4)
علة الاستحالة: ومن أمثلتها عند العوتبي ما ذكره في باب (الإضمار) إذ قال:
"ويُضمرُ جوابُ لَمَّا، كما قال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحي بنا بطنٌ وادٍ ذي نعافٍ عقتل

البيت جوابه مُضمر، معناه، فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحي بنا، خلونا. ولولا هذا الإضمار لكان الكلام محالاً" (5). هذا يعني أنه لولا الإضمار، لكان هذا الكلام مستحيلاً.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديثه عن (لكن)، يقول: " لكنْ كلمة عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، لكنها تثبت للأخر ما تنفيه عن الأول، تقول: ما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً، قد أثبت الرؤية لعمرو دون زيد. ولو قلت: رأيتُ زيداً لكنْ عمراً، كان محالاً لأنك لم تنف ولكن تثبت" (6).

علة المشابهة: ومن أمثلتها عند العوتبي ما ذكره في حديثه عن (إذن)، حيث يقول: "وإذن جواب تأكيد الشرط تتون في الاتصال وتُسكن في الوقف. وتكتب إذاً بالألف ولا تكتب بالنون، لأنّ الوقف عليها بالألف وهي تشبه النون الخفيفة، مثل قوله تعالى: [لنسفعاً بالناصية] العلق15، [وليكوناً من الصاغرين] يوسف32، إذا أنت وفتت على الألف" (1).

فالشبه الواقع بين التتوين والنون الخفيفة أدى لكتابتها بالألف عند الوقف.

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (أفّ)، يقول: "ومن قال: أفّ خفضه على التشبيه بالأصوات كما تقول: صهٍ ومهٍ..."(2).

(3) نفسه، 94/4

(4) نفسه، 173/4

(5) نفسه، 151/1

(6) نفسه، 200/4

(1) الإبانة، 128/2

(2) نفسه، 132/2

ومنها أيضاً، يقول العوتبي في (أمس): " ..وبعضهم يقول: رأيتُه أمسٍ فينونون
لأنه بنى على الكسر شُبّه بالأصوات نحو غاقٍ في حكاية صوت الغراب
فينونون... "(3)، ففي المثالين السابقين نون (أفٍّ وأمسٍ) تشبيهاً للأصوات.
ومن ذلك أيضاً، قوله: "والعرب تُدخلُ الفاء في خبر كلِّ اسمٍ يُوصل مثل
الذي ومَنْ وما لأنهم يشبهونها بالجزء والقاوها صواب "(4).

علة الضرورة الشعرية: ما وقعت في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان
للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومن أمثلتها عند العوتبي قوله في (لام الأمر): "ولام الأمر مكسورة تجزم ما بعدها،
تقول: ليذهب عمرو. ومنه قوله تعالى: [ليقبض علينا ربك] الزخرف77. والاختيار عند
جميع النحويين حذف اللام إذا أمرت حاضراً، وإثباتها إذا أمرت غائباً. وربما
اضطر الشاعر فحذف في الغائب، قال:

محمّدٌ تفدّ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ وبالاً

أراد: لتقد.

آخر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويلُ حرَّ الوجه أو بيك من بكى
يريد: أو لبيك، فحذف اللام "(5).

ومن أمثلتها أيضاً، قوله في الإضافة: "ولا يستقيم في الكلام أن تفرّق بين
المضاف والمضاف إليه، لأنهما شيء واحد، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: هذا عبدُ
اليوم الله، إلا أن يأتي في شعر اضطراراً، كقول ذي الرمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ الميسرِ أصواتُ الفراريحِ

والمعنى: كأنَّ أصواتَ أواخرِ الميسرِ من إيغالهنَّ بنا، ففصل بين المضاف والمضاف
إليه، وهذا ضرورة، ولا يُعملُ على ضرورة الشعر.. "(1).

علة الفصل: ومن أمثلتها عند العوتبي كسر لام الإضافة، يقول العوتبي:

"وقال ابن المسيب^(*): إنما قالوا: لعبد الله، فكسروا اللام، لأن أصله الفتح في قولهم:
لَعَبَدَ اللهُ أفضل من زيد، فأرادوا الفصل بين لام الإضافة ولام الخبر، فكسروا لام

(3) نفسه، 161/2

(4) نفسه، 37/2

(5) نفسه، 173-172/4

(1) الإبانة، 54/1

(*) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، (ت91هـ)، يُنظر ترجمته: ابن
خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م، 375/2

الإضافة لنُلا يكون كلام الخبر، فقالوا: لِعبد الله مال⁽²⁾. أي أنّ سبب كسر لام الإضافة الفصل بينها وبين لام الخبر.

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (إمّا وأمّا)، يقول: "...وأما بالفتح لا بُدّ لها من لزوم الفاء في خبرها لتعلّق الكلام الآخر بها، وفتحت الألف ليفرّق بين إمّا وأمّا لأنّ إمّا المكسورة تُعرف في المجازاة فأرادوا أن يُفرّقوا بين (أمّا) التي يؤكد بها الكلام وفتحت وبين (إمّا) التي في معنى المجازاة وفي معنى (أو)"⁽³⁾.

علة الاستغناء: ومن أمثلتها عند العوتبي قوله: "والعرب تستغني بالشيء عن الشيء إذا كان من سببه. قال الله تعالى: [ذلك بما قدّمت أيديكم] آل عمران182 و الأنفال51، وإنما قدمت الأنفس. وقال تعالى: [وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً] الأعراف142. يريد: ثلاثين يوماً. فلما كان الليالي من سبب الأيام استغنى بذكرها، لأنّ الأيام لا تكون إلا بالليالي. وكذلك الأيدي من الأنفس"⁽⁴⁾.

أي استغنى عن ذكر الأنفس لدلالة الأيدي عليها، وكذلك استغنى عن ذكر يوماً لدلالة الليلة عليه.

ومن ذلك أيضاً، ما ذكره في باب (الضمير والإضمار)، يقول: "...ومثله: [وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ] الصافات164، أي: إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ. ومثله: [إِلَّا إِنْهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ] الفرقان20، أي: إِلَّا إِنْهُمْ مَنْ، فأضمر (مَنْ) وإنما جاز ذلك، لأنّ (مَنْ) بعضُ للشيء هي منه فاستغنى عن (من) لذلك"⁽⁵⁾.

علة العوض: من أمثلة العوض عند العوتبي قوله: "والعرب إذا حذفوا مرفوعاً، رفعوا ما بعده عوضاً منه، وإنّ حذفوا منصوباً نصبوا. قال الله عز وجل: [حتّى يتوفاهنّ الموت] النساء15، أي: ملكُ الموت. فلما حُذف الملك ارتفع الموتُ....."⁽¹⁾.

أي عوّض الاسم المرفوع المحذوف بالاسم الذي بعده فرفعوه.

(2) الإبانة، 178/4

(3) نفسه، 90/2

(4) نفسه، 433/1

(5) نفسه، 149/1

(1) الإبانة، 155/1

علة الخفة وعلة الثقل: فمن أمثلة الخفة عند العوتبي قوله في فتح اللام في (لعمري): " وإنما اختاروا الفتح في القسم لأنه أخفّ على اللسان من الضم، وعمرك موضعه رفع بجواب اليمين" (2).

وقد جمع بينهما عند حديثه عن (اللهم)، يقول: " وأصل اللهم: اللهم، ميمان فاستثقلوا إظهار الميم الأولى، فأدغموها في الثانية، وثقلوها للإدغام، وفتحوها، لأنها شبيهة بنون الجمع، ولم يقدروا لها على حركة إلا بالنصب، لأنه قبّح الرفع والخفض، وحسن النصب لأنه أخفّ الحركات عليهم" (3).

ومن أمثله عن العوتبي قوله في حذف نون جمع المذكر السالم: " والعرب تحذف النون المضافة، لأنهم يستثقلونها. قال الله تعالى: [إنهم ملأوا ربهم] البقرة 46، مود 29، والأصل: ملأقون، فحذف النون. ومثله: [إننا كاشفوا العذاب] الدخان 15، و [إننا أرسلوا الناقة] القمر 27، و [إننا لموفوهم نصيبهم] مود 109، والأصل في كلّ هذا النون، لأنه جمع، إلا أنهم يستثقلون النون فيحذفونها، فيصير الكلام مضافاً" (4).

أي أنّ حذف النون من الجموع كلها استتقالاتها مع المضاف إليه. ومن ذلك أيضاً، يقول على لسان يوسف النحوي: "...قال يوسف النحوي: سمعتُ فصحاء العرب يقولون: اللهم صلّ على محمد النبيّ، لا ينونون، لاستثقال الألف واللام..." (5). لا ينون لتثقل (الـ) التعريف.

(2) نفسه، 532/3

(3) نفسه، 250/1

(4) نفسه، 157/1

(5) نفسه، 454/1

علة الاستحسان: ومن أمثلتها عند العوتبي (حذف الفاء من الجواب)، يقول:
"والعرب تحذف الفاء من الجواب. قال الله تعالى: [قال فما خطبكم أيها المرسلون؟
قالوا] الحجر 57 والذاريات 31، والجواب: فقالوا، فحذف الفاء استغناءً، فاكتفى بالمعنى، لأنه
يحسن الوقف على ما قبله، ألا ترى أنك تقول: ماذا قال لك؟ فتقول: كذا وكذا" (1). أي
أنَّ السبب في حذف فاء الجواب هو استحسان الوقف على ما قبلها.

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (ويل) يقول: "...وقد يجوز في هذا كله
بالألف واللام (الرفع والنصب)، قال جرير:

كسا اللؤمُ نَيْماً خُضرةً في جلودها فويلاً لتيمٍ من سراييلها الخُضِرِ
ويروى: فويلٌ، وهو أجود. قال الشاعر:

لقد ألب الواشون إلبالينهم فتربُّ لأفواه الوُشاةِ وجندلُ
فرفع، والنصب فيه أجود، لأنه لا تحسن الإضافة بغير لام" (2).

علة المناسبة: ومن أمثلتها عند العوتبي وقوع (كم) الخبرية بمنزلة (رب)
يقول في ذلك: "وتقول في الخبر: كم رجلٌ قام، وكم رجلاً ضربت، وتجعلها في
الخبر بمنزلتها في الاستفهام. ويجوز أن تجعلها في الخبر بمنزلة رُبِّ، قال الفرزدق:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاء قد حلبتُ عليّ عشاري
فجعل كم بمنزلة رُبِّ فجرّ بها" (3)

أي أنَّ السبب في جري (رب) مجرى (كم) الخبرية هو مناسبتها لها.
خلاصة القول: لقد نال التعليل النحوي حظوة لا بأس بها عند العوتبي،
وخاصة التعليل الذي يقوم على العلة التعليمية، وقد بينّا أنه جاء بمجموعة كبيرة من
العلل النحوية على سبيل التمثيل من خلال أمثلة انتقيناها.

(1) الإبانة، 157/1

(2) نفسه، 489/4

(3) نفسه، 87/4

الفصل الثاني: آراؤه النحوية واختياراته

المبحث الأول: الأسماء

أ) المبنيات

يذكر النحاة أنَّ الأصل في الاسم أن يكون مُعرباً، تتغير حركته آخره حسب العوامل، ولكنَّ ثمة أسماء خرجت عن تمكُّنها من باب الاسمِية فبُنيت، وقد أطال النحاة في الحديث عن الاسم المتمكن فقسموه إلى (متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن، وغير متمكن)، وقد ذكر أبو نصر القاسم الواسطي الضرير^(*) تعريف هذه المصطلحات الثلاث باختصار، فقال: "الأسماء على ثلاثة أضرب: أمكن: وهو ما دخلته الحركات الثلاث والتنوين، ومتمكن: وهو ما دخله الرفع والنصب ولم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو الذي لا ينصرف، وغير المتمكن: وهو المبنيات، ولا يخلو من أن يتضمَّن معنى الحرف، نحو: (أين وكيف) تضمَّن معنى حرف الاستفهام، أو يقع موقع المبني، نحو (تراك وحذار، وقع موقع (اترك واحذر))"⁽¹⁾.

لم يفرّد العوتبي مبحثاً خاصاً للمبنيات في كتابه الإبانة، ولكنّه تحدث عن الأسماء المبنية في ثنايا كتابه، مراعيّاً ترتيبها الهجائي في أغلب الأحيان، ومن الأسماء المبنية التي تحدث عنها:

الأسماء الموصولة، فتحدث عن (الذي والتي) بعنوان واحد، ثم عرض لمختلف الآراء التي قيلت حول (الذي)، وذكر أنَّ بها لغات، يقول: "وفي الذي أربع لغات وخامسة طائفة، فمنها الذي بإثبات الياء، والتذي بخفض الذال وحذف الياء، واللذ بجزم الذال، واللذّي بتشديد الياء، قال الشاعر في اللذ:

واللذ لو شاءت لكانت برّاً
أو جبلاً أشمَّ مُشمخراً "

إلى قوله: "والطائفة، يقولون للذكر: هذا ذو قال كذا، ورأيتُ ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك بالواو في كلِّ حال"⁽²⁾.

ثم يذكر اللغات في تنبيه (الذي)، يقول: "وفي تنبيه الذي ثلاث لغات: اللذان بتخفيف النون، واللذان بتشديدها، واللذا بحذف النون"⁽¹⁾.

(*) القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، المعروف بأبي نصر النحوي الضرير، يُنظر: بغية الوعاة، 262/2

(1) أبو الفتح ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1985، حاشية اللمع، ص48

(2) الإبانة، 180/2-181

كما ذكر ثمانى لغات في جمع (الذي)⁽²⁾، وهي: الذي: بالياء في الرفع والنصب والخفض، واللذون: في الرفع بالواو، وبالياء في النصب والخفض، وهي لبني كنانة وبعض بني أسد وبعض هذيل. والأؤ: بالواو في الرفع، وبالياء في النصب والخفض مع حذف النون. و(الآئي) بالياء في الرفع والنصب والخفض. و(اللاء) بحذف الياء في الرجال والنساء. و(الآلى).... وكذلك فعل بـ(التي)، فقد ذكر أنّ فيها ثلاث لغات (التي واللت واللت)، وفي التنثية ثلاث لغات أيضاً (اللتان واللتان واللتا)، وفي الجمع اثنتا عشرة لغة هي (اللاتي واللات واللواتي واللوات واللوات واللاء واللائي واللاآت على وزن اللغات واللاآت على وزن الأغاني بإثبات الياء وحذفها والتي على وزن لفظ الواحدة)⁽³⁾.

وتحدث عن (هو ذا)⁽⁴⁾ ناقلاً كلام السجستاني في هذه المسألة.

حاول العوتبي أن يجمع جميع اللغات التي تحدثت بها العرب عن (الذي والتي)، وكان يذكر لكل لغة من هذه اللغات شاهداً نقلياً إمّا من القرآن والقراءات أو من الشعر.

أسماء الإشارة، عرض العوتبي لأسماء الإشارة في كتابه الإبانة فتحدث عن (هذا)⁽⁵⁾،

وذكر أنّ أصلها (هذو) فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال، يقول: "كان هذو، وكثير استعمال هذه الكلمة فحذفوا الضم وجعلوا رفعه ونصبه وجره متروك الإعراب"⁽⁶⁾، ويقصد بـ(متروك الإعراب) أنّه مبني، وذكر أنّ لـ(هذا) خمس لغات (هذه وهذي وذه وذوي وتا).

كما تحدث عن (هؤلاء)⁽⁷⁾، فذكر أنّها بها لغتان (هؤلاء بالمد، وهؤلاء بالقصر).

وقد فصل العوتبي أيضاً في الحديث عن (ذلك)، وذكر أنّها بمعنى (هذا) وأنّ الأصل فيها (ذا) ثم وصلوها بالكاف... ثم يقول: "و(ذلك) مبنية لا يبيّن فيها إعراب رفع ولا سواه"⁽¹⁾.

(1) الإبانة، 181/2

(2) نفسه، 182-181/2

(3) نفسه، 184-183/2

(4) نفسه، 568/4

(5) نفسه، 563/4

(6) نفسه، 563/4

(7) نفسه، 567/4

أسماء الأفعال:

اسم الفعل هو كلمة تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، غير أنَّه لا يقبل علامته، وقد ذكر ابن هشام⁽²⁾، أنَّه على ثلاثة أقسام: إمَّا أن يكون بمعنى الفعل الماضي نحو (هيئات) بمعنى بَعَدَ، أو بمعنى الفعل الأمر، نحو (صه) بمعنى اسكت، أو بمعنى الفعل المضارع، نحو (وى) بمعنى أعجَبُ.

من أحكام اسم الفعل أنَّه يلزم صيغةً واحدةً للجميع، فنقول (صه) للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ومن أحكامه أيضاً أنَّه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في (عليك زيداً) أن يُقال: زيداً عليك، ومن أحكامه أنَّه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، نحو (نزال نحدِّثك) بالجزم كما نقول: (انزل نحدِّثك)، ومن أحكامه أنَّه لا يُنصبُ الفعلُ بعد الفاء في جوابه، نحو (مكانك فتحمدي، وصه فحدِّثك).

لم يُفرد العوتبي باباً خاصاً تحدث به عن أسماء الأفعال، إلا أنَّه ذكر مجموعة منها في (الإبانة) وقد أوردها بحسب سياقها الذي ساقه بها، وسنذكرها هنا مرتبة على أحرف الهجاء، فمن أسماء الأفعال التي أوردها العوتبي نذكر: (أولى)، يقول: "أولى تهدد ووعيد، قال الله تعالى: [أولى لك فأولى] القيامة³⁴، وقال عزَّ وجلَّ: [فأولى لهم] محمد²⁰، ثم ابتداءً فقال: [طاعة وقولٌ معروف] محمد²¹، وقال الشاعر:

أُلْفِينَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْفَقَا أولى فأولى لك ذا واقية

ومعنى أولى لك وأولى لهم، أي قد وليك شرٌّ فاحذر.."⁽³⁾. (فأولى) اسم لفعل قاربك الشر..

(بله)، يقول العوتبي: "وفي بله ثلاثة أقوال: قال جماعة من أهل العلم: معنى بله (على)، وقيل: معناها (دغ)، وقيل (كيف)، والعرب تنصب ببله وتخفض، فمن خفض بها جعلها بمنزلة (على) وما أشبهها من حروف الخفض"⁽¹⁾. وقد ذكر هذه المعاني ابن هشام في المغني⁽²⁾.

(1) الإبانة، 101/3

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق بركات هبؤد، بيروت، دار الفكر، 2001، ص346. ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، دت. 74/4

(3) الإبانة، 102/2

(1) الإبانة، 218/2

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2001، 133/1

(صه)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنها كلمة زجر، ثم ذكر حديثاً عن السيدة عائشة، ومنه: (من لغا فلا جمعة له، ومن قال صه فقد لغا).

(مه)⁽⁴⁾، ذكر العوتبي أنها كلمة تقال عند كف المتكلم عما يقول، وهي بمنزلة (صه).

(هات)⁽⁵⁾، ذكر العوتبي أنها بمعنى: أعطني، مكسورة التاء، وذكر قول الفراء بأنها لم تُسمع للاتنين (هاتيا) وإنما تقال للواحد وللجميع وللمرأة (هاتي وهاتين)، كما ذكر أنه لا يُتَمنى بها، وذكر قول ابن السكيت بأنها تقال للمرأة (هاتي وهاتيا وهاتين)، وللرجل (هات وهاتيا للاتنين، وللجميع هاتوا).

فالعوتبي ذكر رأيين أحدهما للفراء عندما ذكر أنّ (هات) لا تكون للاتنين، وذكر رأي ابن السكيت الذي قال بأنها تأتي للمثنى والجمع، دون أن يُرجح أحد الرأيين.

(هلمّ)⁽⁶⁾، ذكر أنها بمعنى تعال، وتقال للواحد والاتنين والجمع في التذكير والتأنيث، إلا لغة بني سعد، يقولون: هلمّ وهلمّا وهلمّوا، ثم ذكر آراء العلماء (الخليل والفراء وابن قتيبة) في أصلها دون أن يُرجح أحد هذه الآراء.

(هيت لك)⁽⁷⁾، ذكر العوتبي أنها بمنزلة (هلمّ)، ثم ذكر آراء العلماء في أصلها، كما ذكر كثيراً من القراءات التي جاءت عليها هذه القراءة.

(هيهات)⁽⁸⁾، ذكر أنّ معناها التّبعد، واستشهد بقوله تعالى: [هيهات هيهات لِمَا تُوعَدون] المؤمنون36، أي بعيد ذلك. وأورد قول الكسائي بأنّ بها لغتان (الخفض والنصب) بلا تنوين، كما أورد قول ابن الأنباري بأنّ فيها سبع لغات (هيهات بفتح التاء وخفضها، وبالرفع والنصب والتنوين، والسابعة أيهات)، كما ذكر أنّ الضبيّ ذكر أنّ بها لغة هي (أهات) بالخفض.

(ويح وويس وويب)⁽¹⁾، ذكر العوتبي آراء العلماء (الضبيّ والفراء وابن الأنباري والسجستاني وابن خالويه)، ثمّ لخص القول بهما، يقول: "ويقال: ويس وويح وويه وويد وويك وويب، وأسوأهنّ ويس، وقال ابن خالويه: ويس أخف من الويل،

(3) الإبانة، 361/3

(4) نفسه، 263/4

(5) نفسه، 568/4

(6) نفسه، 570/4

(7) نفسه، 569/4

(8) نفسه، 575-574/4

(1) الإبانة، 492-490/4

وويح أخف من ويس، وويب أخف من ويح، وقال الحسن: ويس كلمة رحمة، تقول: ويل لزيد وويحه وويسه وويبه، فمتى انفرد جاز فيه الرفع والنصب، ومتى أضفت لم يكن إلا منصوباً لأنه يبقى بلا خبر، ومتى انفصل جعلت اللام خبراً، ولم يصرف العرب منها فعلاً⁽²⁾.

(ويل)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنّ فيها ستة أوجه، هي (ويل للشيطان بفتح اللام وكسره وضمه، وويلاً للشيطان وويل وويل) ثم يبين سبب كلّ حالة، مستشهداً بالشعر على ذلك، وقد أبدى رأيه عندما قال: "وقد يجوز في هذا كلّه بالألف واللام والرفع والنصب، قال جرير:

كسا اللؤمُ تئماً خُضرةً في جُلودها فويلاً لئنيمٍ من سراييلها الخُضرةِ
ويروى: فويلٌ، وهو أجود⁽⁴⁾.

روى العوتبي بيت جرير بنصب (ويلاً) كما رواه سيبويه⁽⁵⁾ بالنصب أيضاً، ولكنّ أكثر النحاة رووه بالرفع. فالعوتبي تبع أكثر النحاة بتجويد رواية الرفع. ثم عرض لمسألة في آخر حديثه عن (ويل) وهي (سبب الابتداء بكلمة ويل وهي نكرة)، وسيأتي ذكرها مفصلة في مبحث (إعراب الآيات)، إن شاء الله.

ب) المعربات

يقول ابن هشام في تعريف الاسم المعرب: "وهو ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، كزيد⁽¹⁾، والإعراب في الأسماء هو الأصل والبناء هو الفرع، ولالإعراب علامات أصلية (الفتحة والضمة والكسرة والسكون)، وعلامات فرعية تأتي في أبواب هي:

(2) نفسه، 492/4

(3) نفسه، 490-487/4

(4) نفسه، 489/4

(5) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 333/1

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، مصدر سابق، ص24

ما جمع بألف وتاء مزيدتين (جمع المؤنث السالم)، يُنصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة نحو (خلق الله السماوات والأرض). والأسماء التي لا تتصرف (الممنوع من الصرف): تُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو (مررتُ بأحمدَ وفاطمةَ)، فإن أُضيفت أو اتصلت بها (الـ) صرفت وجرت بالكسرة نحو (وصفت البطل بأحسن صفاته). والأسماء الستة وهي (أبُّ، أُمُّ، حمُّ، ذو مالٍ، فو، هنُّ)، إن كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء. والمثنى وما يلحق به وهو يُرفع بالألف ويُنصب ويجر بالياء. وجمع المذكر السالم وما يلحق به ويُرفع بالواو وينصب ويجر بالياء. والأفعال الخمسة: وهي المضارع الذي اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، وهي ترفع بثبوت النون وتنصب وتحذفها، والمضارع المعتل الآخر: يجزم بحذف حرف العلة من آخره.

الممنوع من الصرف تحدث العوتبي عنه في موضعين، يقول في أحدهما: "والعرب تقول: لا أدري من أيِّ عاد هو؟ ومن أيِّ تبع هو؟ لا يجرون عاد ولا تبع يجعلونهما أمتين"⁽²⁾، والصواب أن (عاد) مصروفة كما وردت في القرآن. وفي الثاني ما ذكره في حديثه عن تفسير كلمة (اللُّكْع)، يقول: "وتقول للرجل: يا ذَوِي لَكَيْعَةٍ أَقْبَلَا، لا تُصْرَفُ لَكَيْعَةَ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: يَا ذَوِي لَكَاعَةٍ أَقْبَلَا، تُصْرَفُ لِأَنَّهَا مُصَدَّرٌ عَلَى مِثْلِ السَّمَاخَةِ وَالتَّشْجَاعَةِ"⁽³⁾.

(2) الإبانة، 39/2

(3) نفسه، 207/4

الأسماء الستة وقد تحدث عنها العوتبي في موضع واحد، عند حديثه عن (ذو). حيث فصل الحديث عن (ذو) ثم قال: " وليس في كلام العرب اسمٌ يكون إعرابه على حرفين غير سبع كلمات، وهي: ذو وفو وأخو وأبو وحمو وامرؤ وأولو"⁽¹⁾. وهي عبارة منقولة عن الخليل من كتابه العين.

ج) المرفوعات

المبتدأ والخبر:

أما المبتدأ: "كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه..."⁽²⁾. و"هو كلُّ اسمٍ ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها وجعلته أولاً، يكون الثاني خبراً عن الأول ومُسنداً"⁽³⁾. ولم يتحدث العوتبي في كتابه (الإبانة) عن المبتدأ بشكل مباشر أو أفرد له مسائل خاصة، وإنما كان يتحين الفرص للحديث عنه كلما دعت حاجة إعرابية لذلك، ومن ذلك في حديثه عن (الابتداء بنكرة) يقول: " إن قيل: ويلٌ نكرة، والنكرة لا يُبتدأ بها، فما وجه الرفع؟ فقل: النكرة إذا قربت من المعرفة صلح الابتداء بها، نحو: خيرٌ من زيدٍ رجلٌ من تميم، ورجلٌ في الدار قائم، وكذلك ألف الاستفهام نحو قولك: أمنطلقٌ أبوك، هذا قول. وقال آخرون: ويلٌ معرفة، لأنه اسم وادٍ في جهنم، نعوذ بالله تعالى منه"⁽⁴⁾.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولكن النحاة وضعوا شروطاً للابتداء بالنكرة، منها: أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف أو جار ومجرور نحو (عندي مالٌ) و(في الصف طلابٌ)، وأن يتقدم على النكرة استفهام أو نفي، نحو قوله تعالى: [أله مع الله] النمل 60-61.

وغيرها من الشروط التي وضعها النحويون ولا مجال للتفصيل فيها هنا.

فالعوتبي عندما أجاز الابتداء بنكرة في كلمة (ويل) إنما ذكر سببين هما:

- أنها نكرة قربت من المعرفة فصلح الابتداء بها.
 - وقول آخر: أن لفظة (ويل) معرفة أصلاً لأنها اسم وادٍ في جهنم.
- أما ما ذكره النحاة والمفسرون في كلمة (ويل) ففيه آراء هي:

(1) الإبانة، 99/3

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 126/2

(3) أبو الفتح ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص71

(4) الإبانة، 490/4، ويُنظر: المصدر نفسه، 132/2

الرأي الأول: ما ذكره الفراء حيث يقول: " ذكر أنّ (ويلٌ) واد في جهنم، والويل الذي نعرف، أي العذاب والهلاك "⁽¹⁾، فالفراء يذكر أنّ الويل هو واد في جهنم، وعلى هذا تكون كلمة الويل معرفة يصلح الابتداء بها، وقد تبعه على ذلك ابن خالويه⁽²⁾.

الرأي الثاني: ما ذكره المبرد، يقول: " قولهم: ويلٌ لزيد، وويح لزيد، وتبٌ لزيد، ووييسٌ له، فإن أضفت لم يكن إلا النصب، فقلت ويحّه وويله، وإنما ذلك لأنّ هذه مصادر، فإن أفردت ولم تضاف فأنت مخير بين النصب والرفع، تقول: ويلٌ لزيد وويلاً لزيد، فأما النصب فعلى الدعاء، وأما الرفع فعلى قولك: ثبت ويلٌ له، لأنه شيء مستقر، فويلٌ مبتدأ وله خبره"⁽³⁾.

وعلى هذا يكون (الويل) مصدرًا بمعنى الثبوت والاستقرار لذا جاز الابتداء به.

الرأي الثالث: ما ذكره بعض المفسرين من أنّ (الويل) فيه معنى الدعاء، يقول أبو السعود في تفسيره: " [ويلٌ للمطففين]المطففين¹، قيل الويل شدة الشر، وقيل العذاب الأليم، وقيل هو وادٍ في جهنم..... وقيل وأياً ما كان فهو مبتدأ وإن كان نكرة لوقوعه في موقع الدعاء"⁽⁴⁾ وذكر مثل هذا ابن خالويه⁽⁵⁾.

وبعد عرض آراء بعض النحاة في هذه المسألة، يتبين لي أنّ أسلم هذه الأقوال ما ذكر أنّ (ويلٌ) اسم وادٍ في جهنم، وعليه لا خلاف في ابتدائها على عدّها اسم معرفة لمكان. واختلّف فيها على اعتبارها نكرة ابتدئ بها كونها بمعنى المصدر كما ذكر المبرد، أو كونها دعاء كما ذكر ابن خالويه وأبو السعود وغيرهم...، أو أنّ العامل في رفعها اقترابها من المعرفة في المعنى كما ذكر العوتبي.

ولكنّ المبرد لديه اعتراض على اعتبار (ويل) للدعاء، يقول: " فأما قوله عزّ وجلّ: [ويلٌ للمطففين] وقوله: [ويلٌ يومئذ للمكذبين]، فإنه لا يكون فيه إلا الرفع إذ كان لا يقال: دعاء عليهم، ولكنه إخبارٌ بأنّ هذا قد ثبت لهم....."⁽¹⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ص245

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مصدر سابق، 450/2

(3) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ، 1994م، 221-220/3

(4) أبو السعود، تفسير أبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت. 495/5.

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مصدر سابق، 450/2.

(1) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 221/3

وعليه فإنّ الراجح لدى الباحث بعد عرض هذه الآراء، ما ذهب إليه المبرد من اعتبار معنى (الويل) للثبات والاستقرار لهم وليس للدعاء، لأنّ الدعاء غير جائز في هذا الموضع أنّ الله عزّ وجلّ قد أثبت لهم العذاب ولم يدعُ عليهم به، والله أعلم.

وأما الخبر: "هو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت عنه، وذلك على ضربين: مفردٌ وجُملةٌ"⁽²⁾، وكما فعل العوتبي بالمبتدأ فعلَ بالخبر، فلم يُفرد له باباً خاصاً أو فصلاً منفصلاً وإنما كان يتحدث عن الخبر في مواضع معينة إذا اقتضت الضرورة لذلك تتناثر حديثه عن الخبر في مواضع مختلفة من (الإبانة) فمن ذلك، ما ذكره عن دخول الفاء في الخبر، يقول: "والعرب تدخل الفاء في خبر الابتداء، إذا كان الخبر من سبب الاسم، قال الله تعالى: [والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقطعوا أيديهما] المائدة:38، و: [والزَّانيةُ والزَّانيةُ فاجلدوا] النور:2، فأدخل الفاء فيهما"⁽³⁾، ويقول في موضع آخر: "والعرب تدخل الفاء في خبر كلِّ اسم يُوصَل مثل (الذي ومَنْ وما) لأنهم يشبهونها بالجزاء، وإلّاؤها صواب. فمن أدخل الفاء ذهب بالذي وأخواتها إلى الجزاء، ومن ألقاها فهو على القياس لأنّه يُقال: إنَّ أخاك قائمٌ، ولا يُقال: إنَّ أخاك فقائمٌ، قال الله عزّ وجلّ: [قل إنَّ الموتَ الذي تفرون منه فإنَّهُ مُلاقِيكُمْ] الجمعة:8، وقرأ ابن عمر: [قل إنَّ الموتَ الذي تفرون منه مُلاقِيكُمْ]"⁽⁴⁾، فهو لا يتحدث عن ماهية الخبر أو أحواله. ومن حديثه عن بعض صور الخبر، يقول: "وكذلك يجعلون الفعلَ خبراً لئلا اسم إذا كان في محلِّ المصدر، وأنشد الفراء:

لَعَمْرُكَ ما الفَتَيَانُ أن تَنْبُتَ اللَّحْيُ
ولكنَّما الفَتَيَانُ كلُّ قَتَى نَدْبِ
جعل (أنَّ تَنْبُتَ) خبراً للفتيان، لأنّ المعنى: ما الفتیان بنبات لحاهم"⁽⁵⁾.

صحيح أنّ العوتبي لم يتحدث كثيراً عن المبتدأ والخبر وذلك لطبيعة المادة التي يقوم عليها الإبانة، إلا أنّه تحدث بإسهاب عن نواسخ المبتدأ والخبر، وكان يعقد لكل ناسخ منها باباً خاصاً، يتحدث عنه في موضعه وحسب ترتيبه الهجائي، وهذه النواسخ هي:

كان وأخواتها

(2) ابن جني، اللع في العربية، مصدر سابق، ص72

(3) الإبانة، 470/1

(4) الإبانة، 37/2، وفي معاني القرآن للفراء، 156/3: (وهي في قراءة عبد الله)

(5) الإبانة، 15/2

لم يتحدث العوتبي في نواسخ المبتدأ والخبر إلا عن (كان وليس)، وقد أسهب في الحديث عن (كان)⁽¹⁾، فتحدث عن مواضعها وأنها تكون للماضي والمستقبل، وذكر أنها تجيء (زيادة لا تعمل)، كما تحدث عن جواز تقدم الخبر على المبتدأ أو العكس إذا كان اسمها وخبرها معرفتين، وهو بذلك كلّه يأتي بشواهد نقلية متنوعة (قرآن وشعر) ليستدل بها على ما ذهب إليه، ولكنّه ناقش قضية أنّ (العرب ترفع الاسم والخبر بها)، وقد فصلنا القول في هذه المسألة:

رفع الاسم والخبر بـ(كان): يقول العوتبي: "ومن العرب من يرفع بعد (كان)

الكلام أجمع، قال:

وما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٍ ولكنّه بُنيان قومٍ تهَدّما

وتقول: كان عمرو وأخوه منطلق، ترفع عمراً بـ(كان)، وأخوه منطلق في موضع نصب إلا أنّه جملة⁽²⁾، فهنا يتحدث عن خبر (كان) الجملة وليس المفرد.

ويقول في موضع آخر: "بعض العرب يرفع بها الاسم والخبر، يقولون: كان

الرجل منطلق وكان الرجل قائم، على إضمار الحديث والقصة والشأن، كأنه قال: كان من القصة أو من الحديث أو من الشأن الرجل منطلق، قال:

إذا متّ كان الناسُ نصفانٍ ٍ شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أفعلُ

فرفع الاسم والخبر على ما فسرنا. قال حسان:

كان سبيبةً ً من بيتٍ رأسٍ يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ

وقال الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

آخر:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظبي كان أمك أم حمارُ

آخر:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ ٍ أسحرُّ كان طُبُّك أم جُنونُ

وهذا كله على أنّ (كان) داخلة على الابتداء والخبر لتجعل جملة الكلام فيما مضى، ويكون بمعنى حدث، فيكون فيها فائدتان: مضى الزمان، والإبانة عن الحدث، وهي

(1) الإبانة، 162-161-160-159/4

(2) نفسه، 161/4

الإيمان بمنزلة قام وضرب وجلس. فهذه يقتصر فيها على الاسم دون الخبر⁽¹⁾، تقول: كان زيدٌ، تريد: خلق زيدٌ، مثل قولك: كان أمرٌ، أي حدث أمرٌ⁽²⁾.

أمّا بيت حسان (يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ) فقد أورده سيبويه بنصب (مزاجها)⁽³⁾ فيكون البيت (يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ)، وأمّا رواية الديوان توافق ما ذكره العوتبي بأن (مزاجها عسلٌ) بالرفع⁽⁴⁾، وقد اختلف النحاة في رفع (مزاجها) وخرجوه بأكثر من وجه: الوجه الأول: ذكره البغدادي بقوله: "على أنّ أبا البقاء جوّز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وادّعى أنّها هنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ وعسل خبرها، وكذلك قال ابن السّيد: تكون زائدة لا اسم لها ولا خبر..."⁽⁵⁾، كما ذكر رضي الدين الاسترابادي أنّ أبا البقاء جوّز ذلك⁽⁶⁾.

الوجه الثاني: على إضمار الشأن، ذكر البغدادي ذلك بقوله: "وهذا التخريج مشهور، وذكره ابن خلف^(*) وغيره، فيكون اسمها ضمير الشأن والأمر، وجملة (مزاجها عسل) من المبتدأ والخبر خبرها"⁽⁷⁾.

الوجه الثالث: وذكره البغدادي أيضا نقلا عن ابن هشام اللّخمي، إذ قال: "قال: اسم يكون ضمير سبيئة، وجملة (مزاجها عسل) في موضع خبر، أو إنّ خبرها مقدم عليها، وهو قوله من بيت رأس، وجملة تكون من بيت رأس صفة لسبيئة، وجملة مزاجها عسل صفة ثانية لها"⁽⁸⁾.

وأما رواية نصب (مزاجها) كما ذكرها سيبويه فعلى اعتبار (مزاجها) خبر يكون و(العسل) على أنه اسمها، والشاهد هنا مجيء اسم (يكون) نكرة وخبرها معرفة⁽¹⁾.

وعلى رواية النصب فلا خلاف على اسم كان وخبرها سوى أنّ اسمها جاء نكرة وخبرها معرفة.

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 46/1، وأراد بها (التامة).

(2) الإبانة، 160-159/4

(3) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 49/1

(4) حسان بن ثابت، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق وشرح عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1929م، ص3

(5) البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت. 224/9

(6) رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996م، 193/4

(*) علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي (ت528هـ)، يُنظر: بغية الوعاة، 142/2

(7) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، 225/9

(8) المصدر نفسه، 225/9

(1) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 94-93/7. وابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق

عبد الرحمن السيد، ط1، دار هجر، مصر، 1990، 356/1

وأما رواية الرفع فإنّ العوتبي استشهد بها على اعتبار (كان) الشأنية وهو ما صرح به، فهو بذلك يوافق ما ذهب إليه أصحاب الوجه الثاني، وهو الأقرب إلى الصواب لدى الباحث، والله أعلم.

وأما بيت الفرزدق (أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا)، فورد في (الكتاب) (أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا) ويقول سيبويه: "فهذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصبُ السكرانَ ويرفع الآخر على قطعٍ وابتداء" (2)، وقد استشهد به سيبويه للإخبار عن النكرة بالمعرفة، هذا على رواية نصب (ابن)، أما على رواية رفع (ابن) ففيها قولان:

أحدهما: أنّ يكون المُعرّف مبتدأ والمنكرُ خبراً وكان زائدة، ذكره البغدادي في الخزانة(3). والثاني: ذكره البغدادي أيضاً ونسبه لابن خلف، يقول: "وجوز ابن خلف أن يضمّر في كان ضميرُ الشأن، فيكون المُعرّف على هذا مبتدأ والمنكرُ خبراً وكان زائدة"(4).

وقد خطأ ابن هشام من قال إنّ (كان) هنا شأنية، وجعل الصواب أن تكون (كان) زائدة (5).

وأما البيت: فإنّك لا تبالي بعد حولٍ أظبيّ كان أمك أم حمارُ فقد أورده سيبويه في كتابه ونسبه إلى خدّاش بن زهير(6) ولكن بنصب (أمك) وليس بالرفع كما أوردها العوتبي.

وكذلك القول في البيت الذي عجزه (أسحرُّ كان طُبُّك أم جُنونُ) فقد أورده سيبويه في كتابه منسوباً لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، ولكن بنصب (طُبُّك)(1) وليس بالرفع كما أوردها العوتبي.

وأوردها سيبويه جميعها للإخبار عن النكرة بمعرفة، فأوردها بالنصب (أمك) و(طُبُّك)، فيما جاء بها العوتبي على اعتبار (كان) التامة بمعنى الفعل الماضي.

أما قول الشاعر (إذا متُّ كان الناسُ نصفان) فقد أورده العوتبي على أنّ (كان) الشأنية(2)، واسمها ضمير الشأن المحذوف وجملة (الناس نصفان) هي الخبر، وهو قول جمهور النحاة.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 49/1

(3) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، 290/9

(4) المصدر نفسه، 290/9

(5) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، 291/9

(6) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 48/1

(1) سيبويه، مصدر سابق، 49/1

وأما ما ذكره في الأبيات الأخرى برواية الرفع (ابن) و(أمك) و(طُبُّك) فقد رواها العوتبي باعتبار (كان) تامة بمعنى الفعل الماضي، إلا أنّ رأي العوتبي فيه ضعيف فعلى ما أراده يخل معنى الأبيات، فيصبح التقدير (حدث مزاجها) و(حدث ابن المراغة) و(حدث أمك) وهو تقدير بعيد، أمّا الصواب لدى الباحث- ما ذكره ابن هشام في اعتبار (كان) في هذا كله زائدة، والله أعلم.

وتحدث العوتبي عن (ليس)، وناقشنا هنا قضية طرحها العوتبي في حديثه عن (ليس) وهي: **تقديم خبر (ليس) عليها**: فيقول: " ليس: كلمة جود، ومعناها: لا أيس، أي لا وجد بطرح الهمزة وألزقت اللام بالياء. والدليل قول العرب: أتيني به من أيس و ليس، أي من حيث هو ولا هو.

وليس: فعل ماض من أخوات كان، يرفع الاسم وينصب الخبر. تقول: لسنا وليسوا، مثل قمنا وقاموا، ولست مثل قمت. وتقول: ليس زيدٌ قائماً، ولا يجوز: قائماً ليس زيدٌ لأن ليس لا تتصرف. ولا يجوز: ليس زيدٌ قائماً إذا أريد بها الحال لأن ليس تطلب الحال والماضي لا يكون حالاً، فإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً، قدمت قائماً على زيد، فقلت: ليس قائماً زيدٌ، ولا تقدم قائماً على ليس" (3).

ذهب العوتبي في هذه المسألة أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، لأنّ (ليس) غير متصرفة فلا يأتي منها المضارع وغيره... وفي هذا خلاف بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما تقديم خبر كان عليها" (1).

وقد أورد ابن برهان العكبري أدلة البصريين في هذا، يقول: "ولنا في جوازه رواية ودراية، فأما الرواية فقولته: [الأيومَ يأتيهم ليسَ مصرُوفاً عنهم] هود، وتقدم معمول الخبر كتقدم عامله، وأما الدراية فإنه إذا كان خبرها غير ظرف، لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا عليها و(كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها، فلما كانت (ليس) بمثابة في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر هذه علة تطرد وتنعكس" (2).

(2) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص88. ويُنظر: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت، 1999، ص114

(3) الإبانة، 193/4

(1) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مصدر سابق، 147/1، مسألة (18)

(2) ابن برهان العكبري، **شرح اللمع**، 59-58/1

فابن برهان اختار جواز تقدم خبر (ليس) عليها قياساً على (كان)، وقد لخص السيوطي القول في هذه المسألة عند قوله: "...وأما (ليس) فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفراسي وابن أخته والجرجاني، وأكثر المتأخرين منهم (ابن مالك) على المنع فيها قياساً على فعل التعجب....وقدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: [أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ] هود8" (3).

وعليه فإن قول الكوفيين هو الصحيح في هذه المسألة على ما بينه السيوطي ومن قبله أبو البركات الأنباري في الإنصاف⁽⁴⁾، وهو ما ذهب إليه العوتبي وهو الرأي الصواب، على ما ذكرنا من آراء العلماء، والله أعلم.

(3) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 1/ 373

(4) يُنظر: الإنصاف، مصدر سابق، 1/ 149

إنّ وأخواتها

تحدث العوتبي عن (إنّ وأخواتها) في مواضع متفرقة في كتابه (الإبانة)، فبدأ الحديث عن (إنّ وأنّ)، ولم يكن له منهج محدد في الحديث عنهما، فتارة يتحدث عن (إنّ) وتارة عن (أنّ)، يقول: "اعلم أنّ (أنّ) تُخفف وتثقل، ومعنى التخفيف بها التثقيل، ثم اعلم أنّ (إنّ) في أربعة مواضع مكسورة الألف: عند الابتداء وعند لام الخبر وبعد القول وبعد القسم"⁽¹⁾، ثم يأتي بأمثلة على كلّ موضع، إلا بعد القول، وذلك أنّه يعود إليه في موضع آخر ليتحدث عن مواضع كسر همزة (إنّ) بعد القول.

وقد عالج العوتبي هنا قضية (النصب على الحال بعد تمام الكلام)، يقول العوتبي: "ومن قال: إنّ في الدار زيدا قائما فإنّما نصب زيدا بـ(إنّ) والخبر في الصفة وفيها مستقر، ونصب قائما على القطع في قول الكوفيين، وعلى الحال في قول البصريين، قال جلّ وجهه: [إنّ المتقين في جناتٍ ونعيم. فاكهين] الطور 17، 18، وقال الله تعالى: [إنّ المتقين في جناتٍ ونعيم. أخذين ما آتاهم ربهم] الذاريات 16، فنصب فاكهين وأخذين على القطع والحال والاستغناء وتام الكلام وجعل فيها مستقرا. وتقول: إنّ زيدا في الدار وعمرا وعمرو، فمن نصب عمرا جعله عطفًا على زيد. قال جلّ وعزّ: [أنّ النفس بالنفس. والعين المائدة 45، بالنصب إلى آخر الآية⁽²⁾، وحكى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم فجعله عطفًا. وقال الشاعر: إنّ الخلافة والنبوّة فيهم والمكرمات وسادة أبطالا

فنصب سادة أبطالا على العطف. ومن قال: وعمرو رفعها على الثلاثة الأوجه التي ذكرناها مقدما، وهي الموضع، وعلى أنه جاء بعد الصفة كأنه قال: وفيها عمرو، وعلى ضمير (هو) أي (هو وعمرو)، وقال الفرزدق:

تتحوا عن البطحاء إنّ قديمها لنا والجبال الباذخات الفوارغ

رفع الجبال لما جاء بعد الصفة على الأوجه الثلاثة"⁽³⁾.

يقول أبو عبيدة في قوله تعالى: [فاكهين]: "لأنّ نُصبت مجازها مجاز الاستغناء، فإذا استغنيت أن تخبر ثم جاء خبر بعد فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت"⁽⁴⁾

(1) الإبانة، 112-113

(2) وتكملة الآية: [والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص]

(3) الإبانة، 115/2-116

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، 231/2

وفي قوله تعالى: [أخذين]، يقول أبو عبيدة: "انتصب لأن الكلام قد تم خبره فإن شئت رفعتَه وإن شئت أخرجته إلى النصب" (1).

إن العوتبي قد اختار في هذه الآيات النصب، واعتبره الراجح لأنه لم يذكر وجه الرفع أو جواز الرفع في هذه الآيات كما نوه إلى ذلك أبو عبيدة من جواز النصب والرفع. فذهب مذهب الجمهور في توجيه النصب لكلمتي (فاكهين و أخذين)، ونقل كلام البصريين والكوفيين، دون أن يرجح بين القولين.

إلا أن المسألة تحتوي قضية أخرى وهي قول العوتبي (الثلاثة الأوجه) وهي إدخال الألف واللام على الأول والثاني، وهو قول الكوفيين، وهو ما رفضه البصريون (2)، وقد ذهب العوتبي هنا إلى ما ذهب إليه الكوفيون، في حين رجح الأنباري في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون.

ويعود العوتبي لِيَتَمَّ الحديث عن (إن) ليذكر مواضع كسر همزتها، معتمداً على قول الأخفش، ثم يأتي بالمعاني التي قد تأتي عليها (إن)، فيذكر أنها تأتي بمعنى (أجل)، ويذكر قصة أعرابيٍّ مع عبد الله بن الزبير، يقول: "وبلغنا أن أعرابياً أتى عبد الله بن الزبير فسأله، فحرمه، فقال: لعن الله ناقةً حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها، أي أجل" (3). وأنها تأتي بمعنى (نعم) وينقل هنا كلاماً للفراء، يقول: "قال الفراء: في لغة هذيل وذيبيان وغطفان يقول الرجل للرجل: أفعلت كذا؟ فيقول: إنّه، أي نعم وأجل" (4).

ويذكر الآراء في عمل (إن) مخففة، يقول: "وللعرب فيهن لغتان: التخفيف والتثقيب. فمن خَفَّفَ رفع بها إلا أن ناساً من أهل الحجاز يخفون وينصبون على (أي نعم) توهم الثقيلة، وقيل إنهم يقرؤون: [وإن كلاً لَمَا] هو 111، يخفون وينصبون كلاً، و[إن هذان لساحران] طه 63، ومنهم من يجعل اللام في موضع (إلا) ويجعل (إن) جحداً على تفسير (ما هذان إلا ساحران)" (5).

فالعوتبي يحاول أن يُلَمَّ بالمسألة من جميع جوانبها، وعرض جميع الآراء التي تحدثت حول (إن وأن)، ولكن دون ترجيح.

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، 226/2
(2) يُنظر: الإنصاف، مصدر سابق، 268/1، المسألة رقم (43)
(3) الإبانة، 120/2
(4) نفسه، 120/2
(5) نفسه، 122/2

وتحدث عن (كَأَنَّ)، يقول: "كَأَنَّ: حرف تشبيه، تنصب الاسم والنعته وترفع الخبر، ومنه قوله تعالى: [كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنفِرَةٌ] المدثر50، و[كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ] الحاقة7، قال عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ سَيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا" (1)

لم يذكر العوتبي عنها سوى أنها حرف يفيد التشبيه، وأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، دون أن يشير إلى أنها من أخوات (إِنَّ).

وتحدث أيضاً عن (لَكِنَّ)، يقول: "ولكنَّ الثقيلة تنصب الاسم والنعته وترفع الخبر، تقول: لَكِنَّ أَخَاكَ مَنْطَلِقٌ، ومنه قوله تعالى: [ولكنَّ عذابَ الله شديدٌ] الحج2" (2). كما يشير أيضاً إلى أنها لو خففت لا تعمل، فترفع الأسماء والأخبار.

وتحدث أيضاً عن (لَيْتَ) (3)، فذكر العوتبي أنها تأتي للتمني، وأنها تنصب الأسماء، وقد طرح قضية معروفة عند النحاة وأعطى رأيه فيها، وهي مسألة (النصب بعد تمام الخبر)، يقول العوتبي: "...وأخر:

لَيْتَ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا نَزَلُوا بِنَا وَالنَّازِلِينَ هُمُ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا

نصب النازلين لأنه جاء بعد خبر لَيْتَ، وهو الوجه" (4). لَيْتَ عند النحاة حرف تَمَنٍّ تكون في الممكن والمستحيل (5). وحكمها أن تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد "أجاز الفراء نصب الجزأين دون أخواتها... ونقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في (لعل وكأَنَّ) أيضاً" (6).

ذكر ذلك مكي بن أبي طالب، بقوله: "العطف في (إِنَّ) على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام، وانقضاء اسم (إِنَّ) وخبرها" (7). ومذهب النحاة أنه لا يجوز العطف على اسم (إِنَّ وأخواتها) إلا بعد مجيء الخبر وتتمام الكلام، وقد اختار العوتبي هذا الرأي، عند قوله (نصب النازلين لأنه جاء بعد خبر لَيْتَ وهو الوجه).

(1) الإبانة، 163/4

(2) نفسه، 200/4

(3) نفسه، 192-191/4

(4) نفسه، 191/4

(5) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص491، وابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 314/1

(6) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص492

(7) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مُشكَلُ إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ط3، دار اليمامة، بيروت، 2002، ص212

وتحدث العوتبي عن **(لعل)**⁽¹⁾، وفصل الحديث فيها، وحاول أن يحيط بكل ما قيل عنها، وتحدث عن المعاني التي تأتي عليها، فذكر أنها تأتي بمعنى الاستفهام، وتأتي بمعنى الظن، وبمعنى الخوف، وتكون بمعنى (كي) على الجزاء، وتكون بمعنى (عسى)، ذاكراً لكل معنى شاهداً يناسبه إما من القرآن أو من الشعر، ثم انتقل للحديث عن اللغات التي تأتي عليها، يقول: "وفيها لغات: لعلّي، ولعلّني، ولعلّني، ولعلّني، وعلّني، ورعّني، ولعلّني بضم اللام، ورعّني بالراء والغين، ولوّني، ولأنّي وعلّني. كل هذه الأسماء تنصب بها الأسماء وترفع الأخبار"⁽²⁾.

وقد أثار العوتبي في حديثه عن (لعل) مسألتين: الأولى: **القول في (لعل) من معانيها (أنّ)**، يقول العوتبي في ذلك: "قال الكسائي: سمعت رجلاً يقول: ما أدري أنّه صاحبها يريد: لعله صاحبها، وقيل في قوله تعالى: [وما يُشعركم أنّها إذا جاءت [الأنعام 109، أي لعلها. قال الفراء: وهو وجه حسن، وبه نقول"⁽³⁾.

وجد في هذه المسألة أنّ العوتبي اختار رأي الفراء وصرح بذلك من خلال عبارته (وبه نقول)، وقد بث الفراء رأيه هذا في معانيه بقوله: "...وهي في قراءة أبيّ: [لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون] وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون: ما أدري لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أنّ) في موضع لعل"⁽⁴⁾، وورد مثل هذا الرأي عند الأخفش⁽⁵⁾، فقد اختار الفراء والأخفش وتبعهما العوتبي قراءة (أنّها) على معنى (لعل)، ولكنّ سيبويه له رأي آخر حين قال: "ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، وإنما قال: وما يشعركم، ثم ابتداء فأوجب فقال: إنّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يُشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عُذراً لهم"⁽⁶⁾. وعلى هذا فإنّ سيبويه لا يوافق من قرأ (أنّها) بمعنى (لعل). وقد لخص الدميّاطي اختلاف القراء بهذه القراءة⁽⁷⁾.

(1) الإبانة، 193/4-198

(2) نفسه، 195/4

(3) نفسه، 197/4

(4) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، 350/1

(5) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، مصر،

1990م، 310/1

(6) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3/ص123

(7) الدميّاطي، أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان

محمد إسماعيل، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م، 26/2

وعند عرض هذه الآراء والخلافات فإنّ الراجح لدى الباحث ما ذهب إليه محي الدين درويش في تفسيره لهذه الآية بقوله: "...والأصح أنّ الآية باقية على ظاهرها، وأنّ هذا كلّه مجرد تكلف.....والآية إنّما ورد فيها الكلام إقامة عذر للمؤمنين في عدم علمهم بالمغيب في علم الله تعالى، وهو عدم إيمان هؤلاء، فاستقام دخول (لا) وتبين أنّ سبب الاضطراب: التباس الإنكار بإقامة الأعدار، وهذا من أسمى دلائل الإعجاز"(1).

الثانية: **(لعل تنصب الاسم والخبر معا):** يقول العوتبي: "وأفصح لغات العرب أن يُنصب بها الاسم والخبر، وهي في بني سعد بن تميم يقولون: لعلك أخانا"(2).

وقد رد هذا ابن هشام بقوله: "قال بعض أصحاب الفراء: وقد نصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى (لعل أباك منطلقاً) وتأويله عندنا على إضمار يُوجدُ، وعند الكسائي على إضمار يكون"(3).

ولكن اعتبار العوتبي أن هذه اللغة هي الأفصح ليس دقيقاً، على اعتبار أنّ غالبية النحويين لم يقرروا بأنّ لعل تنصب الاسم والخبر معا على هذه اللغة، ولكنّ الراجح ما ذهب إليه ابن هشام وهو على إضمار (يُوجدُ)، والله أعلم.

(1) محي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، مجلد2/432

(2) الإبانة، 1974-198

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1/ص315

د) المنصوبات

ذكر ابن جني أنّ الأسماء المنصوبة تأتي على ضربين (مفعول ومشبّه بالمفعول)، فذكر أنّ المفعول خمسة أضرب (مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه⁽¹⁾)، وأنّ المشبّه بالمفعول خمسة أضرب أيضاً (حال، وتمييز، واستثناء، وأسماء -إنّ- وأخواتها، وأخبار -كان- وأخواتها)⁽²⁾ وقد تحدثنا عن (إنّ) وأخواتها و(كان) وأخواتها في باب نواسخ المبتدأ والخبر.

المفاعيل

وسنقوم بعرضها بالترتيب الذي ذكره (ابن جني)، فنبدأ بالمفعول المطلق: لم يتحدث العوتبي عن المفعول المطلق صراحة، ولم يستخدم مصطلح (المفعول المطلق)، وقد وردت في كتاب الإبانة إشارتان، يتحدث فيهما عن المفعول المطلق، يقول في الأولى: "قال تعالى: [فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً] محمد⁴، نصب مَنْ وفداءً على المصدر، وفيه مضمّر، المعنى: فأما أن منوا مَنْ⁽³⁾، فهنا يشير إلى إعراب كلمتي (مَنْ وفداء) بأنهما منصوبتان على المصدر ويقصد المفعول المطلق.

وأما الإشارة الثانية، يقول: "والعرب تكتفي بالمصدر عن الفعل لأنه يتولد، فيقولون: أقبل عبدُ الله ضرباً، أي يضربُ ضرباً، قال الله تعالى: [فَطْفِقْ مَسْحاً] ص~33، أي يمسخ مسحاً، وطفق أي مازال يفعله"⁽⁴⁾، فإعراب (مسحاً) هنا مفعول مطلق لفعل محذوف، كما ذكر العوتبي وهو اختيار جمهور النحاة. ونلاحظ أنّ العوتبي كان يستخدم مصطلح (المصدر) للمفعول المطلق.

ومن المفاعيل (المفعول به): من المسائل التي تخصّ المفعول به ما ذكره عن (تقديم المفعول على الفاعل)، يقول العوتبي في هذا: "والعرب تقدم ما هو أهم لها، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً ليهمانهم ويعنيانهم. قال الله تعالى في تقديم المفعول قبل الفاعل: [وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ] البقرة 124، فالمفعول مُقدّم على الفاعل. وقال عز وجل: [إنما يخشى الله من عباده العلماء] فاطر 28، وقال عز وجل: [وتغشى وجوههم النار] إبراهيم 50. ويقولون: قَتَلَ أرضاً عالمها، وقتلت أرضٌ جاهلَها...."⁽¹⁾.

(1) ابن جني، اللع في العربية، مصدر سابق، ص101
(2) المصدر نفسه، ص116
(3) الإبانة، 33/2
(4) نفسه، 30/2
(1) الإبانة، 466/1

رتبة المفعول به تأتي بعد الفاعل فالترتيب الطبيعي للجملّة الفعلية (فعل وفاعل ومفعول به)، وقد وضع العلماء شروطاً لتقدم المفعول على الفاعل، وإنما هنا لا نسلم بقول العوتبي بأنّ المفعول مقدم للأهمية وذلك أنّ الآية [وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ] تقدم المفعول فيها واجب وذلك لما ذكره ابن هشام في وجوب تقدم المفعول على الفاعل، إذ قال: "والواجب كقوله تعالى: [وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ]، وذلك لأنه لو قُدّم الفاعل هنا فقيل: (ابتلى ربه إبراهيم) لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز"⁽²⁾، وكذلك الكلام في قوله تعالى: [وتغشى وجوههم النار].

وأما قوله تعالى: [إنما يخشى الله من عباده العلماء]، والقول فيها، ما اشترطه النحاة من تقدم المفعول على الفاعل إذا كان الفعل محصوراً بالفاعل كما هو الحال في الآية، وقد خطأ أبو حيان الأندلسي هذا الرأي وجعل إنما هنا تفيد التخصيص لا الحصر، يقول: "ومن ادعى أن إنما للحصر قال: المعنى ما يخشى الله إلا العلماء، وغيرهم لا يخشاه، وهو قول الزمخشري. وقال ابن عطية: وإنما في هذه الآية تخصيص العلماء لا الحصر، وهي لفظة تصلح للحصر وتأتي أيضاً دونه، وإنما ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه"⁽³⁾.

فما ذهب إليه العوتبي من ناحية بلاغية صحيحة، وإنما من الناحية النحوية فإنّ لتقديم المفعول على الفاعل قواعد وأحكاماً ذكرها العلماء في كتبهم، والله أعلم.

ومن ذلك أيضاً حديثه عن (الإغراء)، يقول العوتبي: "العرب تغري بعليك ورويدك ودونك يقولون: عليك زيدا، ينصبون زيدا، لأن المعنى: خذ زيدا، ورويدك زيدا، لأنّ المعنى انتظر زيدا، وقد يحذفون الكاف وينصبون أيضاً، فيقولون: رويد زيدا. وإنما نصبوا لأن الكاف مضمرة. قال الشاعر:

أقولُ وقد تلاصقتِ المطايا رويدَ القولِ إنَّ عليكِ عينا

وأجاز الفراء خفض زيدٍ إذا حذف الكاف، وقال: المعنى فيه أنك تأمر زيدا باحتباسه"⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر: "والإغراء يكون للشاهد، وقد جاء أيضاً للغائب، قال النبي صلى الله عليه: (من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء)⁽²⁾. وروي إجماع بلا واو"⁽³⁾، ويقول أيضاً: "وقد يجيء التحذير بلفظ الإغراء، يقولون: الليل

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، مصدر سابق، ص247-248

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج7/ص298

(1) الإبانة، 211/1

(2) متفق عليه، صحيح البخاري ج4/ص119، وصحيح مسلم، ج2/ص1018

(3) الإبانة، 213-212/1

الليل، والأسد الأسد، والطريق الطريق وأخاك أخاك، والمعنى: احذر الليل والأسد،
وخل الطريق، وأكرم أخاك، قال:

أخاك أخاك، إن من لا أخ له كساع إلى الهيجا بغير سلاح⁽⁴⁾.

نلخص قول العوتبي في الإغراء على النحو التالي: ذكر أنّ الإغراء يكون
بألفاظ معينة (عليك ورويدك)، وذكر أنّه يحذف الضمير (الكاف) ويجوز النصب مع
الحذف، وذكر أنّ الإغراء يكون للشاهد ويكون أحياناً للغائب.
وسنقوم بمناقشة كل نقطة لوحدها من خلال ما ذكره النحاة عن النصب بالإغراء.

الإغراء بألفاظ (عليك ورويدك... وغيرها)، ورد هذا في كثير من كتب
النحو⁽⁵⁾، وعليه فالعوتبي في ذلك لم يأت بجديد واختار ما اختاره غيره في هذا، وأمّا
ما ذكره من حذف الكاف وبقاء النصب فهو وارد مع التأويل وهذا ما ذكره العكبري
في اللباب: "وأما رويد فتستعمل مصدرًا كقولك (رويد زيد) أي إمهال زيد ومنه قوله:
[فضرب الرقاب] محمد⁴، وتكون صفة كقولك ضعه وضعا رويداً وهي معربة فيهما
وتكون اسماً للفعل كقولك رويد زيداً أي إمهال زيداً"⁽⁶⁾، وهي حسب العكبري اسم
فعل بمعنى إمهال، وليس كما ذكر العوتبي بإضمار الكاف.

ويلخص ابن عقيل ما جاء بـ(عليك ورويدك ودونك) بقوله: "ومنها ما يستعمل
مصدرًا، واسم فعلٍ (كرويد وبلة) فإن انجرّ ما بعدهما، فهما مصدران، نحو (رُويدَ
زيد) أي: إروادَ زيدٍ أي إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمّر... وإن انتصب ما بعدهما
فهما اسما فعلٍ نحو: (رُويدَ زيداً) أي إمهال زيداً..."⁽⁷⁾.

أمّا قول العوتبي أنّ الإغراء يكون للشاهد ويكون أحياناً للغائب، فيرده
الأنباري بقوله: "فإن قيل: فلم خصّ به المخاطب دون الغائب والمنتكلم؟ قيل: لأنّ
المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر، نحو قم، واذهب، فلا تفتقر إلى لام
الأمر، وأمّا الغائب والمنتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام، نحو (ليقم زيد ولأقم معه)
فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمنتكلم،
لأنها تصير قائمة مقام شئيين، اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب، لأنها تقوم

(4) نفسه، 213/1

(5) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية، ص131

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ج1/ص458

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار

الطلائع، القاهرة، د.ت. ج3/ص251

مُقام شيءٍ واحدٍ وهو الفعل، وأما قوله عليه السلام (فعلية بالصيام) فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدلُّ بأمره على أنه داخل في حكمه "(1).

وعليه فإنَّ العوتبي ذهب في جواز الإغراء للشاهد والغائب مذهب الكوفيين، وهو ما خطأه علماء البصرة، ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه العوتبي من مجيئه أحياناً للغائب، وذلك استشهاده بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (فعلية بالصيام) فنحن غير مضطرين لتأويل ما أوله البصريون، والله أعلم.

ومما ذكره من المفاعيل النصب على (التحذير)، فقد فصلَّ الكلام فيه عند حديثه عن الضمير (إيَّ) (2)، فذكر أنَّها مثقلة تكون للتحذير، وفي الضمير في (إيَّ) خلاف بين نحاة البصرة والكوفة، عرض هذا الخلاف أبو البركات الأنباري وانتصر لرأي البصريين، والخلاف يتلخص بما يلي: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الكاف والهاء والياء من (إياك وإياه وإيائي) هي الضمائر المنصوبة، وأنَّ (إيَّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أنَّ (إيَّاك) بكامله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أنَّ (إيَّا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب" (3). وقد اختار العوتبي ما ذهب إليه البصريون عند قوله: "وإيَّاك وإيَّاكما وإيَّاكم..... ضمير المضمَر المنصوب فكلُّ موضع وقع فيه (إيَّا) فهو نصبٌ" (4).

(1) الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص131

(2) الإبانة، 147/2-148

(3) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، 218/2، مسألة(98)

(4) الإبانة، 148/2

المفعول فيه (الظروف)

تحدث العوتبي عن الظروف في مواضع متفرقة من كتابه (الإبانة)، وقد ذكرها بحسب ترتيبها الهجائي، ومن الظروف التي تحدث عنها العوتبي:

(الآن)⁽¹⁾ جمع العوتبي فيها آراء من سبقه من العلماء، فذكر قول الخليل فيها، ثم تابع الحديث عنها بالنقل من كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، لذلك كان العوتبي في هذه المسألة مجرد ناقل لا أكثر.

ومن الظروف (أن)، يقول العوتبي: "أن الشيءُ يئئُ أينا إذا حان وقوعه فهو أين، وأني يَأني أنياً وأنياً وإنياً وإنياً مقصور فهو أن. قال الله عزَّ وجلَّ: [أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ] الحديد16، أي ألم يأن، قال الشاعر:

أَلَمَّا يئُنْ فِي أَنْ تَجَلَى عَمَائِي وَقَدْ شَابَ أَصْدَاغِي بَلْ قَدْ أُنِي لِيَا

فجمع بين اللغتين، وقوله تعالى: [عَبْرَ نَاطِرِينَ إِنَاهُ] الأحزاب53، أي بلوغه"⁽²⁾.

وتحدث بالتفصيل عن (إذ وإذا)⁽³⁾، فذكر أن (إذا) لما يستقبل لوقتتين، وقد تكون بمعنى (إذ)، وتكون (إذ) أيضاً لما يستقبل، وذكر أن (إذ) تكون من حروف الزوائد، كما ذكر أنه عند إضافة (إذ) إلى ظرف الزمان تكتب متصلة معه (يومئذ وحينئذ...)، وإذا كتبت منفصلة أصبحت صلة وخرجت من حدِّ الإضافة، وذكر أخيراً أنَّهما اسمان يكونان ظرفين في موضع نصب.

وتحدث أيضاً عن (إذن)⁽⁴⁾، فجعلها جواب تأكيد الشرط، وتتنون عند الوصل (إذاً)، وتسكن عند الوقف (إذن)، وذكر أنَّها رأي الفراء في أنَّها تنصب الفعل المضارع إذا كتبت بالنون، كما ذكر رأي ابن قتيبة بتفضيله كتابتها بالألف في جميع الأحوال، دون أن يرجح إلى أي رأي يميل.

ومن الظروف التي تحدث عنها أيضاً (أمس)⁽⁵⁾ فتحدثت عن أحوالها، وأنها مكسورة على كل حال إذا كانت مفردة، فإذا عُرفت بالإضافة أم بـ(ال) التعريف أعربت، ثم أتى بأمثلة على ذلك، وذكر الرأي القائل بأنَّها تبقى مخفوضة حتى بإضافة الألف واللام. وقد ذكر رأيه في قول بعضهم بتنوين (أمس) عندما قال: (هذه لغة شاذة)، فيقول: "وبعضهم يقول: رأيتهم أمس فينونون لأنه بني على الكسر شُبَّه بالأصوات،

(1) الإبانة، 104-103/2، ويُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973، ص523.

(2) الإبانة، 107/2

(3) نفسه، 128-125/2

(4) نفسه، 128/2

(5) نفسه، 159/2

نحو: غاقٍ في حكاية صوتِ الغرابِ فينونون وهذه لغة شاذة....⁽¹⁾، وقوله مكسورة على كل حال هذا مذهب الجمهور، يقول الزجاجي: "اعلم أنّ أمس في كلام العرب مبني على الكسر أبداً.... فإذا أضعفته أو أدخلت عليه الألف واللام أعربته"⁽²⁾.

أورد البغدادي ما قاله سيبويه ما مفاده: "...وسألته رحمه الله يعني الخليل، عن (أمس) اسم رجل، فقال: مصروف، لأنّ أمس ههنا ليس على الجر، ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة، كما فعلوا ذلك بـ(أين) وكسروه كما كسروا غاقٍ، فإذا صار اسماً لرجل انصرف، لأنّه قد نقلته إلى غير ذلك الموضوع، كما أنك إذا سميت بغاق صرفته..."⁽³⁾، فصرف (أمس) تشبيهاً بغاق إنما هو إذا جعلت (أمس) اسم رجل فلا بدّ من صرفه "لأنّ لا بدّ لك من أن تصرفه في الجر والنصب، لأنه في الجر والنصب مكسورٌ على لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضوعين انصرف في الرفع"⁽⁴⁾.

إنّ العوتبي لما اعتبر انصراف (أمس) لغة شاذة، إنما على اعتبارها ظرف، ليوم قبل يومك، ولكن من كلام الخليل الذي نقله سيبويه، يدل على جواز انصراف (أمس) إذا كانت اسم رجل، كما جوزوا انصراف اسم صوت الغراب (غاقٍ)، والله أعلم.

ومن الظروف التي ذكرها العوتبي (حيث)، يقول العوتبي: "حيث أصلها حوث فقلبوا الواو ياء.... وفيها أربع لغات: حوثٌ وحوثٌ وحيثٌ وحيثٌ. وحوث لغة طيء على الأصل.... واللغة العليا حيثُ ترفعُ الناء وبها جاء القرآن، وفيها اختلافٌ: قال بعضٌ هي مبنية على الضم، وقال بعضٌ على الفتح، وقال بعضٌ تجري بالإعراب، وهي أداة للرفع ترفعُ الاسم بعده"⁽⁵⁾.

فالعوتبي هنا يسرد الآراء المختلفة حول مجيء حيث، ثم لا يلبث أن يناقش هذه الآراء بطريقة سلسلة متدرجة تصل إلى المتعلم بكل يسر وسهولة. فيبدأ العوتبي بمناقشة الاختلافات حولها بالترتيب، فيقول: "وعن العرب أنّ اليمين وبني تميم ينصبون حيث في موضع نصب، يقولون: حيثٌ لقيئُهُ ونحو ذلك"⁽¹⁾، فهو يذكر من

(1) الإبانة، 161/2

(2) ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محسن عيسى، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985، ص366.

(3) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، 167 / 7

(4) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، 168/7

(5) الإبانة، 390/2

(1) الإبانة، 390/2

قال بنصب حيث، ثم يذكر قول بعض العلماء عن سبب رفعها فيقول: " وقال ابن الأنباري: أصلها حوثُ فعدلت عن الواو إلى الياء وجُعِلت ضمةُ الثاء خلفاً من الواو. وهذا قول الكسائي، وقال الفراء: ضُمت لتضمنها حالين، فإذا قلت: عبد الله حيثُ زيدٌ، فمعناه عبد الله في مكانٍ فيه زيدٌ، فلما قامت حيثُ مقامَ محلين أعطيت أثقل الحركات وهي الضمة في كل حال..."⁽²⁾، فيذكر هنا أقوال العلماء الذين عللوا سبب بناء (حيث) على الرفع، وهم الكسائي والفراء وتبعهم ابن الأنباري، فالعوتبي هنا يحاول الإمام بكل الآراء التي ذكرت حول (حيث)، وهو في قوله (وهي أداة للرفع ترفع الاسم بعده) يذهب مذهب الكوفيين في رفع الاسم الواقع بعد الظرف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، فالبصريون قالوا إنّ الاسم بعد الظرف مرفوع بالابتداء⁽³⁾.

فالعوتبي وافق رأي الكوفيين في هذه المسألة، والصواب ما ذهب إليه البصريون، من أنّ الاسم بعد الظرف مرفوع بالابتداء وليس بالظرف، كما ذكر العوتبي والكوفيون، والله أعلم.

ومن الظروف أيضاً (حين)، تحدث عنها في عدة مواضع، فذكرها عند حديثه عن الظروف (يوم وحين وزمان وشهر وأشباهاها) يجعلها نصباً أبداً عند إضافتها⁽⁴⁾، وذكرها في موضع آخر⁽⁵⁾، ولكنّه لا يلبث أن يتركها ليتحدث عن (اليوم) وإضافته إلى (إن).

ولقد بيّن رأيه حين استشهد بشعر للنابغة، يقول: "ومن العرب من يقول إذا أضاف (يوم وحين وزمان وشهر) وأشباه هذا، أضافه إضافة وإضافة ليست بمحضة، يجعله في حال النصب والخفض والرفع نصباً أبداً، وتتشد العرب هذا البيت:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبّا وقُلْتُ لَمَّا أصْحُ والشيبُ وازغُ

ومنهم من يخفض ومن حين تطلُع الشمس إلى حين تغيب. والخفض هو الوجه"⁽¹⁾.

يقول سيبويه في نصب (حين): "بناء حين على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن"⁽²⁾ فرواية البيت عند سيبويه بنصب حين، فيما ذكر الشاهد في شرح ابن يعيش بجر (حين) وورد في حاشية شرح المفصل: "والرواية عند سيبويه بفتح حين،

(2) نفسه، 390/2

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج1/ص61 (المسألة 6)

(4) الإبانة، 40/2

(5) نفسه، 396/2

(1) الإبانة، 40/2

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 331/2 (الحاشية)

قال كأنه جعل حين و عاتبت اسماً واحداً، وقال الأعم و بناؤها (أي حين) معه (أي الفعل) على الفتح لأنَّ حقَّ الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجملة فلما خرجت هنا عن أصلها بني الاسم.. ثم قال: وإعرابها جائز على الأصل"⁽³⁾.

وذكر البغدادي البيت إذ قال: "على أنه يجوز إعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني وهو جملة (عاتبت)"⁽⁴⁾ وهو قريب من قول سيبويه.

ومما يتبين من الكلام السابق أنَّ البيت يُروى بفتح (حين) وجرها، أمَّا الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماضٍ مبني، فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه، وأمَّا الجر لعدم لزوم الإضافة، وعليه فالروايتان صحيحتان، ولكنَّ العوتبي يفضل رواية الجر كما ذكر، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

ومن الظروف أيضاً (لدى)، تحدث عنها بكلمات بسيطة، يقول: "هي بمنزلة لَدُنَّ وعند، تقول: رأيتَه لَدَى باب الدار قائماً..."⁽⁵⁾، ثم ذكر شواهد من القرآن والشعر.

ومنها أيضاً (لَدُنَّ)⁽⁶⁾، تحدث عن معانيها، فذكر أنها تأتي بمعنى (عند)، وكذلك تأتي بمعنى (حين) واستشهد على ذلك من الشعر.

ومن الظروف أيضاً (مع)، يقول العوتبي: "مَع: حرف يُضم به الشيء إلى الشيء، تقول: هذا مع هذا، وهو من حروف الجر، وهو للصحبة أيضاً لأنك إذا قلت: كنتُ معه، فقد صحبته. وقولك: هُما وهُم معاً، وهي معاً، تريد جميعاً.... وفي (مع) لغات: فتح العين وهو أفصح وأكثر وبه يُقرأ، وجَزَمها لغة ربيعة، وأنشد:

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ غَادٍ تَمَّ رَائِحٌ"⁽¹⁾.

ذكر النحاة أنَّ (مع) اسم بدليل التنوين في (معاً) ودخول حرف الجر عليها في حكاية سيبويه (ذهبت مِنْ معه) و(جئتُ مِنْ معه)⁽²⁾.

وذكر أنَّ فيها لغتين: إحداها سكون العين وهي لغة ربيعة و غنم⁽³⁾، واختلفوا فيها "فقيل حرف جر، وزعم أبو جعفر النحاس أنَّ الإجماع منقذ على حرفيتها إذا

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 16/3

(4) البغدادي، خزنة الأدب، 551-550/6

(5) الإبانة، 187/4

(6) نفسه، 186/4

(1) الإبانة، 272-271/4

(2) يُنظر: أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المبانى في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت. ص328، ويُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 365/1، والمرادي، الجنى الداني، ص306

كانت ساكنة والصحيح أنها اسم...⁽⁴⁾، ويذهب المالقي إلى حرفيتها يقول: "وإذا سكنت عينها فهي إذ ذاك حرفٌ جرٌّ معناه المصاحبة، والعامل فيها فعل وما جرى مجراه كسائر حروف الجر...ومما جاء منها حرفاً قوله:

فريشي منكم وهوأي معكم وإن كانت زيارتكم لماما"⁽⁵⁾.

وقد ردّ ابن يعيش على مثل هذا بقوله: "لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كلدن وحيث وإنما أعربت ونصبت على الظرفية لأنهم انصرفوا فيها على تصرفهم في عند، فيقولون: (معي مال) أي هو في ملكي وإن كان غائباً كما يقال عندي مال"⁽⁶⁾.

وأما اللغة الثانية وهي أن تكون العين مفتوحة ولا خلاف عند النحاة على اسميتها، وتكون عند ذلك ظرفاً من الظروف.

وأما قول العوتبي إن فتح عينها هو أفصح وأكثر فهو مذهب جمهور النحاة، وأن سكون عينها هو شاذ وقليل حتى أن سيبويه "لم يحفظ أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر"⁽⁷⁾. وعليه فإن الباحث يرى أن الاسمية هي أقرب إلى الصواب باعتبار الأدلة التي جاء بها النحاة، وليست حرفاً كما ذكر العوتبي، والله أعلم.

ومن الظروف (يوم)، يقول العوتبي: "ومن العرب من يُعرب اليومَ بوجه الإعراب إذا أضافه إلى الماضي. تقول: أعجبنى يومٌ قام زيدٌ، ورأيتَه يومَ قام زيدٌ، ونظرتُ إلى يومٍ قام زيدٌ وليس بالوجه.

ومن العرب من ينصب فيقول: أعجبنى يومَ زيدٍ قائمٌ، ورأيتَه يومَ زيدٍ قائمٌ، ونظرتُ إلى يومَ زيدٍ قائمٌ. وتقول: مضى يومئذٍ بما فيه، ولقيته يومئذٍ ونظرتُ إلى يومئذٍ فتتصب اليومَ إذا أضفته إلى إذ هذا هو الاختيار"⁽¹⁾.

قال مثل هذا الكلام النحويون القدامى ويمكن أن نلخص قولهم بما ذكره ابن يعيش إذ قال: "...كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن نستعمله اسماً غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه... ويجوز أن تنصبها على

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص305

(4) المصدر نفسه، ص306

(5) المالقي، رصف المياني، مصدر سابق، ص329

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 129-128/2

(7) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص305

(1) الإبانة، 397/2

الظرف "(2)، وأما قول العوتبي: (فتنصب اليوم إذا أضفته إلى إذ هذا هو الاختيار) فهو اختيار النحاة لأنّ اليوم لما أضيف إلى إذ خرج عن تمكنه فلا يستعمل إلا ظرفاً، فلزم النصب لذلك(3)، وهو الصواب، والله أعلم.

النداء

وقد ذكره العوتبي في مسائل متفرقة من كتابه (الإبانة) وحاول أن يحيط بكل ما قيل عن النداء، من خلال مناقشة بعض المسائل النحوية هنا وهناك.

ومن المسائل التي عالجها العوتبي في النداء (حذف ياء النداء)، يقول: "وأكثر العرب يحذفون الياء في النداء، إذا أضافوه إلى أنفسهم، قال الله تعالى: [يا قوم اعبدوا الله] الأعراف:59، يريد: يا قومي"(4)، كما تحدث عن نداء النكرة، يقول: "والعرب إذا دعت نكرة موصوفة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلاً كريماً، ويا ركباً على البعير أقبلي، وكذا إذا نادوا النعت وحده"(5)، كما فصل الحديث عن حروف النداء التي تدخل على المنادى، فذكر أنّ المنادى يأتي بتسع لغات(6): بإسقاط (يا) من المنادى، وبدخول (وا وأي وآي وأيا والهمزة وهيا)، وقد أفرد حديثاً عن (يا أيها)، يقول العوتبي: "يا: حرف النداء وإنما أتوا به لبعده الصوت والترنم، وليقبل عليك المنادى، وأي: منادى، وها: صلة. والأصل في: [أيها الناس] يا أي هؤلاء الناس، واكتفي بالناس من أولاء فحذفوا، وكذلك: [يا أيها النبي]، الأصل فيه: يا أي هذا النبي، فاكتفي بالنبي من ذا. قال الشاعر:

ألا أيهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنك لم يعهد بك الحيُّ عاهدُ
فأخرجه على الأصل. وقال طرفة:
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي؟
وقال آخر:

ألا أيهذا الباخعُ الوجدِ نفسهُ بشيءٍ نحتهُ عن يديك المقاديرُ
ومن العرب من يقول: يا أيهَ النبي، ويا أيهَ الرجلُ، وأنشد الفراء:
يا أيهَ القلبُ اللُّحوخُ النفسِ
أفق عن البيضِ الحسان اللُّعسِ

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 41/2

(3) المصدر نفسه، 41/2

(4) الإبانة، 156/1

(5) نفسه، 29/2

(6) نفسه، 643-642/4

ولا يجوز أن يُقرأ بهذه اللغة، لأنها تخالف المصحف" (1).

ذكر ابن يعيش في شرحه: "المبهم في النداء شيئان أحدهما أي والثاني اسم الإشارة فأما (أي) فنحو قولك (يا أيها الرجل) وهي أشد إبهاماً من أسماء الإشارة، ألا ترى أنها لا تنثى ولا تجمع" (2).

أما قول العوتبي (يا أيهَ النبي، ويا أيهَ الرجل).... ولا يجوز أن يُقرأ بهذه اللغة، لأنها تخالف المصحف) فإنما يرده ما ورد في قراءة بعض الآيات، وهي: قوله تعالى: [وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون] النور31، وقوله تعالى: [وقالوا يا أيها الساحر ادع لنا ربك] الزخرف49، وقوله تعالى: [سنفرغ لكم أيها الثقلان] الرحمن31.

ذكر الداني صاحب (التيسير في القراءات)، أن ابن عامر قرأ (أيها) في هذه الآيات الثلاث بغير ألف، يقول: "ابن عامر...بضم الهاء في الوصل في الثلاثة والباقون بفتحها، ووقف أبو عمرو والكسائي عليهن (أيها) بالألف ووقف الباقون بغير ألف" (3)، فيما ذكر الزمخشري في آية [أيها المؤمنون]: "أيه المؤمنون بضم الهاء ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف لالتقاء الساكنين أتبعته حركتها حركة ما قبلها" (1).

وعليه فإن قول العوتبي (لا يجوز أن يقرأ بهذه اللغة)، لا حجة فيه، لأن (الداني) أوردها من ضمن القراءات السبع المتواترة، فلا حجة له بذلك، والله أعلم.

ثم تحدث عن بعض حروف النداء منفردة، فذكر (أي)، يقول فيها: "هو تضرع، كقولهم: أيربُّ، إذا تضرعوا، ويقولون: ربُّ، وأيا ربُّ، وهيا ربُّ، ويا ربه، والهاء تُضم وتكسر، قال:

يا رَبُّ يا رَبِّاهِ إِيَّاكَ أَسَلُ

عفواً يا رَبِّاهِ من فعل الأجل" (2)

وتحدث أيضاً عن (وا) (3)، فذكر أنها حرف للندبة، وأن بلاً كان يندب بها

الرسول صلى الله عليه وسلم (وا نبياه! وا محمداه!....).

(1) الإبانة، 649/4

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج/2 ص7

(3) الداني، التيسير في القراءات، مصدر سابق، ص161-162

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج/3 ص289

(2) الإبانة، 653/4

(3) نفسه، 484/4

هـ) المجرورات

حروف الجر

حروف الجر كثيرة جمعها ابن مالك في قوله:

"هالك حُرُوفَ الْجَرِّ، وهي: مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خِلا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَي
مُدْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَي، وَأَوْ، وَتا وَالكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى
هذه الحروف العشرة كلُّها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجرُّ" (1).

وقد تقدم الحديث عن (لعل) في نواسخ المبتدأ و الخبر، ومعاني حروف الجر
مختلفة، تختلف من حرف لآخر، وقد أورد العوتبي هذه الحروف جميعها، حيث
ذكرها حسب ترتيبها الهجائي، ولكنّه فصل الحديث عنها أكثر في باب (دخول بعض
الصفات على بعض)، وارتأينا الحديث عن هذا الباب لما فيه من تفصيل في معاني
حروف الجر.

لقد استمد العوتبي عنوان (دخول بعض الصفات على بعض) من ابن قتيبة
(ت276هـ) فقد ذكره ابن قتيبة في كتابه المسمى (أدب الكاتب) باللفظ نفسه (2)، وبلفظ
(دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) في كتابه (تأويل مشكل القرآن) (3)، فيما
ذكرها الهروي (ت415هـ) بلفظ (دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض) (4)، إلا
أن بعض العلماء لا يعترف بهذا المصطلح ويلحقه في باب التضمين، منهم ابن تيمية،
يقول: "العرب تضمن الفعل معنى الفعل، وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل
بعض الحروف تقوم مقام بعض..... كما يقولون في قوله تعالى: [كما قال عيسى ابنُ
مريمَ للحواريين من أنصاري إلى الله] الصف14، أي مع الله ونحو ذلك..... ونظائره
كثيرة" (5).

ورفض دخول الصفات على بعض واضح عند ابن قيم الجوزية حين يقول:
" قال تعالى: [لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفورٌ
رحيمٌ] البقرة226، الإيلاء لغة: الامتناع باليمين، وخصَّ في عرف الشرع بالامتناع

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 3/3.

(2) الجواليقي، شرح أدب الكاتب، قدّم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت،
د.ت. ص254.

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مصدر سابق، ص565.

(4) الهروي، الأزهية في حروف العربية، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق،
1993م، ص267.

(5) ابن تيمية، مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية. جمع وإعداد وتقديم عبد الرحمن بن قاسم وابنه
محمد، كتاب مقدمة التفسير، د.ت. ج13/ص342.

باليمن من وطء الزوجة، ولهذا عُذِّي فعله بأداة (مِنْ) تضميناً له على معنى (يمنتعون) من نسائهم، وهذا أحسن من إقامة (مِنْ) مقام (على) " (1)، ويقول في تفسير قوله تعالى: [عيناً يشربُ بها المُقَرَّبُونَ] المطففين 28، "قال: (يشرب بها المقربون) ولم يقل (يشرب منها) إشعاراً بأنَّ رِيَّهم بالعين نفسها خالصة لا بها وبغيرها، فضُمَّنَّ الفعل (يشرب) معنى (يروى) فعدي بالباء، وهذا أطفُ مأخذاً وأحسنُ من أن يجعل (الباء) بمعنى (من) ويضُمَّنَّ (يشرب) الفعل معنى فعل آخر فيتعدَّى تعديته، وهذه طريقة الحذَّاق من النحاة، وهي طريقة سيبويه وأئمة أصحابه " (2)، كُثِرُ هم الذين قالوا بالتضمين من المفسرين لا مجال لذكر آرائهم جميعاً ونكتفي بما أوردناه، ونشير لبعضهم مثل (الزمخشري، والراغب الأصفهاني، وأبي بكر الرازي، والبيضاوي وغيرهم). ويُعدُّ مصطلح (الصفات) من المصطلحات الكوفية، يقابله حروف الجر عند البصريين (3)، وقد سار العوتبي في هذه التسمية -كما ذكرنا- طريق ابن قتيبة و الكوفيين، وهو وإن نقل كثيراً مما أورده ابن قتيبة في كتابيه (أدب الكاتب وتأويل مشكل القرآن) إلا أنه ترك لنا مادة دسمة في هذا الجانب تستحق الوقوف عليها، عارضاً لها مراعيّاً الترتيب الذي سار عليه العوتبي في الإبانة:

(مِنْ)، يقول العوتبي: " و(مِنْ) تدخل على (مذ)، قال زهير:

لِمَنْ الديارُ بِقِنَّةِ الحِجْرِ أقوِينِ مِنْ حِجَجٍ وَ مِنْ دَهْرٍ " (4).

وما ذكره العوتبي ساقه الهروي وقال: "أراد مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرٍ " (5).

(في)، يقول العوتبي: " (في) مكان (الباء)، قال رجل في ابنته:

وَأرْغَبُ فِيهَا عَن لَقِيْطٍ وَرَهْطِهِ وَلكِنِّي عَن سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

أي: بها فأقام صفة مقام صفة " (6). يقصد أقام (في) مكان (الباء) في قوله (فيها).

ويقول: " (في) مكان (عن): قوله تعالى: [وَمَنْ كَانَ] * (في هذه أعمى فهو في

الآخرة أعمى] الإسراء 72، نقول: في هذه الأيام، وفي الحاشية (يقصد عن هذه الأيام) " (1).

(1) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 5/ص 311

(2) ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، ط 1، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1429 هـ، مجلد 1، ص 421.

(3) يُنظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط 2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1958، ص 309-310، ويُنظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج 1/ص 61، مسألة (6).

(4) الإبانة، 363/1

(5) الهروي، الأزهية، مصدر سابق، ص 283

(6) الإبانة، 369/1

ويقول: " (في) بمعنى (مع) قوله تعالى: [وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين] النمل19، أي: مع عبادك. ومثله..... وقال امرؤ القيس:
 وهل ينعمن مَنْ كان أقربَ عهدِه ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال؟!....." (2)
 تجدر الإشارة إلى أنّ بيت امرئ القيس الذي أورده العوتبي هنا، احتج به بعض العلماء على أنّ (في) بمعنى (من)، يقول ابن قتيبة: "...أي من ثلاثة أحوال" (3)، ويقول البغدادي في الخزانة: "قال العسكري -نقلاً عن الأصمعي وابن السكيت- يقول: كيف ينعم من كان أقرب عهدِه بالرِفاهية ثلاثين شهراً من ثلاثة أحوال، على أنّ (في) بمعنى (من)، ثم قال: وقد تكون بمعنى (مع)، قال ابن السكيت: وكونها بمعنى (مع) أشبه من كونها بمعنى (من)" (4)، وأمّا ابن جني فقد ذكر في هذا البيت: "قالوا: أراد مع ثلاثة أحوال، وطريقه عندي أنه حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها، وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه، وإنما هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام" (5).

وما ذكره العوتبي نراه عند الهروي، غير أنّ الهروي لم يحتج بقول امرئ القيس، وقد زاد شواهد أخرى كقوله تعالى: [أولئك الذين حقّ عليهم القول في أممٍ قد خلت من قبلهم] الأحقاف18، أي مع أمم.... (6).

وذكر العوتبي أنّ " (في) تكون بمعنى (عند)، قوله تعالى: [قد كنت فينا مرّجوا] هود62، أي عندنا، ومثله: [إنّا لنراك فينا ضعيفاً] هود91، أي عندنا" (7).
 وقد ذكر أبو حيان في البحر أنّ بعض البغداديين زعم في قوله تعالى: [حتّى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة] الكهف86، أنّ (في) بمعنى (عند)

أي تغرب عند عين⁽¹⁾، ومجيء (في) بمعنى (عند) ذكره البغدادي في قول طرفة:

ثم زادوا أنّهم في قومهم غفرّ ذنبهم غير فخر

(*) في الأصل تكرار (كان كان) وما أثبتناه من المصحف.

(1) الإبانة، 369/1

(2) نفسه، 368/1

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت. ص518

(4) البغدادي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج1/ص62

(5) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت. ج2/ص313-314

(6) يُنظر: الهروي، الأزهية، مصدر سابق، ص268

(7) الإبانة، 370/1

(1) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج6/ص151

حيث قال: " وقوله: في قومهم (في) بمعنى (عند) والظرف متعلق بـ(زادوا)،
والتقدير: ثم زادوا عند قومهم بأنهم غفر ذنبهم غير فخر " (2).

(على)، ذكر العوتبي أنّ " (على) بمعنى (في) ، قال الله تعالى: [واتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا
الشياطينُ على مُلْكِ سُلَيْمَانَ] البقرة:102، أي: في مُلْكِ سُلَيْمَانَ، ومثله: [أو على
سَفَرٍ] البقرة:184-185، أي: في سفر. ويقال: كان كذا على مُلْكِ فُلانٍ، أي: في ملكه وعهده
" (3).

ورد هذا المعنى في أدب الكاتب والأزهية (4)، وقد زاد العوتبي مثالا الآية [أو
على سفر] وجعل (على) بمعنى (في).

وذكر أنّ " (على) تأتي مكان (الباء)، قال الشاعر:

والله لولا النَّارُ أَنْ نَصَلَّاهَا أَوْ يَدْعُو النَّاسُ عَلَيْنَا اللهُ

لما سَمِعْنَا لِأَمِيرٍ قَاها ما خَطَرَتْ سَعْدُ عَلَى قَتَاها

يريد: ما تَخَطَّرَتْ سَعْدُ بِقَاها " (5). (قَاها): الجاه والطاعة.

وقد ذكر الهروي وابن الشجري أنّ (على) تكون في معنى (الباء)، كقول أبي

ذؤيب:

فكأنهنَّ ربابةٌ وكأنتهُ سيرٌ يُفِيضُ عَلَى القَداحِ ويصدعُ

أراد: يُفِيضُ بالقَداحِ، أي: يضرب بها (6)، وقد زاد ابن الشجري قولهم: اركب على
اسم الله، أي: باسم الله (7).

وذكر نقلاً عن ابن قتيبة أنّ: " (على) مكان (اللام)، قال الراعي:

رَعَتَه أَشْهُراً وَخَلا عَلَيها فَطَارَ النَّيُّ فِيها وَاسْتَعارا

أي: خَلا لها " (8). (النّيُّ): الشَّحم.

ويبدو أنّ هذا البيت الذي ذكره ابن قتيبة ثم نقله العوتبي على أنّ (على)

بمعنى (اللام) فيه نظر، يقول البغدادي: "على أنّ (على) فيه ليست بمعنى اللام، كما

قاله الكوفيون وابن قتيبة (في أدب الكاتب)، لأنه يقال خلا له الشيء بمعنى تفرغ له،

قال ابن السيد: كان الوجه أن يقال: وخلا لها، ولكن قوله وخلا عليها يفيد ما يفيد قوله

(2) البغدادي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج/8 ص189

(3) الإبانة، 371-370/1

(4) يُنظر: أدب الكاتب، ص514. والأزهية، ص275

(5) الإبانة، 372/1

(6) يُنظر: الأزهية، ص277-278. ويُنظر: هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود

الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992، ج2/ص610

(7) يُنظر: أمالي ابن الشجري، ج2/ص610

(8) الإبانة، 375-374/1، وأدب الكاتب، ص511

إنه وقف عليها. فخلا ضمّن معنى وقف وحبس عليها. ويقول الشارح في الجواب عنه: أي على مذاقها، كأنه ملك مذاقها، وتسلسل عليه، فإنه تحريف منه لكلمة خلا المعجمة الخاء، بحلا المهملة بجعله من الحلاوة، فأجاب بتقدير مضاف بعد على، وتضمين الفعل، وليست الرواية كما توهمه⁽¹⁾.

(الباء) ذكر العوتبي أنّ " (الباء) تقع موقع (على)، كقوله تعالى: [ومنهم من إن تأمنه بدينار] آل عمران75، أي: على دينار.

وقد أورد الطبري مثل هذا بقوله: " وقالوا : قد تدخل (الباء) مكان (على)، و(على) مكان (الباء)، كما يقال : مررت بفلان ، ومررت على فلان ، بمعنى واحد ، وكقول الله جل ثناؤه : (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) سورة آل عمران75، أي على قنطار. فكان تأويل الآية على معنى هؤلاء : أولئك الذين اختاروا الضلالة على الهدى. وأراهم وجّهوا معنى قول الله جل ثناؤه (اشْتَرَوْا) إلى معنى اختاروا، لأن العرب تقول: اشتريت كذا على كذا، واشترَيْتُهُ - يَعْنُونَ اخْتَرْتُهُ عَلَيْهِ⁽²⁾.

ذكر العوتبي أنّ : " (الباء) مكان (من)، تقول العرب: شربت بماء كذا، أي: من ماء كذا. قال الله تعالى: [عِيناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ] الإنسان6، أي: منها....⁽³⁾

يقول الفراء في قوله عزّ وجلّ: [يشرب بها]: "ويشربها سواء في المعنى، وكأنّ يشرب بها: يروى بها، وينقع، وأما يشربونها فبيّن، وقد أنشدني:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهُنَّ نَيْجُ

ومثله: إنه ليتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلاماً حسناً⁽⁴⁾.

إنّ الفراء لا يعترف بكون الباء بمعنى (من) في هذه الآية، كما يذكر العوتبي وغيره من العلماء.

إنّ العوتبي عقد باباً خاصاً لظاهرة (دخول بعض الصفات على بعض) والمقصود (حروف الجر)، ناقلاً معظم ما جاء في هذا الباب من ابن قتيبة من خلال كتابيه (أدب الكاتب، وتأويل مشكل القرآن) غير أنّ العوتبي أضاف بعض الإضافات من خلال بعض الشواهد التي انفرد بها وقد حاولنا استقصاء هذه الشواهد والتعليق عليها بأقوال علماء آخرين كابن جني والبغدادي وغيرهما...

(1) البغدادي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج10/ص140

(2) الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 2000م،

ج1/ص313

(3) الإبانة، 381/1

(4) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج3/ص215

وهو في هذا الباب ذهب مذهب من وضعوا حروف الجر بعضها مكان بعضها الآخر، وإنما يرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن تيمية وابن الجوزية من تضمين الفعل فعلاً آخر يتعدى بحرف الجر، هو أفضل وأقرب إلى الصواب، والله أعلم. ومن حروف الجر التي تحدث عنها العوتبي مطولاً (رُبَّ)، يقول العوتبي: "رُبَّ تخفض النكرات ولا تقع على المعارف. تقول: رب رجلٍ قام، ورب عبدٍ اشتريت، ولا تقول: رُبِّكَ، ولا رُبِّي. وفيها لغات: رَبَّ ورُبَّ ورِبَّ ورُبَّتْ ورُبَّتْ، خِفُّ (في الحاشية: خفيف). قال:

أشيبانُ ما يُدريك أن رُبَّ ليلةٍ غبقتك فيها والغبوقُ حبيبُ

وتقول: رُبَّ رجلٍ ظريفٍ عاقلٍ، فتخفض الرجلَ برُبَّ، والظريف والعاقل نعتان له. وتقول رُبَّ مثلك قائماً، فتنصب قائماً على القطع من مثل، لأن لفظها لفظ المعرفة، والخفض على الإتياع، لأن تأويلها تأويل النكرة، قال:

ومثلك مُعجبةٌ بالشباب صاك العبيرُ بأجسادها

معنى صاك: لصق، فنصب معجبة على القطع من مثل، ويجوز الخفض على ما ذكرنا⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر: "وتقول: رُبَّ مَنْ قائمٌ سريع الذهاب، فتخفض (مَنْ) برُبَّ، وترفع قائماً بإضمار هو، وتخفض سريعاً على النعت لـ(مَنْ)، وإنما جاز لرُبَّ أن تقع على (مَنْ) لأنها تكون نكرة إذا شئت، ومعرفة إذا شئت.... وتقول: رُبَّما رجلٍ ظريفٍ، فيه وجهان: الخفض على أن (ما) صلة، كأنك قلت: رُبَّ رجلٍ ظريفٍ، والرفع على أن تجعل (ما) حرفاً واحداً، كقوله تعالى: [رُبَّما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين] الحجر2، فُرئ: رُبَّما يودّ مثقل، ورُبَّما مُخَفَّف⁽²⁾، ورُبَّما مجزوم الباء⁽³⁾.

رُبَّ حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين⁽¹⁾، ويبدو أن العوتبي أخذ برأي الكوفيين عندما استشهد بالآية: [رُبَّما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين] على اعتبار أن قراءتها بالتخفيف تدل على أنها اسم، كما ذكر أن (رُبَّ) تأتي على لغات (رَبَّ ورُبَّ ورِبَّ ورُبَّتْ ورُبَّتْ). وذكر ابن هشام أن لها ست عشرة لغة⁽²⁾، كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن لها عشر لغات⁽³⁾.

(1) الإبانة، 122/3

(2) الداني، التيسير في القراءات، مصدر سابق، ص135

(3) الإبانة، 124/3

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص154. والمرادي، الجنى الداني، ص438. والمالقي،

رصف المباني، ص188

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص158

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج3/ص175

ومن الذين أيدوا كون رُبّ اسما (رضي الدين الاسترأباضي) ،يقول: "ويقوي عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً، فرُبّ مضاف إلى النكرة...."(4)، ثم يبدأ بسرد الأدلة التي اختار من أجلها هذا الرأي.

وقد ردّ النحاة على أقوال الكوفيين، وخطؤها وقد استوفى الأنباري الشرح فيها في كتابه الإنصاف(5). وإلى رأي البصريين يذهب الباحث، لما لأدلتهم من حجة أقوى وأدل من حجج الكوفيين، والله أعلم.

ومنها (الكاف)(6)، فذكر أنّ من معانيها أن تكون (صلة) للكلام قبلها، كما ذكر أنّها تكون للتشبيه، وأنّها يُكتفى بها عن ذكر الخبر.

ومنها أيضاً (اللام)(7)، تحدث العوتبي عن كلّ ما يخص اللام في هذا المبحث، فذكر أنّ اللامات إحدى عشرة لأمّا هي: لام الأمر، ولام الخبر، ولام كي، ولام الجحد، ولام الإضافة، ولام الاستغاثة، ولام الدعاء، ولام التعجب، ولام بمعنى (إلا)، ولام الإقحام. وبعد عرضه لأنواع اللامات، بدأ بضرب أمثلة على كل لام من التي ذكرها.

ومنها (مذ ومنذ)، يقول العوتبي: "منذ: لغة الساقلة وعلياء مضر، يجرون بها ما مضى وما لم يمض، فيقولون: ما رأيت مذ يومين وشهرين.... فإذا جمعت بين مذ ومنذ قلت: ما رأيت مذ يومان ومنذ يومين، ومذ شهران ومنذ سنتين، قال امرؤ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عفت آياته منذ أزمان
خفض بها الماضي وهو الاختيار"(1).

ذكر النحاة أنّ (مذ ومنذ) ثلاث حالات: إحداها إذا وليها اسم مجرور تكون حرف جر، ثانيها إذا وليها اسم مرفوع تكون مبتدأ وما بعدهما خبر، ثالثها إذا وليها جملة فعلية أو اسمية يكونان ظرفين مضافين(2).

فيما ذكر الأنباري أنّ "الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية"(3).

(4) الاسترأباضي، شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج4/ص290

(5) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج2/ص328، (مسألة 121).

(6) الإبانة، 84-83/4

(7) نفسه، 179-171/4

(1) الإبانة، 271-270/4

(2) يُنظر: ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 368-367/1. والمرادي، الجنى الداني، مصدر

سابق، ص501

(3) الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص200

وفي بيت امرئ القيس الذي ذكره العوتبي، يقول المرادي صاحب (الجنى الداني): "وفي ذلك مذهبان: أحدهما أنّ (منذ) و(مذ) حرفا جر، وهو الصحيح وإليه ذهب الجمهور، ولا يجران إلا الزمان...."⁽⁴⁾. وعليه يكون العوتبي قد اختار مذهب الجمهور، بجعل (منذ) حرف جر تجر ما بعدها من الأسماء الدالة على الزمان. والله أعلم.

(4) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص503

الإضافة

الإضافة عند النحاة: هي نسبة بين اسمين يتعرف فيها الأول أو يتخصص بالثاني، نحو (قلمُ زيدٍ جديدٌ، وزارنا رجلٌ صدقٍ). وذكروا لها نوعين: المحضة (المعنوية) وغير المحضة (اللفظية).

غير أنّ العوتبي لم يفرد الإضافة بكلام خاص، وإنما ذكرت الإضافة عرضاً في مسائل نحوية متفرقة في الإبانة، اذكر منها:

(حذف المضاف)، يقول العوتبي: "والعرب يُسقطون المضاف من الاسم استغناءً بالاسم عنه، وذلك في الأسماء المشهورة، فيقولون: إنما السّخاء حاتم، وإنما الشّعْرُ زهير، يريدون سخاءَ حاتم وشعرَ زهير.."⁽¹⁾.

ومن حديثه عن الإضافة أيضاً، يقول: "ولا يستقيم في الكلام أن تفرّق بين المضاف والمضاف إليه، لأنهما شيءٌ واحد، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: هذا عبدُ اليوم الله، إلا أن يأتي في شعر اضطراراً، كقول ذي الرمة:

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا أواخرِ الميسرِ أصواتُ الفراريحِ

والمعنى: كأنّ أصواتَ أواخرِ الميسرِ من إيغالهنّ بنا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا ضرورة، ولا يُعملُ على ضرورة الشعر.."⁽²⁾.

ومن المسائل التي تعرض لها العوتبي في المجرورات، هي (الجر على الجوار)، يقول: "والعرب تخفض بالجوار وتنصب. قال الله تعالى: [قتل أصحابُ الأخدود، النارِ ذاتِ الوقود] البروج 4-5، فجره لقرب الجوار، وقال عز وجل: [اشتدت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ] إبراهيم 18، والعُصوف من صفة الريح، لا من صفة يوم، فجره لقرب الجوار، كما قالوا: جُحِرُ ضبٍ خربٍ، والخرابُ من صفة الجُحْرِ لا من صفة الضب..... وقال امرؤ القيس:

كأنّ أباناً في أفانينٍ ودقيه كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزملٍ

فخفض مُزماً على الجوار، ووجهه الرفع لأنه من صفة الكبير لا من صفة البجاد.

ومثله: *كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرملِ*

خفض المرمل على الجوار للعنكبوت، وهو في المعنى نعتٌ للنسج "⁽³⁾

(1) الإبانة، 15/2

(2) نفسه، 54/1

(3) نفسه، 244-243/1

أمّا قوله تعالى: [اشتدت به الریحُ في يومٍ عاصفٍ] فقد ذكر الفراء أنّ الجرّ في عاصف " على جهتين إحداهما أنّ العصف وإن كان للريح فإنّ اليوم يوصف به لأنّ الريح فيه تكون..... والوجه الآخر أن يريد في يوم عاصف الريح فتحذف الريح لأنها قد ذكرت في أول الكلمة...."⁽¹⁾، فالعوتبي اختار أن يكون الجرّ على الجوار. أما بيت امرئ القيس فهو وارد في كثير من كتب النحو⁽²⁾، حيث إنّ العوتبي اختار ما اختاره الجمهور في جرّ مزمل على الجوار.

أمّا قوله تعالى: [قتل أصحاب الأخدود، النار ذات الوقود] البروج 4-5، فقد أورده النحاة على أنّ (النار) بدل اشتمال من الأخدود، وقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في تقدير الضمير العائد على المبدل منه، لأنهم اشترطوا في بدل الاشتمال أن يتصل بضمير يرجع إلى المبدل منه، كما اشترطوا ذلك في بدل البعض من الكل، وقد لخص مكّي بن أبي طالب الخلاف فيها بقوله: "النار بدل من الأخدود، وهو بدل الاشتمال. وقال الكوفيون: هو مخفوض على الجوار. وقال بعض الكوفيين: هو بدل ولكن تقديره: قتل أصحاب الأخدود نارها، ثم صارت الألف واللام بدلاً من الضمير، وقدّره بعض البصريين: قتل أصحاب الأخدود النار التي فيها"⁽³⁾.

وذكر الفراء أنّ قراءة الرفع جائزة، يقول: "ولو قرئت (النارُ ذاتُ الوقود) بالرفع كان صواباً...قتلتهم النار ذات الوقود"⁽⁴⁾. فيما ذكر العكبري أنها قراءة شاذة، بقوله: "وقرئ شاذاً بالرفع، أي هو النار"⁽⁵⁾.

أمّا ما اختاره العوتبي من أنّ (النار) مجرور على الجوار فهو قول بعض الكوفيين، وهو ضعيف، على اعتبار أنّ أغلب النحاة والمفسرين اختاروا بإعرابها البدلية، وهو الصواب، والله أعلم.

(1) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 2/ص 73-74

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج 2/ص 592، مع خلاف يسير في رواية البيت.

(3) مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 763

(4) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 3/ص 253

(5) أبو البقاء العكبري، التبيين في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، مكتبة عيسى البابي

الحلبي وشركاه، القاهرة د.ت. ص 1280

و) التوابع

ذكر ابن جني أنّ التوابع على خمسة أضرب: وصفٌ وبدلٌ وعطفٌ بيان وعطفٌ بحرفٍ⁽¹⁾.

وقد اختار العوتبي مسائل في التوابع، ولم يفرد لها أبواباً خاصة باستثناء البديل، فتحدث عن (النعت) في إعراب كلمة هنا أو هناك.

التوكيد، عرض العوتبي اختلاف اللغويين في مصطلح **التوكيد**، هل يكون بالهمز أم بغير همز، يقول العوتبي: " التوكيد فيه لغتان: يقال: توكيد وتأكيد، ووكدته وأكدته. والهمز في العقد منه أجود. وتقول: وكدت اليمين. وتقول: إذا عقدت فأكد، وإذا حلفت فوحد "⁽²⁾.

التوكيد أو التأكيد مصطلح نحوي، ويعني به: التابع الذي يقصد به كون المتبوع على ظاهره⁽³⁾، وهو قسمان: الأول: لفظي، ويكون بإعادة اللفظ الأول، أو مرادفه، والثاني: معنوي، ويكون بألفاظ محصورة، فمن ثم لا يحتاج إلى حد، وهذه الألفاظ هي: النفس والعين وكل وأجمع وتوابعها، وهي أكتع وأبتع وأبصع.

وذهب بعض العلماء – الزجاج والزمخشري ومكي بن أبي طالب – إلى أنّ لفظ (التوكيد) أصل للفظ (التأكيد) والألف بدل من الواو.

يقول الزمخشري: "وأكد ووكد لغتان فصيحتان، والأصل الواو والهمزة بدل"⁽⁴⁾. ويقول مكي بن أبي طالب: "هذه الواو في التوكيد هي الأصل، ويجوز أن تبدل منها همزة، فتقول (تأكيد) ولا يحسن أن يقال: الواو بدل الهمزة..."⁽⁵⁾.

إلا أنّ الصحيح أنّ كلاً من (التوكيد) و (التأكيد) أصل برأسه، وأنهما لغتان، وقد نص على ذلك علماء اللغة، فقد ذكرهما ابن السكيت⁽⁶⁾ في باب مما يقال بالهمز مرة وبالواو مرة⁽⁷⁾، وقال الجوهرى وابن منظور⁽⁸⁾: التأكيد لغة في التوكيد.

ولم يختلف العلماء في معنى الكلمتين وأنّ معناهما (التشديد والتوثيق)، ولكن اختلفوا في الأفصح استعمالاً: فذهب الأزهرى وابن منظور والزبيدي إلى أنّ لفظ

(1) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص138

(2) الإبانة، 219/1

(3) السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ج5/ص197

(4) الزمخشري، **الكشاف**، مصدر سابق، ج2/ص560-599

(5) مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، مصدر سابق، ص400

(6) هو يعقوب بن اسحاق أبو يوسف ابن السكيت، أصله من خراسان، توفي سنة (244هـ). يُنظر:

وفيات الأعيان ج309/2

(7) ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت. ص159

(8) يُنظر: الصحاح (أكد)، ولسان العرب (أكد)

(التأكيد) مع العقد أجود، يقال: إذا عقدت فأكد، وإذا حلفت فوكّد⁽¹⁾، وإلى هذا الرأي ذهب العوتبي.

وذهب الجوهري والرازي والفيروزآبادي⁽²⁾، إلى أنّ لفظ (التوكيد) أفصح. ويرى الباحث في الرأي الثاني أقرب إلى الصواب، لما يؤيد به من وروده في كتاب الله عزّ وجلّ في قوله: [ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها] النحل91، وهذا لا يعني أنّ لفظ (التأكيد) غير فصيح ولكنّ (التوكيد) أفصح، والله أعلم. أمّا (البدل)، فقد تحدث عنه العوتبي بنوع من التفصيل، يقول: "والبدل في الكلام على وجهين: وجه على الغلط، نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنه أراد أن يقول: مررتُ بحمارٍ فغلط، فقال: برجلٍ، ثم أدرك كلامه بعدُ فقال: بحمارٍ.

والوجه الثاني: يكون على البيان، نحو: مررت بعبد الله عاقلٍ لبيبٍ كأنك قلت: مررتُ بعاقلٍ لبيبٍ، قال الله عز وجل: [انسفعا بالناصية، ناصية كاذبةٍ خاطئة] العلق15-16، على البدل.

وقد قرئ بالرفع والنصب: ناصيةٌ بدلٌ من الأول، كاذبةٌ: نعت لها. والعرب تبدل النكرة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة. قال الله عز وجل: [إلى صراطٍ مستقيمٍ، صراط الله] الشورى52-53.....

وكذلك: مررت برجلٍ أخيك، إذا أراد به البدل. قال الله تعالى: [وتذرون أحسن الخالقين، الله ربكم ورب آبائكم الأولين] الصافات125-126.

قال ذو الرمة: ترى خلفها نصفاً قناةً قويمةً ونصفاً نقاً يرتج أو يتمرمرُ رواية سفلى مضر: نصفٌ قناةٌ، على المبتدأ والمبني. ورواية غلّيا مضر: نصفاً قويمةً، على البدل. وهو جامع لمن قرأ: [وجوههم مسودة] الزمر60، بالرفع والنصب.

قال الرازي: لقد رأيتُ يا لقومي عجباً حمارَ قبانٍ يقود أرنبا مجازه: رأيت عجباً، رأيت حمار قبانٍ، وهو حجة لمن قرأ: [وجوههم مسودة]. قال جميل: وآخر عهدي من بثينة أنها تريني بنانا كفهنّ خضيبُ حجة لمن قرأ: [وجوههم مسودة]....

وكل شيء من هذا البدل في المعرفة والنكرة، وهو على مثال حاله في الجر. ويجوز أن يُرفع الآخر من كل شيء من هذا، فتقول: مررتُ برجلٍ أخوك، كأنك قلت: هو أخوك، فهو مبتدأ، وأخوك خبر الابتداء⁽¹⁾.

(1) يُنظر: تهذيب اللغة (398/10)، ولسان العرب (وكد)، وتاج العروس (وكد)

(2) يُنظر: الصحاح (وكد)، والقاموس المحيط (وكد)

فالعوتبي هنا يلخص مسألة البدل محاولاً الإحاطة بها بجمع أغلب الآراء ومن ثم الحكم عليها أو اختيار الأفضل منها، فأما قوله وجه الغلط فقد ورد عند النحاة وهو ما لخصه الأنباري بقوله: "...فأما بدل الغلط فلا يكون في القرآن، ولا في كلام فصيح، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء فيسبق لسانه إلى غيره فيقول: (لقيت زيدا عمرا) فعمر هو المقصود.... والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه (بل) فيقول بل عمرا" (2).

فعلى رأي الأنباري فإن الأجود في هذه اللغة هو تقدير العطف بـ(بل)، فيما لم ينوه العوتبي لهذا الوجه.

أما قوله تعالى: [وجوههم مسودة] فقد ذكر الأخفش وجوه القراءة بالرفع والنصب، يقول: " فرفع على الابتداء، ونصب بعضهم فجعلها على البدل" (3)، ولكن العوتبي لا يكتفي بعرض القراءة وإنما يوجهها مستعينا بدليل نقلي آخر هو الشعر محاولاً الإحاطة بالقراءة من جميع جوانبها.

العطف، يقول ابن جني: "هو النسق، وحروفه عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن -الخفيفة-، وأم، وإما -مكسورة مكررة- وحتى، فهذه الحروف، تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول، ومعانيها مختلفة" (4).
تحدث العوتبي عن حروف العطف بشيء من التفصيل، في أجزاء متفرقة من كتابه (الإبانة):

(الواو) (5): فذكر أن الواو تأتي في جواب (حتى و فلما)، وأنها قد تكون صلة (زائدة)، ثم ذكر أنها تكون جامعة وغير جامعة (تجمع بين شيئين). ثم قال إنه لا يوجد في القرآن كلام يُبتدأ بالواو إلا في قوله تعالى: [وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى] البقرة 125.

ثم يقول: "والواو: حرف مدّ ولين ونسق، تنسق بها آخر كلامك على أوله، ويشركه في إعرابه اسماً على اسم، وفعلاً على فعل، وجملة على جملة.." (1).
ثم يذكر أنواعاً أخرى للواو، فذكر أنها تكون حالاً، وقسماً.

(1) الإبانة، 240/1-241

(2) الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص218

(3) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج2/ص495

(4) ابن جني، اللع، مصدر سابق، ص149

(5) الإبانة، 472/4-477

(1) الإبانة، 474/4

وتحدث العوتبي عن زيادة (الواو)، ومن الحالات التي جاء بها العوتبي زيادة واو النسق، حيث يقول: "و واو النسق قد تزداد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له، كقوله تعالى: [حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها]الزمر73، وقال الجناني: قال أصحاب العربية في هذه الواو: إنما هي واو للعدد.... وإنما أدخل الواو في ذكر الجنة دون ذكر النار لأن أبوابها ثمانية، فأدخل الواو على معنى العدد، قال الله تعالى: [سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم، رجماً بالغيب. ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم]الكهف22، فأدخل الواو في ثمانية" (2).

في واو الثمانية أقوال ذكرها المرادي صاحب الجنى الداني، ونلخصها سريعاً، يقول المرادي بهذه الواو: "ذهب قومٌ إلى إثبات هذه الواو، منهم ابن خالويه والحريري، وجماعة من ضعفة النحويين، قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد.... وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إمّا عاطفة وإمّا واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية، وأنكر الفارسي واو الثمانية لما ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة..."(3).

فيما عدّ ابن هشام من قال بواو الثمانية هم الضعفاء من النحويين، إذ قال: "ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعالبي..."(4)

وقد أطل النحاة والعلماء في البحث بهذه الواو، نلخصه بما أورده محي الدين درويش نقلاً عن الكافيجي*()، يقول: "هي في التحقيق واو العطف، لكن لما اختص استعمالها بمحل مخصوص، وتضمنت أمراً غريباً، واعتباراً لطيفاً ناسب أن تسمى باسم غير جنسها، فسميت واو الثمانية لمناسبة بينها وبين سبعة، وذلك أن السبعة عندهم عقد تام كعقود العشرات لاشتغالها على أكثر مراتب أصول الأعداد فإن الثمانية عقد مستأنف...."(1)

وأرجح الأقوال أن تكون هذه الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، والله أعلم.

(2) نفسه، 312/1

(3) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص167-168

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج2/ص418

(*) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي، (788-879هـ)، يُنظر: السيوطي،

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مصدر سابق، 117/1

(1) محي الدين درويش، إعراب القرآن، مرجع سابق، مجلد4/ص465

(الفاء)⁽²⁾، وقد استوفى العوتبي الحديث فيها، فذكر كل أنواع الفاء وما قد تأتي عليه، فذكر أنها مثل الواو، تشرك بين أمرين، وأنها تجمع ولا تفصل، وفيها مهلة، وأنها تضمر، وتكون حرف استئناف، كما تكون جزاءً ونسقا، وذكر أنها تأتي جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو جحود أو دعاء فتتصب ما بعدها... ثم يذكر على كل واحدة منها أمثلة من القرآن والشعر..

(ثم)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنها من حروف العطف، وأن منهم من يلزمها هاء التانيث (ثمّة)، وذكر أنّ فيها مهلة بسكنة (تراخي في الزمن)، ثم أخذ وقتاً طويلاً في الخوض في الأمثلة على فتح الثاء وضمها، ويقول في نهاية حديثه عن (ثم): "ولا أعلم أحداً شرح (ثم) هذا الشرح، لأنّ هذا غير موجود في كتبهم"⁽⁴⁾.

(أو)⁽⁵⁾، ذكر العوتبي أنها من حروف العطف، وأنها تأتي بمعنى الواو، وتكون بمعنى (أم)، كما أنّ أحد معانيها الإباحة، وقد اختلف النحاة بمجيء (أو) بمعنى (بل)، فكان لا بد من الوقوف عند هذه المسألة، لمعرفة اختيار العوتبي وتوجهه، يقول: "أو حرف عطف يُعطفُ به ما بعده على ما قبله، فإذا وَضَعْتَ أو بعينها أثبتّها، ويُقال (أو) في معنى يكون (واواً) ويكون في معنى (بل) في قوله تعالى: [إلى مائة ألفٍ أو يزيدون] الصافات 147، قيل بل يزيدون، ومعناه: ويزيدون، والألف زائدة، قال لبيد:

لو يقوم الفيلُ أو فيّأله ندّعن مثل مقامي وزحل

يريد الفيل وفيّأله، أي وصاحبه... ويقال: احذر البئر لا تقعُ فيها، فتقول: أو يُعافي الله، أي: بل يُعافي الله عزّ وجلّ"⁽⁶⁾.

هذا مذهب الكوفيين وأبي علي وابن برهان العكبري، يقول ابن برهان نقلاً عن أبي علي الفارسي: "قال أبو علي (أو) حرف يستعمل على ضربين، أحدهما أنّ يكون أحد الشئيين أو الأشياء في الخبر أو الاستفهام... وأما الضرب الثاني فنحو (أنا أخرج ثم تقول: أو أقيم) أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة كأنك قلت لا بل أقيم... قال جرير يخاطب هشام بن عبد الملك:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم لم أحصِ عدّتهم إلاّ بعدّاد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجأؤك قد قتلت أولادي

(2) الإبانة، 617/3-620

(3) نفسه، 338/2

(4) نفسه، 340/2

(5) نفسه، 89-84/2

(6) نفسه، 84/2

أي: بل زادوا، فهذا شاهد على أنّ (أو) بمنزلة (بل) " (1).

وحجة البصريين في ذلك أنّ: " الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيين على الإبهام، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيين، وبل معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له " (2).

صحيح أنّ الأنباري (صاحب الإنصاف) قد انتصر لرأي البصريين في هذه المسألة، إلا أنّ في رأيهم بعض النظر، فقد ذكر ابن هشام أنّ سيبويه أجاز مجيء (أو) بمعنى (بل) "بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو (ما قام زيداً أو ما قام عمرو).... ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في: [ولا تَطْعُ مِنْهُمْ آثِمًا أو كُفُورًا] [الإنسان 24، ولو قلت أو لا تطع انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط " (3).

وعليه فإنّ مجيء (أو) بمعنى (بل) قد يكون صواباً على ما ذكر سيبويه والكوفيون والعتوبي، وهو الرأي الأقرب لدى الباحث، والله أعلم.

(أم) (4)، ذكر العوتبي أنّ لها ثلاثة معانٍ: حرف استفهام، وزائدة، وبمعنى ألف الاستفهام. فيما ذكر النحاة أنّ لها أربعة مواضع (5): الأول (أم) المتصلة وهي المعادلة لهزمة التسوية، الثانية (أم) المنقطعة وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، و(أم) الزائدة، و(أم) التي هي حرف تعريف بمعنى (ال).

(لكن)، يقول: "لكن كلمة عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، لكنها تثبت للأخر ما تنفيه عن الأول، تقول: ما رأيتُ زيداً لكن عمراً، قد أثبت الرؤية لعمرو دون زيد " (1).

(1) ابن برهان، شرح اللمع، ج 1/ص 249

(2) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، 47/2

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 76/1

(4) الإبانة، 84-82/2

(5) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص 204

(1) الإبانة، 199/4

المبحث الثاني: الأفعال

وفعل بالأفعال ما فعله بالأسماء، لم يفرد لها باباً أو تحدث عنها بفصول خاصة، وإنما كان يعرض لمسائل متفرقة، من هذه المسائل:

عمل (أن) بالفعل المضارع محذوفة: يقول العوتبي: " وكان لك في المستقبل الرفع والنصب، إذا رفعت قلت: المشددة تقع مع هذه الأفعال فأقول: خفت أن زيدا قائمٌ وأعجبتني أن زيدا لا يقوم، قال الشاعر في الرفع:

إذا متُّ فادفني إلى أصلِ كرمَةٍ تُروى عظامي بعد موتي عروقيها
ولا تدفني بالعرءِ فإنني أخاف إذا ما متُّ أن لا أدوقها

فرفع المستقبل، لأن الشديدة تقع في موضع الخفيفة. وتقول: أردت أن أقوم، وأراد زيد أن يقعد، فإذا حذف أن رفعت المستقبل فتقول: أردت أقوم ويجوز أن تنصبه، فتقول: أردت أن أقوم.

وقال جرير:

نفاك الأعزُّ بن عبد العزيز وحقك تنفي عن المسجدِ

فلك في (تنفي) الرفع والنصب. إذا نصبت قلت: أضمرت أن، وإذا رفعت قلت لما سقطت أن رجع المستقبل إلى حقه " (1).

ويقول العوتبي في موضع آخر: "... ومما نوي فيه (أن) فنصب، قال طرفة:

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدي

وروي أحضرُ لفقدان (أن).....آخر:

للبسُ عباءةً وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّوفِ

فقال: وتقرَّ عيني، بمعنى: وأن تقرَّ عيني، ورفعهُ بعضهم لفقدان (أن) وكلتا اللغتين جيدة " (2)

جاءت (أن) المخففة في العربية على أربعة استعمالات هي:

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع (3).

الثاني: المخففة من الثقيلة، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر (4).

الثالث: أن المفسرة وهي التي يحسن في موضعها (أي) (1)، ومنه قوله تعالى: [وانطلق الملاً منهم أن امشوا] ص6، أي: امشوا.

(1) الإبانة، 110-109/2

(2) نفسه، 492/3

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، 7/4، والمرادي، الجنى الداني، ص217

(4) يُنظر: الجنى الداني، ص217. مغني اللبيب 39/1. شرح التسهيل، 7/4. الإبانة، 111/2

الرابع: الزائدة ولها مواضع ذكرها النحاة⁽²⁾.

أما القول في عمل (أَنْ) المصدرية مع الحذف ففيه خلاف بين النحاة، فقد ذهب نحاة الكوفة ومن تبعهم إلى أَنْ (أَنْ) تعمل النصب في المضارع مع الحذف⁽³⁾.

أما اعتراض البصريين فيلخصه ابن مالك بقوله: "وقد تحذف أَنْ قبل المضارع فتلغى غالباً، كقولهم: تسمع بالمُعيدي خيراً من أن تراه، وقول الشاعر (أحضر الوغى) وقول الآخر (إلا يسير) تقديره: أَنْ تسمع، وأن أحضر، وإلا أن يسير، ولكنهم رفعوا لأنهم ألغوا (أَنْ) لما ضعفت بالحذف على غير القياس"⁽⁴⁾.

وأما البيت المنسوب لميسون زوجة معاوية ففي (وتقرّ) خلاف بين النحاة، فقد ذكر سيبويه أنه لم يكن بدّ من نصبه بإضمار (أَنْ) لعدم استقامة عطف فعل (تقرّ) على مصدر (لنُس)⁽⁵⁾.

ويقول المرادي: "...ذهب بعض الكوفيين إلى أَنْ الواو في ذلك هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أَنْ الفعل منصوب بالمخالفة، والصحيح أَنْ الواو في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعد الواو"⁽⁶⁾.

وقد أجاز العوتبي النصب والرفع في هذا الباب، فالنصب على إضمار (أَنْ) وإعمالها مع الحذف، والرفع على فقدان (أَنْ) وعدم إعمالها مع الحذف.

وتلخيص المسألة هو "ذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني إلى جواز إعمالها، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم إعمالها"⁽⁷⁾، وإلى كلا الرأيين ذهب العوتبي عندما قال: (وكلتا اللغتين جيدة)، وإليه يذهب الباحث، والله أعلم.

الفعل بعد (كي)، يقول العوتبي: "حرف جر، تقول: أتيتك كي تكرمني، رفعت أتيتك بالاستقبال، ونصبت تكرمني بكي. ويجوز أن تجعل الفعل الذي قبل كي ماضياً ودائماً، فتقول: أتيتك كي تأتيني، وأكرمتك كي تكرمني، وأنا مُكْرِمُك كي تُكْرِمَنِي، وضربت زيدا كي يضربني، وأنا ضاربٌ زيدا كي يضربني.

(1) يُنظر: الإبانة، 110/2. ومغني اللبيب، 39/1. والجنى الداني، ص220

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 43/1

(3) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج2/ص111

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4/ص50

(5) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3، ص46

(6) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص157

(7) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج1/ص291، من الحاشية.

ولا يجوز أن تجعل الفعل الذي بعد كي ماضياً ولا دائماً. فخطأ أن تقول:
أنتك كي أتيتني، وأكرمتك كي أكرمتني. وأكرمك كي أنت مُكرمي" (1).

تأتي (كي) عند النحاة على استعمالات ثلاثة هي:

الأول: أن تكون اسماً مختصراً من (كيف) وذلك إذا وليها اسم أو فعل ماضٍ،
أو مضارع مرفوع⁽²⁾. والثاني: أن تكون حرف جر، ومعناها: التعليل كاللام، ويكون
النصب بعدها بـ(أن) مضمرة غير جائزة الإظهار⁽³⁾.
الثالث: أن تكون مصدرية ناصبة بمعنى (أن) ومساوية لها في الاستقلال
بالعمل⁽⁴⁾.

وقد اختلف نحاة البصرة والكوفة على مجيء (كي) حرف جر⁽⁵⁾.

وقد لخص ابن هشام مجيء (كي) حرف جر، يقول: "أن تكون بمنزلة أن المصدرية
معنى وعملاً، وذلك في نحو [لكيلاً تأسوا] الحديد²³، ويؤيده صحة حلول (أن) محلها،
ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك (جتتك كي
تكرمني) إذا قدرت اللام قبلها...." (6).

وقد رُدَّ على كلام الكوفيين في زعمهم عدم مجيء (كي) حرف جر، وفصل
ذلك في المسألة التي أشرنا إليها من كتاب الإنصاف، وعليه يكون العوتبي قد وافق
رأي البصريين في هذه المسألة، بعدّه (كي) حرف جر، وهو الصواب، والله أعلم.

ما يجزم فعلين مضارعين

(مَنْ)، يقول العوتبي: "و(مَنْ) من حروف الجزاء، تقول: مَنْ يَأْتِي آتِه،
جزماً لا استوائهم في المعنى وتعلق الأول بالثاني، ومنه قوله تعالى: [وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ

(1) الإبانة، 93/4

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، مكة المكرمة،
ج3/ص1534

(3) المصدر نفسه، (1531/3)

(4) المصدر نفسه (1531/3)، ويُنظر: الجني الداني، ص261

(5) يُنظر: الإنصاف، مصدر سابق، ج2، ص119، المسألة (78)

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج/ص206

يَلِقَ أثناماً [الفرقان 68، فجزمهما "(1)، كما ذكر أنّها تكون بمعنى الذي، وتكون للاستفهام، وتكون بمعنى الجحد وإن كانت بمعنى الاستفهام.

(أي) (2)، ذكر العوتبي لـ (أي) أربعة معانٍ هي: (معنى الاستفهام، ومعنى الجزاء، ومعنى الخبر، ومعنى التعجب)، ثم ذكر أمثلة على كلّ معنى.

(مهما) (3)، ذكر أنّها بمنزلة (ما) في الجزاء، واستشهد بقوله تعالى: [مهما تأتينا به من آية] الأعراف 132، ثم بسط الكلام في أصلها، عارضاً لآراء العلماء عن ذلك.

(أينما)، يقول العوتبي: "وقال تعالى: [أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً] البقرة 148، أينما حرف لأنّها شرط، وهي من حروف الجزاء، تقول: أينما تكن أكن، فتجزم الفعل الأول بأينما وتجعل الفعل الثاني جواب الجزاء "(4).

(متى) (5)، ذكر أنّها تأتي حرف استفهام، ويأتي بأمثلة على ذلك، ثم يذكر أنّها من حروف الجزاء، مثل (مهما ومهمن وأخواتها).

وبعد ذلك كلّه، يذكر أنّ (متى) اسم غير متمكن بإجماع النحاة، ويورد الدليل تلو الدليل على اسميتها.

(مهمن) (6)، ذكر أنّها بمنزلة (مهما) في المعنى، وهي من حروف الجزاء. لقد اختار العوتبي مصطلح (الجزاء) بدلاً من الشرط، ثمّ إنّهُ اعتبر أسماء الشرط حروفاً، واكتفى بسرد أدوات الشرط هذه عارضاً لآراء العلماء دون أن يبدي رأيه بما جاء من أمثلة عليها.

أفعال المدح والذم

(نعم وبئس)، يقول العوتبي: "وقولهم: نعم الرجل أخوك، وإنّه لرجلٌ نِعَمًا، وإنّه لَنَعِيمٌ وهو في المدح، وبئس الرجلٌ أخوك، وهو في الذم، ونعم وبئس حقُّهما أن يكون بعدهما اسمان مرفوعان: الأول مجهول والثاني معروف، وهو المعبر عنه

(1) الإبانة، 252/4

(2) نفسه، 150-148/2

(3) نفسه، 265/4

(4) نفسه، 102/2

(5) نفسه، 269-267/4

(6) نفسه، 266/4

بالمدح والذم... والعرب تُدخل الباء على (نعم وبئس)، تقول: ما زيدٌ بنعم الرجل،
قال:

أَلَسْتَ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ كَذِي الْعَرَفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمَا
وَبُشَّرَ بَعْضَ الْعَرَبِ بَابِنَةَ، فَقِيلَ لَهُ: نِعَمَ الْوَلَدُ هِيَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعَمَ الْوَلَدِ،
نَصَرَهَا رَكَّةً وَبَرُّهَا سَرَقَةً⁽¹⁾.

يُذَكَّرُ أَنَّ الشَّاهِدَ الَّذِي أوردَه العوتبي هنا يستدل به نحاة الكوفة على أنّ دخول
الباء على نعم يدل على اسميتها، لأنّ من خصائص الاسم دخول حرف الجر عليه،
وهو رأي الكوفيين ما عدا الكسائي، وأمّا رأي البصريين فهو أنّهما فعلاّن جامدان
لإنشاء المدح والذم⁽²⁾، وعليه يكون العوتبي قد اختار ما ذهب إليه الكوفيون.

(1) الإبانة، 378/4-379

(2) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، 97/1، مسألة (14)

التعجب

بحث التعجب من الأبحاث التي استوقفت أغلب علماء النحو قديماً وحديثاً، وتحدثوا عنها بإسهاب، إلا أنها في كتاب الإبانة جاءت متكاملة ومتشعبة، ولكن العوتبي لم يوردها في موقع واحد في كتابه إنما بثها في ثناياه وفي مواضع متفرقة بحسب ما تقتضيه المعالجة اللغوية وطريقة ترتيب المعجم⁽¹⁾.

وقد استوفى العوتبي درس التعجب من مختلف نواحيه سواء نقلا عن كتب السابقين له كالعين والكتاب والزاهر وغيرها، أم ساقها عن علم ودراية.

ومن المعلوم أنّ للتعجب صيغا منها ما هو قياسي ومنها ما هو سماعي، وقد أوردها العوتبي بجميع صيغها متفرقة في الإبانة، فمما ذكره من الصيغ القياسية (ما أفعله) قوله: "ومعاني الكلام عشرة: خبرٌ واستخبار واستفهام ودعاء وأمر ونهي وطلب تمنّ وتعجبٌ وعرض. والتعجب: نحو: ما أحسنَ زيداً!"⁽²⁾.

وفي موضع آخر يقول: "والعرب تقول: ما أحسنَ أخاك! فتصغره لأنه على لفظ الاسم، وهو في المعنى على تقطيع المعني"⁽³⁾، فيذكر هنا التصغير في صيغة التعجب.

وفي موضع آخر يقول: "وإذا تعجبوا قالوا: ما أشرّ فلاناً! وما شرّ فلاناً! وما أخيرَ فلاناً وما خيرَ فلاناً! ومخيرَ! وكذلك: ما شدّ عليك كذا...."⁽⁴⁾.

وأما الصيغة الثانية، قوله: "ويقولون في التعجب والتعظيم: يا حسنة رجلاً! ويا نُبله ركباً! أي ما أحسنه وما أنبله...."⁽⁵⁾.

وقد ذكر د. صلاح جرار أنّ العوتبي احتقى بصيغة قياسية ثالثة وهي على وزن (أفعلّ) وقد نقلها العوتبي نقلاً من الزاهر، ومثال ذلك ما ذكره عن لام التعجب، يقول: "ولام التعجب مفتوحة يُنصب ما بعدها، تقول: لظرفُ زيداً! ولحسنَ عمراً!...."⁽⁶⁾

وأما السماعية فقد وردت في أماكن متفرقة ومنها: (الله درك) و (كيف) وقد ذكر العوتبي أنّ من معانيها التعجب، يقول: "كيف حرف أداة ونصب الفاء لئلا يلتقي

(1) يُنظر: صلاح جرار، صيغ التعجب في كتاب الإبانة للعوتبي، ندوة العوتبي الصحاري، جامعة آل البيت، الأردن، 2008، ص1

(2) الإبانة، 54-53/1

(3) نفسه، 334/1

(4) نفسه، 291/3

(5) نفسه، 650/4

(6) نفسه، 176-175/4

الساكنان، ويكون استفهاما ويكون تعجبا ويكون توبيخاً... والتعجب مثل قولك: كيف فعلت كذا وكذا! ومنه قوله تعالى: [وكيف يحكمونك] وعندهم التوراة [المائدة 43]، وهذا تعجب⁽¹⁾. ومن التعجب الذي ذكره العوتبي (أي) يقول: "أي، واعلم أن لأي أربعة معانٍ: معنى الاستفهام ومعنى الجزاء ومعنى الخبر ومعنى التعجب، تقول في التعجب: أي رجل أخوك"⁽²⁾. ومنه أيضا (أوه وأنية ووي وويح ووييس وبخ) ⁽³⁾.

عند دراسة باب التعجب في كتاب الإبانة، يمكن الخروج بالنتيجة التالية: إن العوتبي لم يأت بما هو جديد على صعيد درس التعجب، وإنما استفاد من مجموعة من المصادر اللغوية والنحوية ليضمها في كتاب واحد، بالإضافة إلى تسليطه الضوء على صيغة تعجب نادرة الاستخدام هي (لَفْعَلٌ)، وذكره أكبر عدد من صيغ التعجب السماعية ⁽⁴⁾.

أما قول العوتبي: "والعرب تقول: ما أحيسن أخاك! فتصغره لأنه على لفظ الاسم، وهو في المعنى على تقطيع المعنى"⁽⁵⁾.

يبدو أن العوتبي بتصغيره فعل التعجب قد ذهب مذهب الكوفيين في جعل (أفعل) التعجب اسما، بينما ذهب البصريون إلى أنه فعل⁽⁶⁾. وقد فصل فيها أبو البركات الأنباري تفصيلا طويلا، وانتصر في النهاية لرأي البصريين، ولا مجال لنا هنا أن نفصل فيها. ويرى الباحث في الحجة التي قدمها البصريون عن تصغير (أفعل) التعجب، حجة مقنعة، فيقولون: "والوجه الثالث: إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبهه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً..."⁽⁷⁾.

وعليه فإنّ الراجح لدى الباحث اعتبار (أفعل) التعجب فعلا جامداً، والله أعلم.

المبحث الثالث: المفردات و الحروف

ذكر العوتبي كثيراً من المفردات وشرحها وبين الآراء المختلفة فيها، ولكنّه لم يتبع منهجاً معيناً في ذكرها، رغم أنه حاول أن يرتب أبواب كتابه على حروف

(1) الإبانة، 193/4

(2) نفسه، 149-148/2

(3) يُنظر: صلاح جرار، مرجع سابق، ص7-8

(4) المرجع نفسه، ص10

(5) الإبانة، 334/1

(6) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج1/ص120، مسألة (15)

(7) المصدر نفسه، ج1/ص131

المعجم، لكنّه كان يقدم حروفاً على أخرى، دون بيان السبب، لذلك سأقوم في هذا المبحث بعرض هذه المفردات المتناثرة في (الإبانة)، وسأرتبها على حروف المعجم، مقتدياً بصنعة ابن هشام في (المغني)، والله الموفق لذلك. وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بذكر بعض المفردات في مواضيعها الرئيسية كالظروف والشرط والعطف وغيرها فلا ضرورة لذكرها هنا.

(الألف)، أفرد العوتبي لحرف الألف باباً واسعاً، تحدث فيه عن جميع أنواع الألفات والهمزات في العربية، فذكر أنّ الألفات تكون في أوائل الأسماء وأوائل الأفعال، يقول: "فالتّي في أوائل الأسماء تنقسم على أربعة أقسام: ألف أصل، وألف وصل، وألف قطع، وألف استفهام"⁽¹⁾، يبدأ بتفصيل الكلام بهذه الألفات، وما يهمنا هنا (ألف الاستفهام)، فيعرض لمجموعة من الأمثلة التي تدل على ألف الاستفهام، كقوله تعالى: [أطلع الغيب] مريم78، ونحو قوله تعالى: [أنذرتهم] البقرة6، كما ذكر أنّ من علامات ألف الاستفهام دخول (أم)، يقول: "وقال آخر:

تظاللتُ فاستشرفته فوجدته فقلت له أنت زيد الأرقام.

هذه ألف الاستفهام، وأما رثها أم لا بدّ منها، فإذا كانت ألف الاستفهام لم يحتاجوا معها إلى (أم)، وربما أسقطت ألف الاستفهام استغناء عنها لأنّ (أم) دلالتها، نحو قول امرئ القيس:

تروح مع الحيّ أم تبترك وماذا يضيرك لو تنتظر

أراد: أتروح، فحذفها استغناء عنها وبمعرفة موضعها في المعنى"⁽²⁾، وذكر أمثلة كثيرة من الشعر والقرآن على جواز حذف ألف الاستفهام.

وذكر أنّها قد تأتي بلفظ الاستفهام ويراد بها معنى غير الاستفهام، يقول: "وقد يجيء الألف في لفظ الاستفهام وليس باستفهام، ولكنه تقرير وإيجاب، قال الله عزّ وجلّ: [أتجعلُ فيها من يفسدُ فيها] البقرة30، وهذا من الملائكة عليهم السلام بمعنى الإيجاب، أي أنّك ستفعل، وقال جرير:

ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح.

فأوجب ولم يستفهم، ولو كان استفهاماً ما كان مدحاً"⁽¹⁾. ولم يذكر سوى هذين المعنيين لهمزة الاستفهام، في حين أنّ ابن هشام ذكر ثماني معانٍ يخرج إليها الاستفهام.

(1) الإبانة، 69/2

(2) نفسه، 75/2

(أم)⁽²⁾، ذكر العوتبي أنّها حرف استفهام، وتكون بمعنى (بل)، وتكون حرف عطف بمعنى (الواو)، وذكر أنّها تكون زائدة، وتكون صلة، ثم يورد مجموعة من الأمثلة على كلّ نوع من الأنواع التي ذكرها.

(أما وإما وأما)⁽³⁾، ذكرها العوتبي بعنوان واحد، فبدأ بالحديث عن (أما)، فيذكر أنّها استفهام وجدد، نحو (أما عندك زيد؟)، ثم يذكر أنّها تكون توكيداً لليمين، وأنّها تأتي بمعنى (ألم)، وبعد أن يورد مجموعة من الأمثلة عليها ينتقل ليتحدث عن (إما) فيذكر أنّها للتخيير بين أمرين، كما ذكر أنّها تأتي بمعنى (أو)، ويذكر مثلاً على ذلك (رأيتُ إما زيدا وإما عمراً) ويقصد الشك بمن يكون الجائي، وذكر من معانيها (إن) ويقصد الشرطية الجازمة، ثم ينتقل للحديث عن (أما) بفتح الألف، فيذكر أنّ خبرها ملازم للفاء، كما بين سبب فتح ألفها وذلك للتفريق بين (إما وأما) في الكلام، ثم يذكر أدلة ما ذهب إليه. ثم يعرض لمسألة قولهم (أما بعد)، وهي في معظمها منقولة من كتاب الزاهر.

(ألا وإلا)⁽⁴⁾، ذكر العوتبي أنّ ألا بالتشديد مكونة من (أن ولا).

وفصل الحديث أكثر بـ(إلا) فذكر أنّها حرف تحقيق بعد جحد، وتكون للاستثناء، وتكون بمعنى (ما ولكن)، كما تكون بمعنى (إلا أن تكون)، وتكون للتحقيق وأظنه يقصد (الحصر)، ويضرب أمثلة منها، وقوله تعالى: [وما أمرنا إلا واحدة] الأنبياء:3، وهي هنا أداة حصر، كما ذكر أنّها تكون بمعنى (الواو)، ويذكر قراءة: [لا يحبُّ الله الجهرَ بالسُّوءِ من القولِ إلا من ظلم] النساء:148، وجازه (ومن ظلم). وذكر أنّها تكون بمعنى (ولكن)، ويذكر قوله تعالى: [ثم رددناه أسفلَ سافلينَ إلا الذين آمنوا] التين:5-6، مجازه ولكن.

ذكر العوتبي مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، عندما جعل (إلا) بمعنى الواو، فكان لا بد من الإشارة إلى هذا الخلاف، ثم عرض موقف العوتبي منه، فيقول: "إلا حرف تحقيق بعد جحد، وتكون أيضاً استثناء، كقولك: ما رأيتُ إلا زيدا، وتكون إيجاباً لشيء يُؤكد فيكون معناها معنى (ما ولكن)..... وتكون إلا بمعنى إلا أن تكون، قال الله عزّ وجلّ: [ما فعلوه إلا قليلاً منهم] النساء:66، مجازه إلا أن يكون قليلاً

(1) الإبانة، 77/2

(2) نفسه، 82/2

(3) نفسه، 97-89/2

(4) نفسه، 101-97/2

منهم. وقال تعالى: [لو كان فيهما] * (آلهة إلا الله) [الأنبياء 22، مجازة إلا أن يكون الله..... وتكون إلا بمعنى الواو، فتقول: كلُّ يموت إلا زيدٌ وعمرو، والمعنى زيدٌ وعمرو، وقد قرئ [لا يُحبُّ الله الجهرَ بالسوءِ من القولِ إلا من ظلم] النساء 148، ومجازه: ومن ظلم... ويكون إلا وغير بمعنى ولكن، وقوله تعالى: [ثمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا] التين 5-6، مجازة ولكن الذين آمنوا لأنه لا يستثنى الشيء إلا من جنس الشيء..... وكلّ ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكرٍ إلا والابتداء به قبيح إلا في سورة الأنفال: [إلا تفعلوه تكلن فتنة في الأرض] الأنفال 73، وفي سورة التوبة: [إلا تنفروا يُعذبكم عذاباً أليماً] التوبة 39، و [إلا تنصروه] التوبة 40" (1).

ذكر النحاة أنّ (إلا) تأتي عدة أقسام هي:

الأول: حرف استثناء، وقال به جميع النحاة، الثاني: أن تكون بمنزلة غير، والثالث: أن تكون عاطفة بمعنى الواو، والرابع: أن تكون زائدة (2).

ولا خلاف بين النحاة على أن تكون (إلا) حرف استثناء، وأمّا اعتبار (إلا) بمعنى (الواو) فقد اختلف فيه بين البصريين والكوفيين، فقد "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلا) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو" (3) وقد ناقش هذه المسألة أبو البركات الأنباري بالتفصيل في الإنصاف، وانتصر لرأي البصريين على اعتبارها حرف استثناء.

وقد تبع العوتبي الكوفيين في مجيء (إلا) بمعنى الواو، مستشهداً بقراءة ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك وغيرهم في الآية [ومن ظلم]، باعتبار (إلا) بمعنى الواو، وهو ما رفضه كثير من العلماء على اعتبار أنّ (إلا) هنا من الاستثناء المنقطع يقول ابن جني: "قال أبو الفتح: ظلم وظلم جميعاً على الاستثناء المنقطع، أي لكن من ظلم فإن الله لا يخفى عليه أمره" (1)، فيكون مجازة هنا: لكنّ المظلوم يجهر بالسوء، يوضحها الفراء بشكل أدق فيقول: "لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول، إلا المظلوم... (2).

أمّا قوله: (وكلّ ما في كتاب الله عزّ وجلّ من ذكرٍ إلا والابتداء به قبيح إلا في سورة الأنفال: [إلا تفعلوه تكلن فتنة في الأرض]) والآيات التي ذكرها، فكلام

(*) في كتاب الإبانة، [لو كان فيها آلهة إلا الله]، والصحيح ما أثبتناه.

(1) الإبانة، م 2، ص 97-101

(2) يُنظر، ابن هشام، معني اللبيب، ج 1/ص 83. والمرادي، ص 510، والمالقي، ص 85

(3) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج 1/ص 230، مسألة (35)

(1) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق، ص 203

(2) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 3/ص 293

العوتبي هذا صحيح لأنّ (إلا) فيها مكونة من (إن) الشرطية و (لا) النافية، فيكون الإعراب في هذه الآيات: إن شرطية جازمة، ولا زائدة، وتفعلوه فعل الشرط، والله أعلم.

(إي وأي)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنّ (إي) بكسر الهمزة هي حرف جواب بمعنى (نعم)، كما ذكر أنّ (أي) تفسيرية.

ومن الأدوات ما ذكرها على حرف (الباء):

(الباء)، يقول العوتبي: "والباء تُجعلُ على وجوه، فمنها أن تدلّ على السبب كقولهم: القوة بالله... ومنها أن تدلّ على المحل، كقولهم: بوجه فلان آخر، ومنها أن تكون للمجازاة، كقولك: أكرمك بإحسانك.... وتكون للبدل قال الأعشى:

على أنّها إذ رأنتي أفا دُ قالت لما قد أراه بصيرا

أي: هذا بذاك..... والعرب تؤكد كلامها بالباء.."⁽⁴⁾.

وهناك من المفردات والحروف التي ذكرها العوتبي، تأتي على حرف الباء، منها: (بل)⁽⁵⁾، يقول العوتبي: "وهي حرف تحقيق، وتنقسم على ثلاثة أقسام، يكون حرف نسق استدراكاً للكلام، ويكون لتترك الكلام وأخذ في غيره، ويكون في معنى رُبّ"، كما ذكر أنّها تكون بمعنى الجواب (بلى) إذا ألحقت بألف مقصورة، وذكر أنّها قد تأتي بمعنى (بل).

(بلى)⁽⁶⁾، ذكر العوتبي أنّها، حرف جواب بعد جحد بمنزلة (بل)، ويذكر الأمثلة والأدلة على ذلك من القرآن الكريم والشعر.

(بيد)⁽¹⁾، ذكر العوتبي لها معنى واحد، وهو أن تأتي بمعنى (غير)، في حين ذكر لها ابن هشام⁽²⁾ لغتين، أن تكون بمعنى (غير) وبمعنى (من أجل).

فقد جعل العوتبي هنا فتح الجيم في (جَيْر) أكثر استخداماً في حين نجد أنّ أغلب النحاة جعلوا الكسر هو الأكثر، في حين قال المرادي: "جَيْر بكسر الراء

(3) الإبانة، 150/2

(4) نفسه، 210/2

(5) نفسه، 213-212/2

(6) نفسه، 214/2

(1) الإبانة، 224/2

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 132/1

وفتحها، والكسر أشهر"⁽⁴⁾، في حين لم يرجح ابن هشام الأكثر استخداماً فيها، يقول:
"جَيْرُ بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف"⁽⁵⁾.

ومنها ما يأتي على حرف (الحاء):

(حاشا)⁽⁶⁾، ذكر العوتبي أنها كلمة لخفض ما بعدها، وربما تنصب، فيذكر أنّ
الخفض فيه قولان: أحدهما: بإضمار اللام، لكثرة صحبتها (حاشى)، والآخر: أنها
أشبهت الاسم لما لم يأت منها فاعل. وذكر أنّ بعض العرب تُسقط ألفها فتقول (حاشن)
كما في قراءة: [قُتلَ حاشَ لله] يوسف 51، وقد مرّت في حديثنا عن القراءات.

(حتى)⁽⁷⁾، ذكر العوتبي أنّ لها مواضع شتى، ولم يذكر عدد هذه المواضع،
فذكر أنها تكون حرف غاية تجر ما بعدها، ثم ذكر أنها إذا وصلت بشيء كان الخيار
في (الرفع والنصب والجر)، ويورد مثال السمكة على ذلك (أكلت السمكة حتى رأسها
ورأسها ورأسها)، وذكر أنّها تكون بمنزلة (الفاء والواو)، وذكر قول الفراء في قول
الشاعر:

كأنّ الناسَ تَمُرُّ حتى عواتق لم تكن تدع الحجالا

حيث أجاز الفراء في العواتق ثلاثة أوجه: الخفض بـ(حتى)، والنصب على النسق
والرفع على معنى التأخير، ثم ذكر أنّه يجوز القول (ضربتُ زيدا حتاه مرجوم).
فالعوتبي يعرض لمواضع حتى عرضاً، مستشهداً على ذلك بالقرآن الكريم أو
بالشعر العربي، دون أن يرجح رأياً على رأي.

(4) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص433

(5) ابن هشام، المغني، مصدر سابق، 138/1

(6) الإبانة، 5/3

(7) نفسه، 396-393/2

ومنها ما يأتي على حرف (الخاء):

(خلا)، ذكر العوتبي أولاً معانيها اللغوية، ثم قال: "و خلا لفظة يُستثنى بها، وهي تخفض وتنصب، تقول: ما في الدار أحدٌ خلا زيدٍ وزيداً، نصبٌ وجر، فإذا قلت: ما خلا نصبت، لأنه قد بين الفعل... قال لبيد:

ألا كلَّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ
فنصب بـ(ما خلا) ⁽¹⁾، وهذا ما جاء في كتب النحاة أيضاً.

ومنها ما يأتي على حرف (السين):

(سوف)، يقول العوتبي: " سوف تأكيد للاستقبال، وكذلك سأفعل، ومعناهما تأكيد لفعل مستقبل. وفي سوف أربع لغات: - سوف يعطيك، وسيعطيك، وسو يعطيك، وسف يعطيك.

وفي حرف ابن مسعود ⁽²⁾: [ولسيعطيك ربك] الضحى5، ويعطيك حرف مستقبل يقصد (السين)، والكاف اسم محمد صلى الله عليه وسلم، وأهل الحجاز يقولون: سو ترى، وسو تعملون، يطرحون الفاء.

والذين قالوا: سترون، وستعلمون، يطرحون الفاء والواو جميعاً ⁽³⁾.

في هذه المسألة يوافق العوتبي رأي الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن السين متقطعة من سوف بدليل ما ذكره من قراءة ابن مسعود، وما ذكره من لغة أهل الحجاز في سوف، وهذا خلافاً للبصريين الذين اعتبروا السين أصل بذاتها مختلفة عن سوف ⁽⁴⁾.

وردّ البصريون على كلام الكوفيين، بأن ما رووه عن العرب " إنما أفرد بها بعض الكوفيين، فلا يكون فيها حجة، وإن صحّت هذه الرواية عن العرب في (سو وسف ..) فهو من الشاذ الذي لا يُعبأ به لقلته... ⁽⁵⁾.

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة، لما أدلتهم من إقناع وقرب من الصواب، والله أعلم.

(سي): يقول العوتبي: " ومعنى سيما، أي مثلما وهو قولك سواء، قال امرؤ القيس:

ألا ربُّ يومٍ لكٍ منهمنٌ صالحٌ ولا سيِّما يومٌ بدارةٍ جُلجُل.

(1) الإبانة، 21/3

(2) يُنظر القراءة، معاني القرآن، للفراء، ج3/ص274

(3) الإبانة، 262/3

(4) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج2/ص180، مسألة (92)

(5) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج2/ص181

ولا سيما: ولا مثلما، وتروى: سِيِّمًا يَوْمَ، بالجر، وهو أجود، لأنَّ (ما) زائدة. ومن رفع جَعَلَ (ما) اسماً، كأنه قال: ولا سِيِّ الذي هو سِيِّ منصوبٌ⁽¹⁾.

اختلف النحاة في جعل (لا سيما) من أدوات الاستثناء، فجعلها بعضهم من أدوات الاستثناء " فعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفراسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء"⁽²⁾، وقد اعترض كثير من النحاة على اعتبارها من أدوات الاستثناء، فذكر السيوطي: "والصحيح أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء"⁽³⁾، كما في قول الرضي الأستراباذي: "وأما (لا سيما) فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنَبَّهٌ على أوليته بالحكم المتقدم، وإنما عُدَّ من كلماته، لأنَّ ما بعده مخرج عمّا قبله من حيث أوليته بالحكم"⁽⁴⁾، فالرضي يعترض على اعتبار (لا سيما) من ألفاظ الاستثناء الحقيقي، وقد ذكر هذا الرأي أيضا ابن مالك بقوله: "ومن النحويين من جعل (لا سيما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح، لأنَّ أصل الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها"⁽⁵⁾.

والقول الأدق في (لا سيما) أنها مؤلفة من (لا) النافية للجنس و (سيِّ) بمعنى (مثل) و(ما) وهي تركيب يؤتى به لترجيح ما بعدها على ما قبلها في حكم مشترك بينهما نحو: (أحبَّ العاملين ولا سيما المخلصين).

أمَّا الاسم بعد (لا سيما) فله أحوال مختلفة من الإعراب هي:

الأول: إذا كان الاسم بعدها نكرة جاز فيه (الجر والرفع والنصب)، أمَّا الجر "فبإضافة (سيِّ) إليه، و(ما) زائدة، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها"⁽⁶⁾، وهو أرجحها⁽⁷⁾.

وأما الرفع "على أنه خبر لمضمر محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ، أو لا مثل شيء هو يومٌ"⁽⁸⁾، وهو أقل من الجر⁽⁹⁾.
وأما النصب فقد اختلف النحاة فيه، ولخصه السيوطي بقوله "فقليل: إنَّه على التمييز

(1) الإبانة، 251/3

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج2/ص216

(3) المصدر نفسه، ج2/ص217

(4) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج2/ص134

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج2/ص318

(6) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج2/ص135

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1/ص160

(8) المصدر نفسه، ج1/ص160

(9) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج2/ص135

و(ما) نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً، وقيل: إنه على الظرف، و(ما) بمعنى الذي، وهو صلة لها..... وقيل: إنَّ (ما) حرف كافٍ لـ(سيّ) عن الإضافة، والمنصوب تمييز... واستحسنه ابن مالك والشلوبين، وقيل: إنها كافة، وهو ظرف، قاله ابن الصائغ، أي: ولا مثل ما كان لك في يوم...⁽¹⁾. وأرجح حالات نصب الاسم بعد (لا سيما) - لدى الباحث - هو اعتبار (سيّ) اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، و(ما) زائدة كافة لـ(سيّ) عن الإضافة، والاسم بعدها تمييز لـ(سيّ).

الثاني: إذا كان الاسم الذي بعد (سيّ) معرفة جاز رفعه وجره⁽²⁾ على الوجهين السابقين، وامتنع نصبه لأنّ من شروط التمييز أن يكون نكرة. وقد ذهب العوتبي في هذه المسألة ما اختاره الجمهور من اعتبار الجر في الاسم الذي بعد (سيّ) هو الأرجح بين الأقوال، وهو الصواب، والله أعلم. ومنها ما يأتي على حرف (العين):

(عسى)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنها تأتي على لغات (عَسَى، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْنَا، وَعَسَيْنَا، وَعَسَوَا، وَعَسَيْنُ)، ثم ذكر قول أهل النحو، باعتبار (عسى) فعلا ناقصاً، لأنّه لا يكون منه (فاعل) وغيره، كما ذكر أنّ من العرب من يثني ويجمع (عسى)، وقد عرض لرأي الفراء، فنقل عنه، قراءة عبد الله: [عَسِيوا أن يكونوا خيراً منهم] الحجرات⁽⁴⁾، ثم يذكر أنّ (عسى) تكون رجاءً و يقيناً، وأنها تكون مصاحبة لـ(أنّ)، ذاكرة أمثلة من القرآن والشعر.

ومنها ما يأتي على حرف (القاف):

(قد)⁽⁵⁾، ذكر أنّها حرف يُوجب به الشيء (تحقيق)، كما ذكر أنّها تشبه (ربّما) فتكون عندها للشك، وذكر أنّها حرف انتظار لجواب، وذكر أنّها مثل (قط).

(قط)⁽⁶⁾، ذكر أنّها تكون مثل (قبلُ وبعدُ) وهي للأبد الماضي في قولهم: (ما رأيتُ مثله قطُّ)، أمّا التي مع العدد (عشرون قطُّ) فهي مجرورة فرقا بين الزمان والعدد، وذكر أنّها بمعنى (حسبُ) وطاؤها ساكنة لأنها بمنزلة (بلٌ وهلٌ)، وذكر أنّ بعض العرب تضيفها إلى نفسها (قطني)، ويستشهد من الشعر على ذلك.

(1) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج2/ص217-218

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1/ص160

(3) الإبانة، 490/3

(4) يُنظر القراءة، معاني القرآن للفراء، 72/3

(5) الإبانة، 696/3

(6) نفسه، 26/4

ومنه ما يكون على حرف (الكاف):

(الكاف)⁽¹⁾، ذكر العوتبي أنها تكون صلة لكلام قبلها، وتكون للتشبيه، وذكر عدة مسائل حول حركة الضمير الكاف، من هذه المسائل، يقول العوتبي: "إنَّ الكاف إنما يستوي فيها الجرّ والنصب، إذا قلت: هذا غلامُك وضربُك، ففتحت الكاف في موضع الجرّ والنصب.... لأنَّ النصب شريك الجرّ في قولك: رأيتُ رجلين، ومررتُ برجلين. فلما اشترك النصب والجرّ في الباء اشتركا أيضاً في كاف الإضمار. واعلم أنّه لا يجوز في (عليكم) كسر الكاف لأنها حاجز حصين بين الياء والميم، فلا تقلب الضمة كسرة، وقد رُوِيَ عن بعض العرب: عليكم ولِكُمْ، ولم يُلتفت إلى هذه الرواية، وأنشد:

وإنّ قال مولاَهُم على كلّ حادثٍ من الأمرِ رُدُّوا فضلَ أحلامِكُمْ رُدُّوا
" (2). وقد ورد هذا الشاهد في (المقتضب) واستشهد به المبرد في باب (إضمار جمع المذكور)، يقول: "وهذا خطأ عند أهل النظر"⁽³⁾، فيما اعتبرها سيبويه لغة رديئة، يقول: "وهي رديئة جداً، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة:

وإنّ قال مولاَهُم على كلّ حادثٍ من الأمرِ رُدُّوا فضلَ أحلامِكُمْ رُدُّوا"⁽⁴⁾.
(كي)⁽⁵⁾، ذكر أنها حرف جر، وحرف نصب، وجوّز مجيء الفعل الذي قبلها ماضياً ودائماً، كما لا يجوز جعلُ الفعل بعدها لا ماضياً ولا دائماً.

(كم)⁽⁶⁾، ذكر أنّ لها معنيين (الاستفهام والخبر)، ثم ذكر أمثلة على كلّ واحدة منهما، مبيناً الفرق، كما ذكر زعم الفراء من أنّ العرب جعلتها للإخبار عن كثير و(رُبّ) للإخبار عن قليل، وذكر أنّ فيها لغات هي (كم وكائن وكأين وكئين وكأُن).
(كذا)⁽⁷⁾، ذكر أنّ الكاف للتشبيه، و(ذا) اسم يشار إليه، مستشهداً بقول الشاعر:

تظلمني مالي كذا ولوى يدي لوى يدهُ الله الذي هو غاليه

ولم يذكر العوتبي لها غير هذا المعنى، في حين ذكر النحاة أنها تأتي على ثلاثة أوجه هي: أحدها: مركبة من كاف التشبيه وذا اسم الإشارة، وهذا الذي ذكره العوتبي،

(1) الإبانة، 83/4-86

(2) نفسه، م86/4-87

(3) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 405/1

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 197/4

(5) الإبانة، 93/4

(6) نفسه، 87/4

(7) نفسه، 98/4

والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، والثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد⁽¹⁾.

(كلا)⁽²⁾، ذكر العوتبي أنها حرف (ردع وزجر)، ثم عرض لأقوال العلماء فيها (الفراء والأخفش وابن الأنباري وأبو العباس) دون أن يرجح بين أقوالهم.

(كلا وكتا)⁽³⁾، ذكر أنه اسم يجمع الأجزاء، وأن اشتقاقه من (كل)، ثم يذكر أن كل يقال للجميع وللبعض، ويضرب أمثلة على ذلك، وأنها كل- لا تقع إلا على نكرة، ثم يعود يتحدث عن (كتا) ويذكر أنها علامة تأنيث لكل، وذكر أن (كلا) واحد يقع على الاثنين في المعنى، ولا يُضاف أبداً إلا إلى اثنين لأن معناه معنى المثنى... ليعود ليتحدث عنهما في موضع آخر كأنه أدرك أنه لم يستوف الكلام بهما فأراد أن يفعل ذلك، ولكنه كرر الكلام نفسه مستشهداً ببعض الآيات وأبيات الشعر المختلفة.

(كيف)، يقول العوتبي عن (كيف): "حرف أداة، ونصب الفاء لنلا يلتقي الساكنان، ويكون استفهاماً، ويكون تعجباً، ويكون توبيخاً"⁽⁴⁾، ثم يذكر أمثلة على كل نوع، ويقطع الكلام ليعود ليتم الحديث عنها في موضع آخر، كأنه أراد أن يستوف ما فاتته من حديث عنها، يقول: "كيف: اسم غير متمكن وقيل حرف، والأول أجود، والدليل على أن يكون مع الاسم وتحتها فائدة؟ نحو قولك: كيف زيد؟ وتسكت، فلو كان حرفاً لما جاز ذلك، كما لا يجوز: هل زيد؟ وتسكت، والدليل على أنه ليس بفعل أنه ليس في أبنية الأفعال على هذه البنية معروفة، ودليل آخر وهو أن القائل يقول: كيف زيد؟ والجواب: صالح، فيكون الجواب اسماً مثله، ولو كان حرفاً لما كان الاسم جواباً له..."⁽⁵⁾.

كيف اسم باتفاق العلماء ولا خلاف في هذا، إلا أن بعضهم ذكر أنها قد تجيء حرف عطف، يقول السيوطي: "وأثبت هشام العطف بكيف بعد النفي، نحو: (ما مررتُ بزیدِ فكيف عمرو) وقال سيبويه: وهو رديء لا تتكلم به العرب، قال أبو حيان: ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف،

(1) يُنظر: ابن هشام، المغني، مصدر سابق، 211/1

(2) الإبانة، 91/4

(3) نفسه، 89/4، 163/4

(4) نفسه، 93/4-95

(5) نفسه، 164/4

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين، قال ابن بابشاذ^(*): ولم يقل به منهم إلا هشام^(*) وحده⁽¹⁾.

وقد أورد ابن هشام قول بعض النحاة في هذا، إذ قال: "زعم قوم أنّ كيف تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه:
إذا قلَّ مألُ المرءٍ لانتُ قناتُهُ وهانَ على الأدنى فكيفَ الأبعادِ
وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أنّ الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الأبعاد..."⁽²⁾.
وقد اختار العوتبي ما اختاره الجمهور من أنّ (كيف) اسم، والقول بحرفيتها هو خاطئ بأدلة النحاة⁽³⁾، والله أعلم.

ومنه ما يكون على حرف (اللام):

(لا)⁽⁴⁾، ذكرها العوتبي في باب منفصل ذكره بـ(حرف لا)، وجعلها بعد أن أتم الحديث عن حرف الهاء، فذكر أنّ (لا) تكون حرف نفي، وتكون للنفي ويُعطف بها، وذكر قول الخليل بأنها تأتي زائدة، وأنها قد تحذف من الكلام، وأنها تأتي بمعنى (لست)، وذكر قول الفراء بأنها قد تكون بمعنى (غير) في قوله تعالى: [ولا الضالين]الفتحة⁷، كما ذكر قول أبي عبيدة بأنها من حروف الزوائد لتتميم الكلام، ثم ذكر الخلاف بين الكسائي والفراء في قول الشاعر:

* في بئرٍ لأحورٍ سرى وما شعرٌ *

فذكر الكسائي أنّ (لا) صلة فيما أنكر الفراء أن تكون كذلك، وإنما جحد محض، ولكنّ العوتبي لم يرجح أحد القولين.

كما ذكر أنّ العرب تقدم (ألا) عليها في استفتاح الكلام (ألا لا)، وذكر أنّها قد تكون بمعنى (لم) في قوله تعالى: [فلا صدقٌ ولا صلّى]القيامة³¹، بمعنى لم يصدق، وذكر أنّ العرب تسقطها وتريد الإثبات وتثبتها وتريد الإسقاط، وذكر أنّ العرب تجعل (لا) مع

(*) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ ابن داود بن سليمان بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي المصري (ت 469 أو 454هـ)، يُنظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 17/2

(*) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أبرز أصحاب الكسائي... توفي سنة 209هـ، يُنظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 2/ص328

(1) السيوطي، *مع الهوامع*، مصدر سابق، ج3/ص149

(2) ابن هشام، *معني اللبيب*، ج1/ص232

(3) يُنظر الأدلة في المغني، ج1/ص229

(4) الإبانة، 616-611/4

القسم صلة، ثم يطرحونها لكثرة دور القسم في كلامهم، وذكر أنّ العرب لا تقول (لا) وحدها، حيث تتبعها بأخرى.

وقد نقل عن (الزاهر) إعراب (لا إلهَ غيرُكَ)، يقول: "قال أبو بكر: فيه أربعة أوجه في النحو..."⁽¹⁾، كذلك فعل في إعراب (لا حولَ ولا قوة إلا بالله)⁽²⁾.

(لات)⁽³⁾، ذكرها في مواضع متفرقة من الإبانة، وقد نقل ما كتبه ابن قتيبة فيها.

(لو)، يقول العوتبي فيها: "حرف أمنية، كقولك: لو قدم زيد لود لنا كذا، وقد يكتفي بهذا عن الجواب، قال الله تعالى: [لو أنّ عندي ما تستعجلون به لتقضي الأمر] الأنعام 58.

وقد تكون (لو) موقوفة بين نفي وأمنية، كقولك: لو أكرمتني، أي لم تكرمني، ويكون جواب لو بلام إلا في اضطرار الشاعر، قال:

فلو أنّ جُرماً رماحُهُم نطقْتُ ولكنّ الرماحَ أجزتِ

فلم يجيء باللام..... وأشبه ذلك، يكتفي بالكلام دون ردّ الجواب لأنّ (لو) لا تجيء إلا وفيها ضمير جوابها، فإنّ أظهرت أو لم تظهر فكلّ حسن، قال امرؤ القيس:

فلو في يومٍ معركةٍ أصيبوا ولكنّ في ديار بني مريّنا

أي لو في يوم معركة أصيبوا لكان أسهله، فحذف الجواب..... وجواب لو بالفاء منصوب، ومنه قوله تعالى: [لو أنّ لي كرةً فأكون من المحسنين] الزمر 58 " (4).

ذكر النحاة أنّ (لو) تأتي على أربعة مواضع⁽⁵⁾، فيما ذكر ابن هشام أنّ لها خمسة أوجه⁽⁶⁾. نذكرها بإيجاز: الأول أن تكون حرف امتناع لامتناع، وهو قول النحويين كلهم، الثاني: أن تكون حرف شرط بمنزلة (إنّ) إلا أنّها لا يُجزم بها كما يُجزم ب(إنّ)...، الثالث: أن تكون تمنياً بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل...، الرابع: أن تكون حرف تقليل بمنزلة (رُبّ) في المعنى...، والخامس: أن تكون للعرض.

(1) الإبانة، 617/4

(2) نفسه، 630/4

(3) نفسه، 309/2، 192/4، 618/4

(4) نفسه، 189-188/4

(5) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص272، و المالقي، رصف المباني، مصدر سابق، ص289

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1/ص284

وقد اختار العوتبي ذكر (التمني)، واختلف النحاة في (لو) التمني على أقوال:
 القول الأول: أنها قسم برأسها فلا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها
 بجواب منصوب كجواب لبيت، وقال به ابن الضائع وابن هشام الخضراوي⁽¹⁾.
 والقول الثاني: أنها (لو) الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين
 جوابين: جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام، وزعم المرادي أنه "الصحيح لأنَّ
 جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قول الشاعر:

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كئيبٍ فَنُخِرَ بالذئابِ أيُّ زيرٍ⁽²⁾

والقول الثالث: إنها المصدرية، وهو قول ابن مالك⁽³⁾.

أما وبعد مناقشة الآراء حول (لو) التمني، فيتضح أنَّ العوتبي قد ذهب مذهب
 جمهور النحاة في ذلك ولم يخالف ما جاء به أهل العربية، والله أعلم.

(لوما)، يقول العوتبي فيها: "لوما: بمعنى هلاً، ومنه قوله تعالى: [لوما تأتينا

بالملائكة] الحجر، 7، أي هلاً، قال ابن مُقبل:

لوما الحياءُ ولوما الدينُ عبتُكما ببعضٍ ما فيكما إذ عبتما عوري⁽⁴⁾.

ذكر النحاة أنَّ لـ(لوما) قسمان:

الأول: أن يكون بمنزلة (لولا) حرف امتناع لوجود، فيختص بالأسماء ويرتفع الاسم
 بعده بالابتداء⁽⁵⁾. والثاني: ذكره المالقي، يقول: "اعلم أنَّ (لوما) لم تجيء في كلام
 العرب إلا لمعنى التحضيض.... قال الله تعالى⁽⁶⁾: [لوما تأتينا بالملائكة] الحجر، 7، ولا
 تدخل أبداً إلا على الأفعال لأنَّ التحضيض طلب في المعنى والطلبُ يكون بالفعل، فإنَّ
 جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع"⁽⁷⁾.

وقد ردَّ ابن هشام هذا الرأي بقوله: "وزعم المالقي أنها لم تأت إلا

للتحضيض، ويرده قول الشاعر:

لوما الإصاخةُ للوشاةِ لكانَ لي منْ بَعْدِ سُخْطِكِ في رِضاكِ رِجاءُ"⁽⁸⁾.

(1) ابن هشام، المغني، ج1/296، ويُنظر: المرادي، الجنى الداني، ص289

(2) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص289

(3) نفسه، ص289

(4) الإبانة، 4/189-190

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص305. والمرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص609

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج2/ص85

(7) المالقي، رصف المباني، مصدر سابق، ص297

(8) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص305

فذكر العوتبي والمالقي أنها ترد للتحضيض فقط بمعنى (هلاً)، ولم يذكر المعنى الثاني، ولكن المرادي يعتبر (لوما) في الحالتين بمعنى لولا يقول: "وحكمه في الحالين حكم (لولا)"⁽¹⁾. وقول المرادي هو الصحيح، والله أعلم.

(لولا)⁽²⁾، ذكر العوتبي أنها تكون بمعنى (هلاً)، إذا كانت بغير جواب، وذكر أنها بمعنى (لم) في قوله تعالى: [فلولا كانت قرية آمنت] يونس98، وذكر هذا المعنى الهروي في كتابه (الأزهيّة)⁽³⁾.

(لم)⁽⁴⁾، ذكر العوتبي أنها حرف جزم، وأنها من حروف الجحد.

(لئن)⁽⁵⁾، ذكر العوتبي أنّ (لئن) و(لو) بمنزلة واحدة وأنه ما من موضع فيه (لئن) إلا وتصلح فيه (لو)، ثم تحدث عن (لئن) فذكر أنّ اللام فيها للقسم، فإذا ظهر الفعل بعدها جزمته.

(لئلا)⁽⁶⁾، ذكر أنّ معناها، (لأن لا) فأدغمت اللام والنون.

(لَمَّا وَلَمَّا وَلَمَّا)⁽⁷⁾، بدأ العوتبي بـ(لَمَّا) فذكر أنها بمعنى (الذي) في قوله تعالى: [مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ] البقرة97، أي: الذي، ثم ذكر (لَمَّا) وأنها بمعنى (ما) واللام صلة، وذكر من ذلك: [لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ] البقرة74، أي: ما يتفجر، ثم تحدث عن (لَمَّا) وذكر أنها بمعنى (إلا) والميم صلة وذكر قول ابن خالويه في قوله تعالى: [إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ] الطارق4، وذكر أنّ (لَمَّا) تكون بمعنى (لم) والألف صلة، ومن الشواهد التي ذكرها، قوله تعالى: [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ] آل عمران142، أي: لم ير الله الذين جاهدوا منكم... وذكر أنّ (لَمَّا) بمعنى (حين) في قوله تعالى: [وَقَوْمَ نوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا] الفرقان37، وذكر أنّ العرب تُضمّر جواب (لَمَّا).

ومنه ما يكون في حرف (الميم):

(ما)⁽⁸⁾، ذكر العوتبي أنّ (ما ومَنْ) أصلهما واحد، وذكر أنها تكون جحداً وجزاءً وصلةً واسماً غير آدمي، ويأتي بأمثلة على كل منها، ويفصل العوتبي في إعراب قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] البقرة26،

(1) المرادي، الجني الداني، مصدر سابق، ص609

(2) الإبانة، 190/4

(3) الهروي، الأزهيّة، مصدر سابق، ص169

(4) الإبانة، 182/4

(5) نفسه، 180/4

(6) نفسه، 182/4

(7) نفسه، 185-184/4

(8) نفسه، 262-254/4

حيث يذكر آراء العلماء فيها (الفراء والزجاج، وابن الأنباري..) وكلنّ العوتبي لم يرجح قول أحدهم أو يشير إلى أنه يميل إلى قول معين، واكتفى بسرد آرائهم وتعليقاتهم.

ومن ما جاء على حرف (النون):

(نَعَمْ)⁽¹⁾، ذكر العوتبي أنّ (نَعَمْ وَنَعِمٌ) لغتان معناهما الإعراب لما يسأل عن المسؤول (حرف جواب)، ثم يأتي بأدلة على مجيء (نَعَمْ) بكسر العين من أحاديث وأقوال للصحابّة.

ومن ما جاء على حرف (الهاء):

(الهَاء)⁽²⁾، ذكر العوتبي أنّ الهاء تأتي على ثمانية معاني هي: هاء التأنيث، نحو قائمة، وهاء الاستراحة، نحو: كتابيه، وهاء الندبة، نحو: أزياده، وهاء المبالغة، نحو: علامة، وهاء السحنة، نحو: شبه، وهاء الإشارة، نحو: هذا وهذه، وهاء بدل الاستفهام ذكرها الخليل (هأنتم)، وهاء حرف يستعمل في المناولة (هَاءَ وَهَآءَ).

(هَلْ)⁽³⁾، ذكر العوتبي أنّها حرف استفهام، نحو: هل كان كذا؟، وذكر أنّها قد تخرج إلى معانٍ منها: أن تدخلها في معنى التعزير والتوبيخ، نحو قوله تعالى: [هل لكم ممّا ملكت أيمانكم من شركاء] الروم28، وذكر أنّ المفسرين يجعلونها بمعنى (قد) في بعض الآيات نحو: قوله تعالى: [هل أتاك حديث الغاشية] الغشية1، أي: قد أتاك، وذكر قول ابن خالويه: (كل ما في القرآن [هل أتاك] فهو: بمعنى: قد أتاك).

(هَلَا)⁽⁴⁾، ذكر أنّها إذا دخلت على الماضي كانت توبيخاً ولم يكن لها جواب، وإذا دخلت على المستقبل كان جوابها بـ(بلى ولا).

(1) الإبانة، 373/4

(2) نفسه، 560-557/4

(3) نفسه، 566-565/4

(4) نفسه، 567/4

المبحث الرابع: إعرابات متفرقة

إعراب قوله تعالى: [وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم] المائدة⁶

قال العوتبي: "والعرب تُتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، من ذلك قراءة أكثر الأئمة [وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم] فخفضوا الأرجل على النسق على الرؤوس، وهي خلافها في المعنى لأنّ الرؤوس تُمسحُ والأرجل تُغسلُ. قال الحطيئة:

إذا ما الغانيات برزن يوماً
وزجن الحواجبَ والعيونا
فنسق العيون على الحواجب، والعيون لا تزجج إنما تكحلُّ. وهذا كثيرٌ في كلام العرب
" (1).

فقد أجاز العوتبي هنا عطف الأرجل على الرؤوس من غير مسح، أي عطف الأرجل على الرؤوس مع أنّ الأرجل تغسل والرؤوس تمسح، وكذلك إجازته عطف النسق على المخالف في قول الحطيئة (وزجن الحواجبَ والعيونا).
ففي قوله: [وأرجلكم] قراءات (الرفع والنصب والجر):

أمّا الرفع فقد ذكر الدميّاطي أنها قراءة الحسن إذ قال: "وعن الحسن بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي مغسولة وعلى الأول يكون وامسحوا جملة معترضة بين المتعاطفين وهو كثير في القرآن وكلام العرب" (2).

وأما النصب يقول ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم [وأرجلكم] بالكسر، وقرأ الباقر بالفتح.
قال أبو عبد الله -رضي الله عنه- وقد اختلف الفقهاء والنحويون في تأويل هذه الآية، فمن نصب نسقه على: [فاغسلوا وجوهكم... وأرجلكم] وهو الاختيار بإجماع الكافة عليه" (3).

وأما الجر فقد ذكر أبو عبيدة أنّ [وأرجلكم]: "مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار،

(1) الإبانة، 25/2

(2) أحمد بن محمد البنّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق، ج1/ص530.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مصدر سابق، ج1/ص143

والمعنى على الأول، فكأن موضعه (واغسلوا أرجلكم)، فعلى هذا نصبها من نصب الجرّ، لأن غسل الرجلين جاءت به السنة⁽¹⁾.

ويقول ابن خالويه أيضاً: "ومن كسر فحجته أن الله تعالى أنزل القرآن بمسح الرجل ثم عادت السنة إلى الغسل، وكذلك قال الشعبي^(*) والحسن⁽²⁾".

وعلى الزمخشري قراءة الجر بقوله: "الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة: تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الرابع الممسوح، لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها. وقيل [إلى الكعبين] فجاء بالغاية إمطة لظن ظان يحسبها ممسوحة، أن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة⁽³⁾".

وعلى هذا لم يخالف العوتبي هذه الآراء عندما جعل العطف على الرؤوس ولكنه بلا مسح بل بغسل.

ويترجح لدى الباحث- ما ذكره الزمخشري من أن مجيء [إلى الكعبين] غاية، لأن المسح ليس له غاية أو حد معين وإنما يكون ذلك للغسل، فعندما ذكر غسل الأيدي حددها بغاية [إلى المرافق]، وكذلك هو الأمر بالنسبة للأرجل، والله أعلم.

إعراب كلمة (حطة)

في قوله تعالى: [وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم] البقرة: 58

-
- (1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج 1/ ص 155
(*) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري، أبو عمرو: رواية من التابعين، يضرب المثل بحفظه، ولد ونشأ ومات بالكوفة (19-103 هـ)، يُنظر: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15، 2002، ج 3/ ص 251
(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مصدر سابق، ج 1/ ص 143
(3) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج 2/ ص 11

يقول العوتبي: "... وقيل إن بني إسرائيل قيل لهم: حِطَّةٌ إنَّما قيل لهم ذلك ليستحيطوا بها أوزارهم فتحطَّ عنهم. وقيل: حطة بمعنى حُطَّ عِنا الذنوب لخطئنا. والرفع على تقدير حُطَّ عِنا ذنوبنا حِطَّة. ويقال الرفع على مذهب الحكاية، هو ضعيف... وقال ثعلب*): وقوله حطة إضمار (هذه حطة) وجميع القول إذا جاء بعده ما يضم له جاز فيه الرفع، فالرفع بما يضم له، وإنما يرفعون ما جاء بعد القول ولم يعدوا القول فينصبوا به إذا كان إدخاله وإخراجه آخرًا نحو قولك: قلت عبدُ الله قائمٌ، ترفع عبدَ الله بقائمٍ، وقائمًا بعبد الله، ولم يعمل القولُ لأن دخوله وخروجه واحد، فقولك: عبد الله قائمٌ وقلت عبد الله قائمٌ، واحد، لأن القول مُستغْنٍ عنه، فإذا جاء في موضع الحاجة إليه نصب كالفعل الواقع في قولك: قلتُ قولًا بليغًا، وقلتُ مقالًا جيدًا، فهذا واقع متعدد، والقول في هذا الموضع في القرآن ليس بواقع ومثله: [ويقولون طاعةً] النساء 81، [ولا تقولوا ثلاثةً] النساء 171، و [قالوا معذرةً] إلى ربكم [الأعراف 164، كل هذا بإضمار (هي)، ولو نصبت على (تعذر معذرة) و (نطيع طاعة) جاز في العربية، إلا أنه في القرآن بالرفع لا غير، ولم يقرأ به أحدٌ نصبا.

وقال الحياني المقرئ: قال بعضهم: حطةٌ نصبا جعلها بدلا من اللفظ بالفعل يقول: يحط حطةً، هو مصدر مثل حمدَ حمدا. وجمعها حُطط وهو ما يحط الخطايا (1).

العوتبي هنا جمع بين آراء العلماء في مسألة (حطة) فيمكن أن تجد هذه المسألة عند الفراء والزجاج والسجستاني وغيرهم (2)، وأما قول العوتبي: (ويقال الرفع على مذهب الحكاية، هو ضعيف)، فقد ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن، فهو "بعيد عن الصواب لأنه يبقى حطة مرفوعا بغير رافع، ولأنَّ القول إنما وضع في باب الحكاية ليحكى به الجمل لا المفردات" (1).

ويمكن تلخيص الآراء في إعراب (حطة) على النحو التالي:

أولا: جميع من ذكر قراءة الرفع ذكرها على تقدير (أمرنا حطة) أو على تقدير (هي حطة) بالرفع.

(*) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، ولد سنة 200 هـ وتوفي 291 هـ، يُنظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مصدر سابق، ص 173

(1) الإبانة، 13/3-14

(2) معاني القرآن للفراء ج 1/ص 38. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج 1/ص 139. وغريب القرآن للسجستاني ص 183.

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج 1/ص 41

ثانياً: ومن ذكر قراءة النصب فعلى وجهين: - أحدهما: أن تنصب على المصدر
بمعنى الدعاء والمسألة أي (حطّ اللهم أوزارنا وذنوبنا حطّةً).
- والآخر: إعمال الفعل فيها وهو (قولوا) أي قولوا كلمة تحط عنكم أوزاركم⁽²⁾.
وعليه فإنّ ما ذكره العوتبي من أنّ الرفع على الحكاية ضعيف هو صواب، والله أعلم.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1/ص38

المبحث الخامس: مسائل في اللغة

وصف المذكر بلفظ المؤنث

يقول العوتبي: " والعرب رُبَّمَا وصفت مُذَكَّرًا بلفظ المؤنث، كقولهم للرجل: رحمة، وعبد الله بركة، وزيدٌ نَسَابَةٌ، وعُمَرُ عَلَامَةٌ، ويقال للرجل إذا لم يحج: ضرورة. قال النابغة:

لو أنها عرضت لأشمتَ راهبٍ عبدَ الإله ضرورةً مُتَعَبِّدٍ
لرنا لبهجتها وحسنِ حديثها ولخاله رشداً وإن لم يرشُدِ

وأما قوله تعالى: [يل الإنسان على نفسه بصيرة] القيامة¹⁴، فليس هذا من وصفِ الإنسان، أي: الإنسان على نفسه حُجَّةً، وقال بعضهم: بيّنة.... وإذا كانت الكلمة المؤنثة ظرفاً، فالواحد والاثنتان والجميع من المذكر والمؤنث بغير هاء. قال الله تعالى: [إن رحمتَ الله قريبٌ من المحسنين] الأعراف⁵⁶، والعرب تفعل ذلك في: قريبٍ وبعيدٍ، قال:

فإن تُمسِ ابنةُ السهميِّ مِنَّا بعيداً لا نُكَلِّمُها كلاماً⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: " فإن قيل: لم قلتَ القرية بعيد وقريب، وهما مؤنثان؟ قيل: هذا موضعٌ يكون فيه المؤنث والجمع بلفظ واحد ولا يُدخلون فيه التاء لأنه ليس بصفة، ولكنه ظرفٌ موضعٍ لهنّ، والعرب تفعل ذلك في قريبٍ وبعيدٍ. قال الله تعالى: [إن رحمتَ الله قريبٌ من المحسنين] الأعراف⁵⁶..... وقال آخر:

ليالي ما أسماءُ منك بعيدةٌ فتسلو وما أسماءُ منك قريبٌ

فإذا جعلوا صفة في معنى (مقتربة) قالوا: هي قريبةٌ وهما قريبتان وهنَّ قريبات، قال أبو زبيد الطائي يصفُ الأسد:

وصفٌ هزبراً أزباً ضيغماً شرساً وعينه في الدجى مُسْتَبْرَقٌ لَمْعُ

ولم يقل مستبرقة لمعة، وهي مؤنث، لأنَّ العرب تصفُ المؤنث بصفة المذكر ويريدون به جنسها، والجنس مُذَكَّرٌ. ويجوز أن نقول: امرأةٌ جالسٌ وقاعدٌ، تريد به جنس المرأة لا المرأة.....⁽²⁾.

التذكير والتأنيث في اللغة العربية يكون للأسماء والصفات، فهي إمّا أن تكون مذكورة أو مؤنثة، وعدّ البعض أنّ معرفة المذكر والمؤنث هي أول الفصاحة، يقول السجستاني: " وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعوت

(1) الإبانة، 441-440/1

(2) نفسه، 254-253/2

قياساً وحكاية....ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب وكتاهما لازمة
" (1).

في حين أنّ أغلب علماء النحو العربي عدوا المذكر أصل والمؤنث فرع،
وألفوا في ذلك الكثير من المؤلفات والمصنفات، وخاضوا في هذا المجال خوضاً
كثيراً...ويكفي المرء أن يجد في كتب التراث الكثير من المؤلفات التي تحمل اسم
(المذكر والمؤنث) لا مجال لحصرها هنا.

إنما يدل هذا على أهمية التذكير والتأنيث لدى العرب، وقد تناول العوتبي هذا
الموضوع كما تناولته كتب النحاة القدامى، والنص السابق للعوتبي يدل على اهتمامه
بموضوع التذكير والتأنيث.

أمّا بخصوص ما ذكره العوتبي فقد ذكر مثل هذا الرأي ابن الأنباري حيث
يقول: "...ويقال: هند قريبٌ مِنِّي، والهندات قريبٌ مِنِّي، فيوحد (قريب) ويذكر، لأنّ
المعنى: هندٌ مكانٌ قريبٌ، وكذلك: بعيد، ويجوز أن تقول: قريبةٌ وبعيدةٌ، إذا بنيتهما
على قُرْبٍ وبعُدٍ، فإذا أردت قرابة النسب، ولم تُرد قُرْبَ المكانِ ذكّرت مع المذكر،
وأنتت مع المؤنث لا غير قال الله عزّ وجلّ: [إنّ رحمت الله قريبٌ من المحسنين]،
فذكرَ قريباً، ويجوز أن يكون ذكره على معنى: إنّ فضلَ الله قريبٌ... " (2).

وذكر الفراء أنّ معنى قوله تعالى: [إنّ رحمت الله قريبٌ من المحسنين] قوله:
"ذكرت قريباً لأنه ليس بقراءة في النسب. قال: ورأيت العرب تؤنث القرية في النسب
لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب، في القرب والبعد
ذكروا وأنثوا. وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من
مكان قريب. فجعل القريب خلفاً من المكان كما قال الله تبارك وتعالى: [وما هي من
الظالمين ببعدي]هود83 وقال: [وما يُدريك لعلّ الساعة تُكونُ قريباً]الأحزاب63، ولو أنتت
ذلك فبنى على بعدت منك فهي بعيدة وقربت فهي قريبة كان صواباً حسناً..... " (1).

فما ذهب إليه العوتبي هو رأي الجمهور، والله أعلم.

ما يُجمعُ ويراد به الواحد والاثنين

(1) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح ضامن، ط1، دار الفكر، دمشق،
1997، ص23-24

(2) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة،
1999م، ج2، ص27

(1) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص380-381

يقول العوتبي: " قول الله عزَّ وجلَّ: [وليشهد عذابهما طائفةٌ من المؤمنين]النور2، والطائفة: واحد واثنان وأكثر. والعرب تجعل الطائفة واحداً وجماعة. قال الشاعر:

وطائفةٌ ناديت من أرضِ قفرةٍ نجاءك منِّي أنني من ورائكا

والطائفة من كل شيءٍ قطعة، تقول: طائفة من الناس وطائفة من الليل. قال الله تعالى: [وطائفةٌ من الذين معك]المزمل20، ومثله: [إنَّ الذين ينادونك من وراء الحجرات]الحجرات4، قال قتادة: هو رجل واحد ناداه: يا محمد إنَّ مدحي زين، وإنَّ شتمي شين. فخرج النبي ﷺ فقال: (ويلك، ذلك الله) ونزلت هذه الآية.....وقوله تعالى: [فقد صَغَتْ فُلُوبُكُمْ]التحریم284، وهما قلبان. وقوله: [أولئك مُبْرَؤُونَ مِمَّا يقولون]النور26، يعني عائشة وصفوان بن المعطل... والعرب تقول: كثير الدرهم والدينار، يريدون الدراهم والدينار..."(2).

واتفق النحاة على أنَّ اللفظة لا تستعمل إلا لما وُضعت له، يقول نهاد الموسى في هذا: "لا خلاف بين النحاة في أن الأصل في الكلام دلالة كل لفظ على ما وُضِع له، لما في ذلك من تحقيق لغرض الكلام، وهو الإفادة وتبليغ أغراض المتكلم للمستمع"(3)، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، إلا أنه قد خرج عن هذا الأصل في بعض النصوص اللغوية، واتفق النحاة على جعل بعض هذا الخروج قياسياً، واختلفوا في غير ذلك: هل يكون قياسياً أو سماعياً؟

وقد علل بعض النحويين -كالعكبري والسيوطي- إجازة ذكر المثنى بلفظ الجمع في مثل هذه الأمثلة وغيرها، بأن اللبس مأمون فيها، بدليل السياق وغيره(1). وقد أورد العوتبي مجموعة كبيرة من الأمثلة تدل على ما ذهب إليه، وقد اختار ما ذهب إليه ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن)(2).

ويقول العوتبي أيضاً: " فإنَّ قال قائل: قد زعمت أنَّ ما في البدن من شيئين تثنيته مخالفةٌ لجميعه، فما معنى قوله عز وجل: [والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما]المائدة38؟ قيل له: إنما أراد يميناً من هذا ويميناً من هذا، فجمع في موضع التثنية، لأنه بمنزلة الرأس والقلب، فافهم إنَّ شاء الله، وتقول: ضربتُ رأس زيد،

(2) الإبانة، 356-355/1

(3) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمّان، 1987، ص87

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج99/1، وينظر أيضاً: السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ج166/1

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مصدر سابق، ص173-171

وأرؤس الزيدَيْن، وأرؤس الزيدَيْن. وتقول: ما أحسن رؤوسَهُما، وهو الأجود. وقد قالوا: ما أحسن رأسيهما⁽³⁾.

فقد أورد العوتبي هنا أنّ أحسن الوجوه في التعجب من المثني أن تجمع فقال (ما أحسن رؤوسَهُما)، وقد ذكر ابن يعيش في (شرح المفصل) الوجوه في هذا يقول: "إنّ كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب- فإذا ضُمَّ إليه مثله، أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الجمع، كقوله تعالى: [إنّ تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما] التحريم⁴. وعلل الجمع في مثل هذا بأمور:

أولاً: أن التثنية جمع بين شيئين في الحقيقة.

ثانياً: أنّ اللبس مأمون في مثل هذه الأمثلة، لعلم السامع بأنّ الواحد لا يكون له إلا رأس واحد وقلب واحد⁽⁴⁾.

والوجه الثاني: التثنية، على الأصل وظاهر اللفظ، نحو قول الفرزدق:

بما في فؤادينا من الهَمِّ والهوى فتيبرَء مُنْهَاضُ الفؤادِ المُسْتَقْفِ

والوجه الثالث: الإفراد، لوضوح المعنى، إذ من المعلوم أنّ لكل واحد شيئاً من هذا النوع، فلا يشكل، كما أن الإفراد أخف⁽⁵⁾.

كما ذكر النحاة أنّ لفظ الجمع في هذا أولى من الإفراد، وأنّ لفظ الإفراد أولى من لفظ التثنية، وذلك لأنهم استنقلوا الجمع بين تثنيين في شيئين هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وقصر الجمهور الإفراد على السماع⁽¹⁾.

فالعوتبي في هذه المسألة لا يخرج عن منهج الجمهور عندما اختار الجمع في قوله: (ما أحسن رؤوسَهُما، وهو الأجود)، وهذا ما أكده ابن يعيش في شرحه للمفصل حيث يقول: "اعلم أنّ كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها الجمع وهو الأكثر نحو قولك: (ما أحسن رؤوسهما)..."⁽²⁾.

تثنية الفعل وجمعه

(3) الإبانة، 469/1

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق. ج4/ص155

(5) المصدر نفسه، ج4/ص156-157

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق. ج106/1. وينظر: السيوطي، همع الهوامع،

مصدر سابق، 1998، ج197/1

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج4/ص156

يقول العوتبي: "والعرب تستغني بعدد الأسماء عن عدد الأفعال إذا بدأت بالأفعال قبل الأسماء. وعلّة أخرى أنّ الفعل إذا كان مبتدأً به يكون فارغاً، فلما كان فارغاً لا ضمير فيه، لم يُثَنّ ولم يجمع. نقول: قام الزيدان، وقام الزيدون. قال الله عز وجل: [إنّ الذين قالوا ربُّنا الله] فصلت 30، فجمع الفعل في حال التأخير. وقال تعالى في حال التقديم: [وقال الذين في النار] غافر 49، فأفرد الفعل في حال التقديم.

وبعض العرب، وهم سليم وبنو تميم وبنو قُشير ومن جاورهم من أهل الحجاز، يجمعون الفعل في حال تقدمه، ويقولون: قاموا الزيدون. وفي ذلك على السؤال والتفسير في قول البصريين، وعلى كلامين في قول الكوفيين، كأنهم لما قالوا: قاموا، قيل: من؟ قالوا: الزيدون.

قال الله عز وجل: [ثمّ عمّوا وصمّوا كثيرٌ منهم] المائدة 71، وقال تعالى: [وأسروا النجوى الذين ظلموا] الأنبياء 3، وقال عزّ وجلّ: [ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمةً] العمران 113، فجمع الفعل في حال تقدمه، على السؤال والتفسير، كأنه لما قال: [ثمّ عمّوا وصمّوا] قيل: من؟ قال: [كثيرٌ منهم] وكذلك ما هو مثله "(3).

اتفق العلماء على أنّ التثنية تكون للأسماء دون الأفعال والحروف⁽¹⁾، وقد ذكر العلوي: "أنّ الفعل إذا تقدم على فاعله وحُدّ، ولم تأت فيه بعلامة لتثنيةٍ ولا جمعٍ هذه اللغة العالية الفصيحة... فإنّ تأخر الفعل عن فاعله تثنيت ضمير الفاعل في الفعل وجمعته، تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا"⁽²⁾.

وعليه فإنّ ما ذهب إليه العوتبي هو مذهب الجمهور، وأمّا قول العوتبي عن بعض العرب بأنهم يجمعون الفعل في حال تقدمه، فقد ذكره النحاة بما يُعرف بلغة (أكلوني البراغيث)، يقول السيوطي: "إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو (قام الزيدان) و(قام الزيدون) و(قامت الهندات)، ومن العرب مَنْ يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوالّ كثناء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث"⁽³⁾.

(3) الإبانة، 464-463/1

(1) يُنظر: ابن جني، اللع في العربية، مصدر سابق، ص 60

(2) أبو البركات عمر بن إبراهيم العلوي الزيدي الكوفي، كتاب البيان في شرح اللع لابن جني، تحقيق علاء الدين حمويه، رسالة ماجستير مطبوعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1405 هـ، ص 111

(3) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ص 513

وفي الآية [وأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا] أقوال بين العلماء حول مجيء الفعل مجموعاً قبل الفاعل، فقد ذكر الأخفش أنّ التقدير: هم الذين ظلموا، بحذف (هم)، كما أجاز أن يكون على (لغة أكلوني البراغيث)⁽⁴⁾.

ويقول محي الدين درويش في هذا: "والمعروف أنّ الفعل يجب أن يبقى مع الفاعل بصيغة الواحد، وإن كان مثنى أو مجموعاً.....إلا في لغة ضعيفة لبعض العرب فيطابق فيها الفعل الفاعل، وحكى البصريون عن طيء وحكى بعضهم عن أزد شنوءة، نحو ضربوني قومك..."⁽⁵⁾.

وقد قيل عن اللغة التي يثنى الفعل فيها ويجمع وهو متقدم أو ما يسمى (أكلوني البراغيث) العديد من الأقوال منها: - هي لغة قليلة⁽⁶⁾.

وقيل هي لغة ضعيفة⁽⁷⁾.

وقيل لغة فاشية وغيرها من العبارات، وقال أبو عبيدة: "سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقته، وكان وجه الكلام أن يقول: أكلني البراغيث"⁽¹⁾.

وبعد عرض هذه الآراء يتضح أنّ العوتبي لم يعارض من قال بهذه اللغة، بل جاء بشواهد قرآنية تدل عليها، مما يدل على تجويزه لمثل هذه اللغة فذهب مذهبهم. والراجح لدى الباحث من خلال هذه الآراء أنّه: بما أنّ لهذه اللغة جذراً وأصلاً في العربية يدل على وجودها وعدم خطئها، فهي صواب، ونقول الأصوب هو عدم تثنية أو جمع الفعل قبل الاسم المثنى أو الجمع، والله أعلم.

باب الزيادة

أفرد العوتبي باباً خاصاً سماه (الزيادة) وقال: "الزيادة معروفة من كلام العرب، وهي على ضربين: زيادة حروف، وزيادة كلام تام"⁽²⁾.

إلا أنّ بعض النحاة تحرّج من قول زائد على حرف ورد في القرآن، لأنّ كلام الله مُنَزَّهٌ عن الزيادة؛ لأنّ الزيادة لغوٌ، ولا لغوٌ في كتاب الله الكريم. ولأجل هذا نبّه

(4) يُنظر: معاني القرآن للأخفش، مصدر سابق، ج2/ص447. ويُنظر: ابن النحاس، إعراب

القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، 1985، ج3/ص64

(5) محي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، مجلد5/ص8

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج2/ص40. وابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج2/ص456

(7) يُنظر: ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ج1/ص167

(1) يُنظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج1/ص101

(2) الإبانة، 303/1

علماء النحو والتفسير على أنّ على معنى الزيادة لا يُتصور في كلام العرب، فكيف في القرآن الكريم؟

فقد نبّه إلى مثل هذا الزركشي بقوله: " والأكثر ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة ومنهم من يسميه المقحم "(3).
الاختلاف الذي أشار إليه الزركشي حول تسمية هذه الحروف، وقع بين نحاة البصرة والكوفة، إذا يقول الزركشي في موضع آخر: "واعلم أنّ الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين "(4).

فيقول سيبويه مثلاً في قوله تعالى: [فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ] النساء 155، "وهي لغو في أنها لم تُحدث -إذ جاءت- شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام "(1).

فيما نرى بعض العلماء يرفض إطلاق (الزيادة) على بعض الكلام، يقول الطبري في ذلك: "إذا كان للحرف أو الكلمة معنى مفهوم في الكلام، ثم ادعيت أنه زيادة ملغاة، فجائز لغيرك أن يدعي أن جملة كاملة مفهومة المعنى، أو كلاماً كاملاً مفهوم المعنى - إنما هي زيادة ملغاة أيضاً. وبذلك يبطل كل معنى لكل كلام، إذ يجوز لمدع أن يبطل منه ما يشاء بما يهوى من الجرأة والادعاء "(2).

فالطبري يرفض فكرة الزيادة في الكلام سواء بالحرف أو الكلمة، وذكر الزركشي بعض من رفضوا هذا المصطلح، يقول: "وقال ابن الخباز في التوجيه: وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حمّله على التوكيد. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق "(3).
وهناك أقوال كثيرة في هذا الباب، ما يهمننا الإشارة إلى هذه الأقوال وليس الخوض فيها.

(3) الزركشي، البرهان، مصدر سابق، ج/3 ص47

(4) المصدر نفسه، ج/3 ص48

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج/4 ص221

(2) الطبري، تفسير الطبري، مصدر سابق، ج/1 ص439

(3) الزركشي، البرهان، مصدر سابق، ج/3 ص49

إنّ العوتبي أخذ بقول من قال إنّ الحروف تزداد، ولكنه لم يقصد الزيادة في المعنى وإنما الزيادة من الناحية الإعرابية، وسنعرض تالياً لزيادة الحروف التي أوردتها العوتبي في الإبانة مرتبة كما جاءت فيه:

ذكر العوتبي أنّ الألف تزداد في آخر الكلمة، وعدّ منه قوله تعالى: [وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا] الأحزاب10، وعدّه من باب الإشباع.

اختلف القرّاء في هذه الألف، "حمزة وأبو عمرو (الظنون) بحذف الألف في الحاليين، وابن كثير وحفص والكسائي بحذفها فيهنّ في الوصل خاصة والباقون بإثباتها في الحاليين"⁽⁴⁾، ويقول الزمخشري فيها: "وقرئ (الظنون) بغير ألف في الوصل والوقف، وهو القياس، وبزيادة ألف زادوها في الفاصلة كما زادها في القافية"⁽¹⁾.

وعليه فإنّ اختيار العوتبي بإثباتها وهو رسم المصحف "وجميع المصاحف في جميع البلدان، فإنّ الألف فيها ثابتة"⁽²⁾، وإثباتها على جميع الأحوال هو الراجح، كونها توافق الرسم القرآني، والله أعلم.

وذكر العوتبي أنّ الباء تزداد، ووضع مجموعة كبيرة من الأمثلة تأخذ بعضها، يقول: " والباء تزداد، قال تعالى: [بِالْحَادِ بِظَلَمٍ]*"الحج25، والباء زائدة، قيل في التفسير إحداداً بظلم. ومثله: [تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ]*"المؤمنون20، قيل تُنْبِتُ الذُّهْنَ، والباء زائدة. قال الشاعر:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْحِ
أي: ونرجو الفرح، والباء زائدة....."⁽³⁾.

أمّا قوله تعالى: [بِالْحَادِ بِظَلَمٍ] فقد ذكر أبو عبيدة في مجازة أنّ الباء زائدة يقول: "مجازه ومن يرد فيه إحداداً والباء من حروف الزوائد.....وفي آية أخرى [مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ] مجازه تنبت الدهن والعرب قد تفعل ذلك..."⁽⁴⁾.

ولم يسلم بعض النحاة بزيادة الباء هنا، وفضلوا تضمين الفعل فعلاً آخر ليصبح متعدياً إلى الباء، يقول محي الدين درويش في ذلك: "...وبالإحداد حال، وبظلم

(4) الداني، التيسير في القراءات، مصدر سابق، ص178

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج3/ص553

(2) محي الدين درويش، مرجع سابق، مجلد6/ص149

(*) في الإبانة، المؤمنون20/ والصواب: الحج25

(*) في الإبانة، الحج25/ والصواب: المؤمنون20

(3) الإبانة، 1304

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج2/ص48

حال أيضاً، فهما حالان مترادفتان، كأنه قال: ومن يرد فيه مراداً عادلاً عن القصد ظالماً، وهذا أولى من تقدير زيادة الباء في إلحاد، وجعله هو المفعول "(5).

فالعوتبي تبع رأي أبي عبيدة في زيادة الباء في القرآن الكريم وفي لغة العرب، فاستشهد بها من القرآن وبأبيات من الشعر.

ذكر العوتبي أن: "التاء تزداد في: [ولات حين مَنَاص]*(ص3، وفي: ثَمَّتَ ورُبَّتَ وفي عفريت..."(6).

اختلف النحاة في (لات) في حين اعتبرها أبو عبيدة زائدة بقوله: "إنما هي (ولا) وبعض العرب تزيد فيها الهاء فتقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف، فإذا اتصلت صارت تاء..."(1)، ذهب آخرون إلى أنها "مركبة من (لا) والتاء، فلو سميت بها حكيت"(2).

وذكر ابن هشام: "أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نَقَصَ... فإنه يقال: لات يليت... والثاني: أن أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء"(3). وذهب آخرون " إلى أن التاء متصلة لاحقين الذي بعدها، لا بها، وهو مذهب أبي عبيدة. قال ولم نجد في كلام العرب (لات) وذكر التاء في (الإمام) متصلة بـ(حين)، كتبت [ولا تحين مناص] قال الزمخشري: وأما قول أبي عبيدة (إن التاء داخلة على حين) فلا وجه له..."(4).

فبعد عرض الآراء في (لات) وجدنا العوتبي يذهب مذهب الجمهور، وهو الصواب، والله أعلم.

وأما زيادة الكلام الذي أقره العوتبي، ففي معظمه منقول حرفياً من كتب أخرى (كتأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وغيرها) وليس له أي إضافة في هذا الصدد، والله أعلم.

باب الحذف

-
- (5) محي الدين درويش، مرجع سابق، مجلد 5/ص123
 - (*) في الإبانة: ص38 والصواب ما أثبتناه (ص3)
 - (6) الإبانة، 306/1
 - (1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج2/ص176
 - (2) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص485
 - (3) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1/ص281
 - (4) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص486

يقول العوتبي: " الحذف حذفان: حذف بعض الكلام، وحذف بعض الحروف، إيجازاً واستغناءً بما بقي منه عمّا حُذف. وهو في كلامهم وأشعارهم كثير إذا كان فيما ألقوا دليلٌ على ما ألقوا "(5).

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط، جاء في الصحاح: "حذف الشيء إسقاطه، يقال: حذفته من شعري ومن ذنب الداية، أي أخذت... وحذفت رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة "(1)، وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ هناك خلط بين مصطلحي (الحذف والإضمار) عند بعض العلماء، حيث يقول: " وهو موجود في اصطلاح النحويين ، أعني أن يسمى الحذف إضماراً . وإنما قلت ذلك، لأن من النحويين من زعم أن الفاعل مع المصدر لا يحذف، وإنما يكون مضمراً في المصدر"(2). وقال الجرجاني في الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه السحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ بياناً إذا لم تبين"(3). فالجرجاني عرّف قيمة الحذف البلاغية فوصفه بما وصفه.

كما أفرد ابن جني باباً سماه (في شجاعة العرب) وجعل منه (الحذف)، حيث قال: "قد حذف العرب الجملة، والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه..."(4).

ويوضح العوتبي الغرض من الحذف بقوله (إيجازاً واستغناءً)، ويبدو أنّه على دراية بالفرق بين الحذف والإضمار وذلك أنّه صنع لكل منهما باباً خاصاً به في كتابه الإبانة.

ويحاول العوتبي تفسير ظاهرة الحذف في مواضعها وأنواعها المختلفة، فبعضها يعلله لسبب واحد، وبعضها يعلله لأكثر من سبب، وبعضها لا يعلله، إنما يسوقه سوقاً. وما يهمننا في هذا الباب ما ذكره العوتبي من حذف وذكر علتة، فمن أمثلة ما يعلله لسبب واحد ما يلي:

يقول العوتبي: " والعرب إذا طال عليها الاسم بالصّفّة، حذفوا الهاء، قال

الشاعر:

(5) الإبانة، 152/1

(1) الجوهري، الصحاح، مادة (حذف)، ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذف)

(2) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج1/ص643

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلالات الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة،

د.ت. ص146

(4) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2/ص360

ذريني، إنما خطئي ولومي عليّ، وأن ما أهلك ما أهلكته هو مالٌ.... وقال الله عزّ وجلّ: [ألم يجدك يتيماً فأوى، ووجدك ضالاً فهدى، ووجدك عائلاً فأغنى] الضحى 6-8، قيل، والله أعلم: فأواك، فهداك، فأغناك، فحذف الكاف⁽⁵⁾.

فالعوتبي يعطل سبب حذف الهاء والكاف في الأمثلة التي أوردتها هو طول الشرح والوصف، سواء في بيت الشعر أم في الآيات من سورة الضحى.

وقد ذكر الفراء هذا بقوله: "يراد به (فأغناك) و (فأواك) فجرى على طرح الكاف لمشكلة رؤوس الآيات، ولأنّ المعنى معروف"⁽¹⁾. وقال العكبري في إعراب (قلّي): ".والمفعول محذوف، أي وما فلاك. وكذلك: فأواك، وفهداك، وفأغناك"⁽²⁾.

وحذف المفعول هنا فيه من البلاغة ما فيه، فقد ذكر الجرجاني، أنّ حذف المفعول في مثل هذه المواضع إنما يكون "لإثبات معنى الفعل، لا غير"⁽³⁾.

ومما ذكره العوتبي في الحذف ويعلله لسبب واحد، قوله: "والعرب إذا حذفوا مرفوعاً، رفعوا ما بعده عوضاً منه، وإنّ حذفوا منصوباً نصبوا، قال الله عزّ وجلّ: [حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ] النساء 15، أي: ملك الموت. فلما حذف الملك ارتفع الموت، ألا ترى إلى قوله تعالى: [قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ] السجدة 11، وقال عزّ وجلّ: [واسأل القرية] يوسف 82، إنما: واسأل أهل القرية، فحذف الأهل، فانتصبت القرية. وكذلك: [لا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكُ] النساء 84، أي: لا تكلف إلا طاقة نفسك، فحذف الطاقة، وانتصبت النفس"⁽⁴⁾. فالعوتبي هنا يعطل سبب الرفع والنصب بعد الحذف، وهو العوض.

وهو من باب حذف المضاف، وتعويض المضاف إليه عوض عنه، والآيات جمعها من باب واحد، فقد ذكر الألوسي في روح المعاني قوله: "والكلام على حذف مضاف والمعنى حتى يقبض أرواحهن الموت ولا يجوز أن يراد من التوفي معناه المشهور إذ يصير الكلام بمنزلة حتى يميتهن الموت ولا معنى له إلا أن يقدر مضافا يسند إليه الفعل أي ملائكة الموت"⁽⁵⁾. فالألوسي ينفي أن يكون للآية معنى دون تقدير

(5) الإبانة، 154/1-155

(1) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 3/ص 274

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 1292

(3) الجرجاني، دلالة الإعجاز، مصدر سابق، ص 154

(4) الإبانة، 155/1-156

(5) الألوسي، روح المعاني، مصدر سابق، ج 4/ص 234

محذوف وهو المضاف، وقد عقد ابن هشام باباً لمثل هذا في (مغني اللبيب) سماه (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب)⁽⁶⁾.

ومنه أيضاً، يقول: "والعرب تحذف النون المضافة، لأنهم يستثقلونها، قال الله تعالى: [إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ] البقرة 46، وهو د 29، والأصل: ملاقون، فحذف النون. ومثله [إِنَّا كَاشَفُوا الْعَذَابَ] الحن 15، و[إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ] القمر 27، و[إِنَّا لَمَوْفُوهُمْ نَصِيبِهِمْ] هود 109، والأصل في كلِّ هذا النُّون، لأنه جمعٌ، إلا أنَّهم يستثقلون النون فيحذفونها، فيصير الكلام مُضافاً"⁽¹⁾.

فذكر علة حذف النون وهي الاستثقال، وهو باب معروف في العربية. وقد ذكر الأخفش في هذه الآيات ما مفاده: "...إلا أنَّ العرب قد تستثقل (النون) فتحذفها في معنى إثباتها"⁽²⁾، ثم يذكر مجموعة من الآيات، منها ما أوردها العوتبي هنا. وأمَّا قوله تعالى: [مُلاقوا] و[مُرسِلوا] و[كاشفوا] أثبتت الألف وهو رسم القرآن والرسم القرآني لا يقاس عليه.

ومنه أيضاً، ما ذكره في حذف الخبر، يقول: "والعرب قد تبتدئ بكلامٍ ثم تحذف خبره، استغناءً عنه، لعلم المخاطب به، قال عزَّ وجلَّ: [ولو أن فرأنا سِيرتَ به الجبال] الرعد 31، الآية. ثم قال عزَّ وجلَّ: [بل لله الأمرُ جميعاً] الرعد 31، مجازة: لو سِيرت به الجبال لسارت، أو قُطعت به الأرض لتقطعت، أو كلَّم به الموتى لنُشرت"⁽³⁾.

وقد نقل العوتبي هنا كلام أبي عبيدة في (مجاز القرآن)⁽⁴⁾، إلا أنَّ العوتبي لم يكتفِ بالمثال الذي أورده أبو عبيدة إنما جاء بشواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر⁽⁵⁾، ليستدل على صواب ما ذهب إليه، ومن أمثلة ما ذكره في الحذف لأكثر من سبب، قوله: "والعرب تحذف الفاء من الجواب، قال الله تعالى: [قال: فما خطبكم أيها المرسلون؟ قالوا] الحجر 57، والذاريات 31، والجواب: فقالوا، فحذف الفاء استغناءً، فاكتفى بالمعنى، لأنه يحسنُ الوقف على ما قبله، ألا ترى أنَّك تقول: ماذا قال لك؟ فتقول: كذا وكذا"⁽⁶⁾.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج 2/ص 715

(1) الإبانة، 157/1

(2) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ص 89

(3) الإبانة، 163/1

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج 1/ص 331

(5) الإبانة، 164/1-165

(6) نفسه، 157/1

فذكر العوتبي أنّ حذف فاء الجواب وقع للاستغناء، ولحسن الوقف على ما قبلها، فذكر أكثر من سبب.

وقد ذكر ابن هشام أنّ حذف الفاء هذه يكون للضرورة، يقول: "حذف فاء الجواب، هو مُختصّ بالضرورة، كقوله: -منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها-"⁽¹⁾، ويقول في موضع آخر: "فإن قلت: قد حذف في التنزيل في قوله تعالى: [فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ] آل عمران 106، قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمَقول فتبعته الفاء في الحذف..."⁽²⁾، فحذف الألف هنا ضرورة، وقد ناقش ابن هشام هذه الفاء ومواطن حذفها وإثباتها مناقشة مستفيضة في الموضوع المشار إليه، وأظنه استوفى الكلام فيها، والله أعلم.

إنّ الحديث عن الحذف في كتاب الإبانة هو جزء من الحديث عمّا ورد في كتب القدماء عن هذه الظاهرة، فالعوتبي استفاد كثيراً من كتب سابقه في الحديث عن ظاهرة الحذف، إلا أنّه كان يأتي بأمثلة غير التي وردت في كتبهم حتى يحيط بالقضية من مختلف جوانبها، إلا أنّه يبقى مقصراً في الإتيان بما هو جديد على هذا الصعيد، والله أعلم.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص731

(2) المصدر نفسه، ج1/ص68

الفصل الثالث: تقويم عمل العوتبي

المبحث الأول: دقة النقل

يمكن القول أنّ كتاب الإبانة هو مجموعة من الكتب اللغوية والنحوية والصرفية، وكتب الأخبار والنوادر والسير، قد جمعها العوتبي ليخرج بكتاب (الإبانة) على هذه الصورة التي هي عليه، ولا بُدَّ أنّ العوتبي كان مطلعاً على علوم عصره المختلفة، وأنّه كان يملك من العلوم والثقافة ما مكنه من الاستفادة من أغلب كتب سابقه، وخصوصاً إذا عرفنا أنّ العوتبي صنع كتابه هذا في عُمان بعيداً عن الحراك الحضاري السائد آنذاك في البصرة والكوفة والشام ومصر، فكانت استفادته من العلماء عن طريق ما وصل إليه من كتبهم وأخبارهم كبيرة، ويمكن أن نناقش نقله عن سابقه من خلال (دقة نقله عنهم وعزوه الكلام لأصحابه، وطرق نقله المباشر وغير المباشر) فقد كان العوتبي متفاوتاً في هذا كلّه، لأننا نجده يعزو في مواضع كثيرة، وفي مواضع أخرى نجده لا يعزو، ويهملنا هنا نقله (القضايا النحوية) دون غيرها فمن ذلك: نقله لأقوال الخليل بن أحمد (ت 175هـ): فالخليل وكتبه وأخباره حاضرة بقوة في كتاب الإبانة، فقد نقل العوتبي كثيراً من أقواله وآرائه، فمنه ما كان يعزوه ومنه ما لم يعزه، فالمواضع التي كان يعزو له فيها كثيرة نذكر منها، ما ذكره في حديثه عن (الآن) فيذكر رأي الخليل فيها، فيقول: "والآن اسم الساعة التي فيها الكلام والأمور، ريثما تتبدى وتسكت، والعرب تنصبه في الجرّ والنصب والرفع لأنه لا يتمكن في التصريف، فلا يثنى ولا يجمع ولا يُصَغَّر ولا يُضَاف إليه شيء، هذا قول الخليل"⁽¹⁾، فالعوتبي بعد أن يذكر الكلام ينسبه إلى الخليل، وكان دقيقاً في نقله هنا، فبالرجوع إلى كتاب العين وجدنا الكلام نفسه.

ومن ذلك أيضاً، ما ذكره في حديثه عن (أنى)، يقول: "...وقال الخليل: أنى: معناه: كيف؟ ومن أين شئت؟، وقوله تعالى: [أَنْى لَكَ هَذَا] ل عمران 37، و[أَنْى يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا] البقرة 247، أي كيف يكون، قال:

وَمُطَعَمُ الْغَنَمِ يَوْمَ مُطَعَمِهِ أَنْى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مَحْرُومٌ

(1) الإبانة، 103/2-104، ويُنظر: كتاب العين (أون)

أي من ما تَوَجَّه؟ وكيف ما تَوَجَّه؟" (1). ينسب العوتبي هنا القول للخليل، وكان دقيقاً هنا في نقله، فعند الرجوع لكتاب العين نجد الكلام نفسه، وقد اقتبس العوتبي ونسبه لصاحبه.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في معرض حديثه عن الهاء، يقول: "...قال الخليل: الهاء بدل الاستفهام، كقوله تعالى: [هَأَنْتُمْ أَوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ] آل عمران 119، وتقول: ها إِنَّكَ زَيْدٌ، وتقتصر فتقول: هَأَنَّكَ زَيْدٌ، قال النابغة:

ها إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ

فإنَّ صاحبها قد تآء في البلد (2)،

فالعوتبي هنا ينقل قول الخليل وينسبه له.

هذه بعض الأمثلة التي يمكن أن نستدل بها أن العوتبي كان ينقل عن الخليل

بدقة، وينسب إليه، وهناك الكثير لم نذكرها اختصاراً.

ومن المواضيع التي ذكرها العوتبي ناقلاً قول الخليل ولم يعز له، نذكر مثلاً حديثه عن (عسى من قوله: كلمة مُطْمَعَةٌ..... إلى ولا تقول: لاس يليس) (3)، ذكر العوتبي في بداية حديثه عن (عسى) كلاماً منقولاً عن (العين) إلا أنه لم يعزه لصاحبه، بالإضافة إلى تصرفه فيما نقل، فقد اختصر بعض الكلام المنقول، وقدم في الكلام وأخر.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في معرض حديثه عن الهاء، يقول: "وهاء: حرف

يُستعمل في المناولة، تقول: هاءَ وهاكَّ إلى قوله: ولم يجيء شيء من كلام العرب يجري مجرى المخاطبة غير هذه المدّة التي في وجوه (ها) (4).

ومن ذلك أيضاً حديثه عن (قد) (5)، تحدث العوتبي عنها، وجلّ ما تحدث به منقول عن (العين) للخليل، إلا أن العوتبي لم يعزه لصاحبه، أضف إلى ذلك أنه لم ينقل النص كما ذكر الخليل، وإنما تلاعب به، فقدم كلاماً على كلام، يقول الخليل في بداية حديثه عن (قد): "قد مثل قط على معنى (حسب)، تقول: قدي أي: حسبي..."، في حين نجد هذه العبارة متأخرة عند العوتبي، وهكذا باقي المسألة.

و في مواضع أخرى لم يكن دقيقاً في نقله عن الخليل، نذكر من ذلك، في

حديثه عن (ذو)، يقول: "وليس في كلام العرب اسمٌ يكون إعرابُهُ على حرفين غير

(1) الإبانة، 106/2، ويُنظر: كتاب العين، (أنا)

(2) الإبانة، 558/4، ويُنظر: كتاب العين، (باب الثلاثي اللفيف من باب الهاء)

(3) الإبانة، 490/3

(4) الإبانة، 559/4، ويُنظر: كتاب العين، (باب الثلاثي اللفيف من باب الهاء)

(5) الإبانة، 696/3، ويُنظر: كتاب العين، (قد)

سبع كلمات، وهي: ذو وفو وأخو وأبو وحمو وامرؤ وأولو⁽¹⁾، فقد نقل العوتبي هذه العبارة عن الخليل ولكن نقله لم يكن دقيقاً، وعند الرجوع لكتاب العين وجدنا أنّ عبارة الخليل على النحو التالي: " وليس في كلام العرب اسمٌ يكون إعرابُهُ على حرفين غير سبع كلمات، وهي: ذو وفو وأخو وأبو وحمو وامرؤ وابنم⁽²⁾، فالعوتبي وضع (أولو) عوضاً عن (ابنم).

كما ذكر أقوالاً لسيبويه (ت 180هـ): فسيبويه من خلال كتابه حاضرٌ بقوة في ثنايا كتاب الإبانة، فقد نقل عنه العوتبي في كثير من القضايا النحوية، ففي كثير من المواضع كان يعزو له الكلام، فمن ذلك ما ذكره عن (مهما) يقول: "قال سيبويه: يجوز أن تكون (مه) كإِذْ ضمَّ إليها ما"⁽³⁾. نجد العوتبي هنا قد اقتبس كلام سيبويه كما هو، وعزاه إليه.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة إفراد (السمع) وجمع (القلوب والأفئدة)، يقول: "... فيقال لأنَّ السمع يكون بمعنى المصدر في قول الفراء... وفي قول سيبويه لإحاطته بالأماكن الأربعة، ولأنَّه لا يحتاج إلى تكلف ولا تحرك..."⁽⁴⁾.

وربما كان ينقل كلام سيبويه بطريقة غير مباشرة، فمن ذلك ما ذكره في مسألة (لات)، فقد نقل كلاماً لابن قتيبة ولكن ابن قتيبة نفسه نص على أنّ هذا الكلام لسيبويه، يقول العوتبي: "وقال ابن قتيبة: لات شُبّه بليس في بعض المواضع ولم تتمكن تمكنا ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها، لأنَّها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب...."⁽⁵⁾، فالعوتبي هنا نقل نصاً لسيبويه عن طريق ابن قتيبة، إلا أنّه نسبه لابن قتيبة ولم ينسبه لسيبويه رغم أنّ ابن قتيبة نسبه لسيبويه.

ومن الذين اعتدّ بأقوالهم الفراء (ت 207هـ): فكثيرة هي المواضع التي نقل منها العوتبي من كتاب (معاني القرآن)، وهي موزعة في ثنايا (الإبانة) وسنذكر أمثلة لندلل عليها، وتجدر الإشارة إلى أنّ العوتبي نقل من كتاب (معاني القرآن) للفراء، بطرق مختلفة، منها:

أنّه ربما ينقل بشكل مباشر فيعزو القول إلى صاحبه، من ذلك قوله في تفسير كلمة (هَيْتَ لَكَ)، قوله: "ذكر الفراء أنّها لغةٌ لأهل حوران، سقطت إلى مكة، فتكلموا

(1) الإبانة، 99/3

(2) الخليل، كتاب العين، مادة (ذو)

(3) الإبانة، 266/4. ويُنظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج 3/ص 60

(4) الإبانة، 8/2

(5) الإبانة، 309/2. ويُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مصدر سابق، ص 529، ويُنظر:

سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 58-57/1

بها" (1)، وقد صرّح هنا بشكل مباشر أنّ الكلام للفراء ولا تعارض بين ما جاء به العوتبي وكلام الفراء في كتابه (معاني القرآن) (2).

ومنه أيضاً، قوله في مجيء (أو) بمعنى (بل) مستشهداً بقوله تعالى: [إلى مائة ألفٍ أو يزيدون] الصافات 147، يقول: "معنى الآية: مائة ألفٍ بل يزيدون، وهو قول الفراء" (3). وفي العودة لمعاني القرآن نجد العوتبي قد نقل رأي الفراء دون تعارض. ومنه أيضاً، قوله في (عسى): "قال الفراء وهي قراءة عبد الله فيما أعلم" (4)، وقد نقلها العوتبي من (معاني القرآن) كما هي دون تغيير.

وربما كان ينقل كلام الفراء بالمعنى وليس بحرفيته كقوله: "وزعم الفراء أنّ كم جعلتها العرب للإخبار عن الكثير ورُبَّ للقليل" (5). فهو هنا ينقل كلام الفراء بما معناه، ولا ينقله بحرفيته.

ومن ذلك ما ذكره في مسألة (الآن)، يقول: "قال الفراء: وهو حرف بني على الألف واللام..." (6)، فالعوتبي ينقل كلام الفراء هذا نقلاً عن ابن قتيبة.

وربما ينقل دون أنّ يعزو القول للفراء، فمن ذلك قول العوتبي في (مجيء الواو في جواب -حتى و فلما-)، يقول: "ومنه قوله تعالى: [حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها] الزمر 73.... فجاءت بجواب حتى. وقال تعالى: [حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريحٍ طيبةٍ وفرحوا بها جاءتها] يونس 22، و [حتى إذا جاء أمرنا وفار التنورُ قلنا] هود 40، بغير واو..... وقال تعالى: [فلما جهّزهم بجهازهم جعل السقاية] يوسف 70، بغير واو، وقرأ ابن مسعود: وجعل السقاوة" (7). فالعوتبي نقل كلام الفراء في عدة مواضع من كتابه (معاني القرآن)، دون أنّ يعزو هذا الكلام إليه. فكتاب (معاني القرآن) للفراء كان أحد الركائز الأساسية التي اعتمد عليها في صنع كتابه الإبانة.

ونقله عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 209هـ): نقل العوتبي عن أبي عبيدة من كتابه (مجاز القرآن)، فقد عدّه العوتبي مرجعاً له في تفسير كثير من الآيات التي تعرّض لها في الإبانة، وعزا العوتبي نقله عن أبي عبيدة في مواطن عدة، منها ما

(1) لإبانة، 102/1

(2) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 2/ص 40

(3) الإبانة، 86/2، ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، م 2/ص 393

(4) الإبانة، 490/3، ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 3/ص 72

(5) الإبانة، 87/4

(6) الإبانة، 104/2. ويُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مصدر سابق، ص 523

(7) الإبانة، 472/4. ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج 2/ص 50- 211

ذكره في حديثه عن (الذي والتي) يقول: "وقال أبو عبيدة: [والذي جاء بالصدق] الزمر 33 في موضع الجمع.." (1)، فعزا العوتبي الكلام لأبي عبيدة، ولا خلاف فيما ذكره العوتبي وما ذكره أبو عبيدة في (مجاز القرآن).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (ذلك)، يقول: "...وقال أبو عبيدة: [ذلك الكتاب] معناه هذا الكتاب..." (2).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (كما)، يقول: "..وتكون بمعنى الذي، قال الله تعالى: [كما أخرجك ربك] الأنفال 5، قال أبو عبيدة: [كما أخرجك ربك] وقيل: معناها هنا: إذ أخرجك، ومثله قوله: [وأحسن كما أحسن الله إليك] القصص 77، أي إذ أحسن" (3). ومثل لهذا كثير في الإبانة.

وربما نقل عنه دون أن يعزو القول له، من ذلك ما ذكره في مسألة (عسى) فقد نقل كلام أبي عبيدة بتصريف، يقول: "والعرب تجعل (عسى) رجاءً ويقيناً، قال ابن مقبل:

ظنّي بهم كعسى وهم يتنوّفةً يتنازعون جوائز الأمثال

ويروى: غرائب الأمثال.... فقوله: ظنّي بهم كعسى، أي: كيقين" (4). فهو ينقل عن أبي عبيدة دون أن يعزو له.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في (الجوار)، يقول: "وقال الله تعالى: [كما بدأكم تعودون فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالة] الأعراف 29-30، نصبهما جميعاً على إعمال الفعل فيهما، أي: هدى فريقاً، ثم أشرك الآخر في نصب الأول، وإن لم يدخل في معناه. والعرب تُدخل الآخر المشترك بنصب ما قبله على الجوار، وإن لم يكن في معناه" (5). هذا الكلام الذي أورده العوتبي هو منقول بالحرف من كتاب (مجاز القرآن) ولكنّه لم يعزه لصاحبه.

ونقله لأقوال الأخفش الأوسط (ت 221هـ): نقل العوتبي عن الأخفش وعن كتابه (معاني القرآن) في موضعين (بالنسبة للقضايا النحوية)، هما: الأول: ما ذكره في مسألة (كلا)، يقول: "...قال الأخفش: معناها الردّع والزجر..." (1). والثاني: ما ذكره في حديثه عن (ماذا)، يقول: "...قول الشاعر:

(1) الإبانة، 180/2. ويُنظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج 2/ص 190

(2) الإبانة، 100/3. ويُنظر: مجاز القرآن، ج 1/ص 28

(3) الإبانة، 89-88/4. ويُنظر: مجاز القرآن، ج 1/ص 240

(4) الإبانة، 490/3. ويُنظر: مجاز القرآن، ج 1/ص 134

(5) الإبانة، 243/1. ويُنظر: مجاز القرآن، ج 1/ص 213

(1) الإبانة، 91/4

ذري ماذا علمتُ سأتقيه ولكن بالمغيب نبئني

ويروى: قنليني، أراد: ذري ما علمت، فجعل ماذا حرفاً واحداً، هذا قول الأخفش..⁽²⁾.

فالعوتبي هنا لم ينقل كلام الأخفش كما أورده في (معاني القرآن) وإنما تصرف به، فقد ذكر الأخفش في حديثه عن ماذا في قوله تعالى: [ماذا أراد الله بهذا مثلاً] البقرة 26، أنّ (ماذا) اسماً واحداً، بدليل مجيء الاسم (مثلاً) منصوباً، فلو كانت (ذا) بمعنى الذي لقال (مثل)، وكذا قوله في بيت الشعر، يقول الأخفش في بيت الشعر: "فلو كانت (ذا) ههنا بمنزلة (الذي) لم يكن كلاماً"⁽³⁾.

ونقله لأقوال أبي حاتم السجستاني (ت250هـ): نقل العوتبي عن السجستاني في مواضع عدة، فمن هذه المواضع ما ذكره في مسألة (كلا) يقول: "...وقال السجستاني: كلا في الكلام على وجهين..."⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديثه عن (ويل) يقول: "...قال السجستاني: تقول ويلٌ لزيد، وبتاء على يا أبتاه..."⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في (ويح وويس)، يقول: "قال السجستاني: تقول ويحٌ وتبٌ لزيد، تُتبع الرفع رفعا، وويحاً وتباً..."⁽⁶⁾.

ونقله للآراء ابن قتيبة (ت276هـ): نقل العوتبي عن ابن قتيبة من عدة مؤلفات له، أهمها (تأويل مشكل القرآن) و(أدب الكاتب) و(عيون الأخبار)، إنّ مؤلفات ابن قتيبة حاضرة بقوة في تصنيف (الإبانة)، فقد اعتمد العوتبي عليها كثيراً في شرح مادته النحوية، فكان يعزو أحيانا ويترك أخرى، فمن المواضع التي نقل منها العوتبي عن ابن قتيبة وعزاها إليه، ما ذكره في مسألة (أيان)، يقول: "وقال ابن قتيبة: أيان بمعنى متى، ومتى بمعنى أي..."⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً، ما ذكره في مسألة (الآن)، يقول: "وقال ابن قتيبة: الآن هو الوقت الذي أنت فيه، وهو أحد الزمانين حد الماضي من آخره وحدّ الزمان المستقبل من أوله"⁽²⁾، فينقل العوتبي كلام ابن قتيبة ويعزوه له.

(2) نفسه، 262/4

(3) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ص60

(4) الإبانة، 91/4

(5) نفسه، 489/4

(6) نفسه، 491/4

(1) الإبانة، 103/2. ويُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص522

(2) الإبانة، 104/2. وتأويل مشكل القرآن، ص523

وربما ينقل العوتبي عن ابن قتيبة دون أن يعزو الكلام له، فمن ذلك ما ذكره في (دخول بعض الصفات على بعض)⁽³⁾، فقد ذكر العوتبي هذا العنوان ويبدو أنه نقله عن ابن قتيبة من كتابه (أدب الكاتب) بنفس اللفظ⁽⁴⁾، كما ذكره ابن قتيبة بلفظ آخر هو (دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) في كتابه (تأويل مشكل القرآن)⁽⁵⁾، ولم يكتف بنقل العنوان ولكنه اعتمد على كثير من الشواهد التي أوردها ابن قتيبة في كتابيه المذكورين، دون أن يعزو إليه في نقله هذا. ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (أتى)⁽⁶⁾، فقد نقل العوتبي جزءاً من هذه المسألة عن ابن قتيبة، دون أن يعزو له.

ونقله لأقوال أبي العباس ثعلب (ت291هـ): أكثر العوتبي من النقل عن أبي العباس ثعلب، وقد صرح باسمه في مواضع عدّة، منها ما ذكره في مسألة (كلا) يقول: "...قال ثعلب: معنى (كلا) لا، قيل له: فما الكاف؟ قال: المعنى كقوله لا، فإذا رأيت كلا فهي موصولة"⁽⁷⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في إعراب كلمة (بعوضة) في قوله تعالى: [إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة] البقرة26، يقول: "...وقد قرئ [ما بعوضة] بالرفع، بمعنى الذي هو بعوضة. وقال ثعلب: نصب بعوضة بمعنى بين، والمعنى: ما بين بعوضة فما فوقها، فلما أسقط الخافض نصبه..."⁽⁸⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (ماذا)، يقول: "وقوله تعالى: [ماذا أراد الله بهذا مثلاً] البقرة26، قال ثعلب: وماذا تكون كلمة واحدة، المعنى: أي شيء وهو في موضع رفع لأنها الاستفهام..."⁽¹⁾. وهناك مواضع كثيرة نقل فيها العوتبي عن ثعلب ونسب إليه.

وربما ينقل عنه عن طريق كتب أخرى، فمن ذلك، ما ذكره في قولهم (لبيك إنّ الحمد والنعمة لك)⁽²⁾ وهو منقول عن كتاب (الزاهر) لابن الأنباري، فأورد كلاماً لثعلب منقولاً عن ابن الأنباري.

(3) الإبانة، 362/1

(4) الجواليقي، شرح أدب الكاتب، مصدر سابق، ص254

(5) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص565

(6) الإبانة، 105/2، ويُنظر: تأويل مشكل القرآن، ص525

(7) الإبانة، 93/4

(8) نفسه، 258/4

(1) الإبانة، 262/4

(2) نفسه، 204/4. ويُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط3، دار البشائر،

دمشق، 2004، ج1/ص198-199

ونقله لأقوال الزّجاج (ت311هـ): نقل العوتبي عن الزجاج في مواضع عدة منها، ما ذكره العوتبي في أنّ (كيف) تفيد التوبيخ، يقول: "والتوبيخ، كقوله تعالى: [كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم] البقرة28، هو لفظ استفهام، ومعناه تعجب وتوبيخ... قال الزجاج: وهذا التعجب إنما هو للخلق والمؤمنين، أي اعجبوا من هؤلاء، كيف يكفرون بالله وقد ثبتت حجته عليهم.."⁽³⁾. فيعزو العوتبي القول إلى الزجاج.

ومنه أيضاً ما ذكره في عرضه للآراء في إعراب كلمة (بعوضة) في قوله تعالى: [إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة] البقرة26، يقول: "...قال الزجاج: في نصب بعوضة ثلاثة أقاويل، أجودها أن تكون ما زائدة..."⁽⁴⁾. فيكون نقل العوتبي عن الزجاج نقلاً دقيقاً، بالإضافة إلى أنّه كان يعزو له الكلام عند النقل عنه.

نقله عن أبي بكر ابن الأنباري (ت328هـ): من خلاله كتبه، والتي أهمها (الزاهر في معاني كلمات الناس) و(كتاب الأضداد)، بل إنّنا نكاد نجزم أنّ (كتاب الزاهر) من أهم الكتب التي اعتمدها العوتبي في تصنيفه (الإبانة)، وكثيرة هي المواضع التي استشهد بها العوتبي من كتب ابن الأنباري عامة ومن الزاهر خاصة. وربما نقل العوتبي عن الزاهر دون أن يعزو إليه فمثال ذلك ما ذكره في (العمرى)، يقول: "معناه: وحياتي، والعمر عند العرب: الحياة والبقاء....."⁽¹⁾. فقد نقل العوتبي كلام ابن الأنباري دون تصرف أو تغيير ولكنّه لم يعز إليه.

ومن ذلك ما ذكره في مسألة (أمّا بعد)، فمن بداية المسألة إلى قوله: "وروى الشعبي عن زياد في قوله تعالى: [وفصل الخطاب] ص~20، قال هو: أمّا بعد"⁽²⁾، فالعوتبي نقل هذا من كتاب الزاهر دون أن يعزوه له.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (لا جرم)⁽³⁾، فقد نقل المسألة كاملة من الزاهر لابن الأنباري دون أن يعزوها إليه.

وربما ينقل عن ابن الأنباري ويعزو إليه، ومن ذلك أيضاً قوله في معنى (كلا)، يقول: "قال ابن الأنباري: إن أصل (مهما) مه ما، فأبدلوا من الألف، ووصلوا

(3) الإبانة، 94/4. ويُنظر: أبو اسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م، ج1/ص107

(4) الإبانة، 260/4. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج1/ص103

(1) الإبانة، 531/3-532. ويُنظر: ابن الأنباري، الزاهر، مصدر سابق، ج1/ص390-391

(2) الإبانة، 93/2. ويُنظر: ابن الأنباري، الزاهر، مصدر سابق، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م، ج2/ص360-361

(3) الإبانة، 379/2

مه) بما فدلّت على المعنى وقيل: أصلها ما ما، فثقل ذلك، فأبدلوا من الألف الأولى هاء...⁽⁴⁾. فالعوتبي اقتبس من كلام ابن الأنباري وعزاه له، وتصرف به في بعض الجمل.

ومن ذلك أيضاً يقول: "قال ابن الأنباري: ما في الكلام تكون توكيدا، وهي التي يسميها العوام صلة، ولا أستحب أن أقل في القرآن صلة لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى.... ومنه قوله: [مما خطيئاتهم أغرقوا] نوح25، لأن ما توكيد، والمعنى: من خطاياهم أغرقوا..."⁽⁵⁾، ويمكن أن نلاحظ أنّ العوتبي قد نقل عن ابن الأنباري من كتابه (الأضداد) بتصريف⁽⁶⁾.

كما عزا العوتبي مادته النحوية في كتابه الإبانة إلى علماء آخرين، حيث كان يعزو هذه الأقوال والآراء لأصحابها، والناظر في كتاب (الإبانة) يدرك أنّ صاحبه كان واسع الاطلاع على آراء من سبقه، فقد نقل عن كثير من النحاة في مواضع مختلفة تمثل هذه النقول علماء البصرة والكوفة على حدّ سواء، بالإضافة إلى نحاة آخرين، فمن أبرز هؤلاء النحاة:

أ- نحاة البصرة

ذكر العوتبي أقوالاً لنحاة البصرة في مواضع عديدة في كتابه (الإبانة)، وما يهمننا ما نقله العوتبي عن النحاة (القضايا النحوية)، لأنه قد يكون نقل عنهم قضايا أخرى كالأخبار واللغة والبلاغة وغيرها، ومن أبرز هؤلاء:

عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)⁽¹⁾:

وذكره العوتبي في موضع واحد، وذلك في حديثه عن ذكر الأقل قبل الأكثر، يقول: "قال عيسى بن عمر: قلت لأعرابي: كم في المسجد من سارية؟ فقال: خمسون وخمسة وخمسة آلاف"⁽²⁾.

أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)⁽³⁾:

ذكره العوتبي في موضع واحد، وهو ما ذكره في خروج الاستفهام إلى معنى الأمر والإيجاب، يقول: "...وقد تجيء بلفظ الاستفهام وهو إيجابٌ ليس باستفهام في

(4) الإبانة، 266/4. ويُنظر: ابن الأنباري، الزاهر، دار البشائر، ج2/ ص293

(5) الإبانة، 260-259/4

(6) يُنظر: محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص196.

(1) الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص40

(2) الإبانة، 434/1.

(3) يُنظر: أبو بكر الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، مصدر سابق، ص35

الحقيقة، قال تعالى: [يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ] ق~30، تقول: قد امتلأت، وأمّا:
[وتقول هل من مزيد] ق~30، قال النحويون، أبو عمرو وقطرب ويونس: هذا على
الإيجاب، والمعنى: هل فيّ زيادة؟ لا أنها تسأل الزيادة، لأنّ الله تعالى: قال لها: [هل
امتلت]، حين امتلأت " (4).

وقد ذكره في مواضع أخرى في مجال اللغة والأخبار وليس في مجال النحو
الذي هو يهمننا هنا.
يونس بن حبيب (ت182هـ) (5):

ذكره في موضع واحد وهو الموضع نفسه الذي ذكر فيه أبا عمرو بن العلاء (6).
وكثيرة هي المواضع التي نقل فيها العوتبي عن يونس في الأخبار واللغة.

يعقوب الحضرمي (ت205هـ) (1):

ذكره العوتبي في موضعين هما: الأول ما ذكره في مسألة (وي)، يقول:
"...قال يعقوب الحضرمي: ويكأنّ كلمتان وأنشد:
ويك المسرة لا تدوم ولا يُبقي عليّ البؤس والتنعيم" (2).
والثاني وقد نقل عنه العوتبي بالرواية لا بالنص، يقول: "وروي أنّ يعقوب الحضرمي
ضم الهاء في التثنية كما ضمّها في الجمع" (3).
5. محمد بن المستنير، قُطْرُب (ت206هـ) (4):

عزا العوتبي أقوالاً له في مواضع عديدة في اللغة، ولكنه في النقل النحوي لم يرد له
إلا خبراً واحداً وهو ما ذكرناه في خبر أبي العلاء (5).

ب- **نحاة الكوفة:** بالإضافة إلى ما ذكرناه من نقله عن كتب الفراء وابن
الأنباري وثلعب، وهم من ينتمون لمدرسة الكوفة، فقد عزا العوتبي آراءً كثيرة

(4) الإبانة، 451/1

(5) الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص51

(6) الإبانة، 451/1

(1) الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص54

(2) الإبانة، 483/4

(3) نفسه، 487/3

(4) الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص99

(5) الإبانة، 451/1

للكسائي (ت189هـ)⁽⁶⁾ في مواضع كثيرة منها: ما ذكره من مجيء (أن) بمعنى (لعل): يقول: "...قال الكسائي: سمعتُ رجلاً يقول: ما أدري أنه صاحبها، يريد: لعله صاحبها..."⁽⁷⁾.

ومن ذلك ما ذكره في باب (الترخيم)، يقول: "فإذا كان الاسم على ثلاثة أحرفٍ مُتحرّكات كلّها، جاز ترخيّمه من قول الفراء، ولم يجز من قول الكسائي، فنقول في ترخيم رجل: يا رجُ اقبل. وقال الكسائي هذا خطأ، لأنّ أقلّ أصولِ الأسماء ثلاثة، فلا يجوز أن أسقط من الثلاثة حرفاً"⁽⁸⁾.

كما عزا العوتبي لعلماء آخرين، يختلط مذهبهم النحوي بين البصرة والكوفة من أمثال، ابن خالويه (ت370هـ)⁽¹⁾:

نقل العوتبي عنه في عدة مواضع نذكر منها: ما ذكره في حديثه عن أنواع (اللام) يقول: "...وقال ابن خالويه: قال الخليل والبصريون: اللام لام الإضافة متصلة بـ[فليعبدوا] قریش3..."⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (لما)، يقول: "...ومثله قوله تعالى: [إنّ كلّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ] الطارق4، يقول: إلا عليها. قال ابن خالويه⁽³⁾: من قرأ (لما) فحفّف: ما صلة، والتقدير: إنّ كلّ نفسٍ لعلّ عليها حافظ، ومن شدد فالتقدير: إلا عليها"⁽⁴⁾. فقد نقل كلام ابن خالويه بتصريف.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره العوتبي في مسألة (هل)، يقول: "...وقال ابن خالويه: كل ما في القرآن [هل أتاك] فهو بمعنى: قد أتاك..."⁽⁵⁾.

ويقال إنّ ابن خالويه (ت372هـ)⁽⁶⁾ آخر من نقل عنهم العوتبي في كتابه الإبانة.

(6) الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص127

(7) الإبانة، 197/4

(8) نفسه، 211/1

(1) يُنظر، السيوطي، البغية، مصدر سابق، 529/1

(2) الإبانة، 176/4

(3) يُنظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، مصدر سابق، ج2/ص460

(4) الإبانة، 185/4

(5) نفسه، 566/4

عزا العوتبي في بعض المواضع إلى (أهل النحو) و(أهل اللغة) و (قول بعض البصريين) وغيرها من الألفاظ، فمن ذلك مثلاً، ما نسبه إلى النحويين، يقول: "...والنحويون يقولون: وي تعجّب، كما أنّ ليت للتمني"⁽⁷⁾.

ومن ذلك أيضاً ما عزاه لأصحاب العربية، في حديثه عن (الواو) يقول: "...وقال أصحاب العربية: إنما هي للعدد"⁽⁸⁾.

ومن ذلك أيضاً ما نسبه إلى البصريين والكوفيين، يقول العوتبي: "ومن قال: إنّ في الدار زيدا قائماً فإنما نصب زيدا بأنّ والخبر في الصفة وفيها مستقر، ونصب قائماً على القطع في قول الكوفيين، وعلى الحال في قول البصريين"⁽⁹⁾. وغيرها من المصطلحات التي استخدمها في النقل عن أهل النحو واللغة والتفسير...

المبحث الثاني: تقويم عمل العوتبي في اختياراته النحوية

من أجل تقويم عمل العوتبي باختياراته النحوية لابد أولاً من معرفة طريقة عرضه للقضايا النحوية التي بثها في كتابه الإبانة، ويمكن ذلك من خلال ثلاثة طرق (منهجه في عرض القضايا النحوية، والمآخذ في اختياراته النحوية، والمصطلح النحوي): أولاً: منهج العوتبي في عرض المادة النحوية:

ذكر العوتبي منهجه في وضع كتاب الإبانة يقول: "هذا باب تفسير شيء من الكلام الجاري بين الناس على توالي المعجم إلى آخرها... ثم نختم بشيء من الألفاظ الغريبة والمعاني اللغوية والأبيات المعنوية"⁽¹⁾، فالعوتبي أراد أن يخط لنفسه منهجاً يسير عليه في عرضه لمادة الكتاب وهي ترتيب المفردات التي يود تفسيرها على حروف المعجم، ولكن عند سبر أغوار كتاب الإبانة نجده لا يلتزم هذا المسار، وإنما يقدم ألفاظاً على ألفاظ، ويُقدم حرفاً على حرف... الخ، وقد مرّ في التمهيد.

أمّا عن عرضه للمادة النحوية، فنلاحظ أنّ العوتبي قد عرض في المقدمة النظرية -التي بدأ بها- لكثير من الموضوعات النحوية مثل الإغراء والتحذير والتوكيد والبدل والجر والنصب على المجاورة ودخول حروف الصفات على بعض والحكاية وغيرها، وقد ذكرنا أمثلة على كلّ نوع في الفصل الثاني من الدراسة.

(6) فاروق فوزي، مشادة حول العوتبي نظرة استعراضية نقدية، مرجع، سابق، ج1/ص14.

(7) الإبانة، 483/4

(8) نفسه، 473/4

(9) نفسه، 115/2

(1) الإبانة، 69/2

وبعد أن ينهي قسمة النظري يبدأ بعرض الكلمات التي يريد تفسيرها مرتباً
إياها على حروف المعجم، ومن الملاحظ عند عرضه للموضوعات النحوية أنه كان
يعرضها في إطار المعنى، وليس كما هي في كتب النحو المتخصصة، فلم يصنع لها
أبواباً وفصولاً، وإنما كان يتحدث عن القضية النحوية إذا وافقت ترتيبها المعجمي،
فمثلاً عند حديثه عن المفردات مثل (بل) في حرف الباء، و(كان) يذكرها في حرف
الكاف، و(عسى) في حرف العين... وهكذا.

ورغم أنه ذكر بأنه سيرتب مادته على حروف المعجم إلا أنه لم يلتزم ذلك
الترتيب، فقد خالف الترتيب غير مرة، فمن ذلك مثلاً، ما ذكره عند عرضه لـ(لا)⁽²⁾
فقد أفرد لها باباً خاصاً، وذكرها بعد أن أنهى حديثه عن حرف (الهاء).

كما أنه كان يعرض للمسألة النحوية في أكثر من موضع، فمن ذلك مثلاً،
حديثه عن (كلا وكلتا) وكذلك حديثه عن (كيف) وقد بينا ذلك عند عرضنا للمادتين في
الفصل الثاني، ومن ذلك أنه كان يحيل إلى مواطن ذكر بها القضية فيقول مثلاً عند
حديثه عن (في): "وقد تكون (في) على سبعة أوجه، وقد ذكرتها في باب الصفات"⁽¹⁾،
فهو لا يكرر الوجوه التي جاءت عليها (في) وإنما يحيل إلى باب آخر ذكرها فيه وهو
باب (دخول الصفات على بعضها البعض)، ومثل ذلك ما ذكره عن (الواو)، يقول:
"ومعنى: [وكنتم أمواتاً] البقرة:28، وقد كنتم، وهذه الواو (واو الحال) ويأتي ذكرها في
باب الواو إن شاء الله"⁽²⁾، ومثل هذا كثير في الإبانة.

أما المادة المعجمية فلم تغفل الجانب النحوي في اللغة عنده، فكان يعرض له
كلما دعت الحاجة لذلك، فمنه ما ذكره في حديثه عن (حيث) يذكر اللغات التي جاءت
عليها وهي (حَوْتُ وَحَوْتُ وَحَيْثُ حَيْثُ)، ثم يذكر اللغة الأجود فيها فيقول: "واللغة
العليا حَيْثُ ترفعُ الثاء وبها جاء القرآن"⁽³⁾، ومثل ذلك ما ذكره في (عسى) و(لعل)
و(حبذا) وغيره كثير.

يؤخذ على العوتبي عند عرضه للمسائل النحوية أنه كان أغلب الأحيان
يعرض لآراء النحوية ولاختلافات العلماء عرضاً، دون أن يرجح أو يفضل رأياً
على آخر. فمن ذلك ما ذكره من آراء واختلافات في إعراب قوله تعالى: [إيلاف
قريش] قريش¹، فيذكر رأي أبي عبيدة، ورأي الخليل والفراء، ولكنه لا يرجح أي رأي.

(2) نفسه، 611/4

(1) الإبانة، 621/3

(2) نفسه، 95-94/4

(3) نفسه، 390/2

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة (كتلاً)، حيث نجده، يقول: "ردعٌ وزجرٌ، قال تعالى: [أيطمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ. كتلاً] المearج38-39"⁽⁴⁾، ثم يبدأ بعرض آراء العلماء، فيذكر رأي الفراء ثم الأخفش ثم السجستاني فتعجب وهكذا، دون أن يُرجح قولاً على قول أو يختار رأياً يذهب إليه، ومثل هذه المسائل كثير.

ولكنه في عدد من المسائل وجدناه يذكر رأيه ويرجح بين الآراء ويختار ما يراه هو أفضل، فيقول مثلاً (وهو الوجه، به نقول، والرفع أحسن، أفصح، أفضل..). وغيرها من العبارات التي تدل على رأيه، وقد مرّ بنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة المسائل التي ذكر العوتبي فيها رأيه.

ثانياً: المصطلح النحوي عند العوتبي

ومن منهجه أيضاً استخدامه للمصطلح النحوي، فالمصطلح النحوي من الموضوعات المهمة التي تحدد توجهات العلماء وأي مدرسة ينتمون. يُعدّ المصطلح النحوي من أهم القضايا التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، فلكل مدرسة من المدرستين مصطلحاتها التي ميزتها عن الأخرى، والتي يطلقها على أبوابه النحوية، وإن كانت المدرسة البصرية أسبق إلى ترسيخ المصطلحات النحوية.

إنّ معظم ما يُستخدم اليوم من مصطلحات نحوية إنما يعود للبصريين، فعلى أيديهم نما النحو وترعرع إلى أن وصل إلينا بصيغته الحالية، أمّا المدرسة الكوفية فقد حاولت منافسة المدرسة البصرية رغم تأخر نشوئها واستطاعت أن تفرض نفسها على الساحة في بعض الفترات الزمنية إلا أنّ الراجح أنّ المدرسة البصرية كان لها الغلبة، ورغم ذلك بقيت بعض المصطلحات الكوفية حيّة متداولة مثل (النعته) وغيره...

أمّا أسباب الخلاف النحوي بين المدرستين فقد عزاه كثير من العلماء إلى أسباب متعددة، أدت إلى خلافهم على المصطلح النحوي أيضاً، وقد لخص الدكتور عوض القوزي الخلاف على المصطلح النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، يقول: "الخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين فكانت النتيجة ذات جوانب ثلاثة:

الأول: ظهور مصطلح كوفي له دلالاته الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح النحوي، والثاني: رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها، والثالث: رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات⁽¹⁾.

صحيح أنّ المصطلح البصري قد طغى على الدرس النحوي في أغلب الدراسات النحوية واللغوية، إلا أنّ هناك مجموعة من علماء اللغة المحدثين من فضّل المصطلح الكوفي على المصطلح البصري، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي رأى أنّ طريقة الكوفيين في عرض مصطلحاتهم أقرب إلى الطريقة اللغوية الحديثة من مصطلحات البصريين، يقول في حديثه عن مصطلح (الأدوات): "ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني، وقد سبق أن صوبنا رأي الكوفيين، لأنّ التسمية الكوفية هنا، أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة، واختصار في اللفظ"⁽¹⁾.

ومن المحدثين الذين عنوا بالمدرسة الكوفية "عبد الفتاح الحموز في كتابه (الكوفيون في النحو والصرف)، وأحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) وغيرهم"⁽²⁾.

وقد قسم مهدي المخزومي المصطلح النحوي إلى ثلاث طوائف، هي: "طائفة كوفية خالصة لم يعرفها البصريون، وطائفة بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون، وطائفة كوفية وبصرية، إلا أنّ لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر..."⁽³⁾.

هذا ولا يسعنا الوقوف بالتفصيل على الخلاف الذي دبّ بين البصرية والكوفة حول المصطلح النحوي واللغوي، لأنه مشبع في كتب القدماء والمحدثين، ولم يبق لنا إلا معرفة موقف العوتبي من المصطلح النحوي.

إنّ العوتبي كغيره من العلماء الذين نقلوا عن المدرستين البصرية والكوفية، فقد تراوحت المصطلحات التي استخدمها بين البصرة والكوفة، إلا أننا نجده قد اعتمد على المصطلحات الكوفية بشكل كبير، ولا بدّ من الوقوف على أهم المصطلحات التي استخدمها من المدرستين، على النحو التالي:

1- المصطلح البصري:

- (1) عوض القرزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، كلية الآداب، ط1، 1981م، ص162.
- (1) مهدي المخزومي، مرجع سابق، ص310-311.
- (2) باسل فيصل الزعبي وآخرون، "المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين"، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41، 2009.
- (3) المخزومي، مرجع سابق، ص305.

استخدم العوتبي عددا لا بأس به من المصطلحات البصرية، ولكنها ستبقى قليلة بالمقارنة مع ما استخدمه من مصطلحات الكوفيين، نذكر أهمها:
- (الضمير والإضمار): ويقابله عند الكوفيين (المُكنى)⁽⁴⁾: وقد أفرد العوتبي باباً خاصاً سماه (الضمير والإضمار)⁽⁵⁾.

- ضمير الشأن أو القصة: ويقابله عند الكوفيين (الضمير المجهول)⁽¹⁾: ذكر العوتبي هذا المصطلح في أثناء حديثه عن (كان)، يقول: "بعض العرب يرفع بها الاسم والخبر، يقولون: كان الرجلُ منطلقاً وكان الرجلُ قائمًا، على إضمار الحديث والقصة والشأن، كأنه قال: كان من القصة أو من الحديث أو من الشأن الرجلُ منطلقاً، قال:

إذا متَّ كان الناسُ نصفانٍ ِ شامتٌ
وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أفعلُ
رفع الاسم والخبر على ما فسرنا"⁽²⁾.

- التوكيد: ويقابله عند الكوفيين (التكرير)⁽³⁾، يقول العوتبي: "التوكيد فيه لغتان: يقال: توكيد وتأكيد، ووكدته وأكدته. والهمز في العقد منه أجود. وتقول: وكدت اليمين. وتقول: إذا عقدت فأكد، وإذا حلفت فوحد"⁽⁴⁾. حيث أفرد له العوتبي باباً خاصاً به.

- البديل: ويقابله عن الكوفيين (الترجمة والتبيين والتكرير والتفسير)⁽⁵⁾، يقول العوتبي: "والبديل في الكلام على وجهين: وجه على الغلط، نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنه أراد أن يقول: مررتُ بحمارٍ فغلط، فقال: برجلٍ، ثم أدرك كلامه بعدُ فقال: بحمارٍ.

والوجه الثاني: يكون على البيان، نحو: مررت بعبد الله عاقلٍ لبيبٍ كأنك قلت: مررتُ بعاقلٍ لبيبٍ، قال الله عز وجل: [لنسفعاً بالناصية، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة] العلق 15-16، على البديل"⁽⁶⁾.

(4) المرجع نفسه، ص314

(5) الإبانة، 145/1

(1) عوض القوزي، مرجع سابق، ص180، ويُنظر: المخزومي، مرجع سابق، ص311

(2) الإبانة، 159/4

(3) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر، عمّان، 1987م، ص136

(4) الإبانة، 219/1

(5) يُنظر: عوض القوزي، مرجع سابق، ص163. ويُنظر، المخزومي، مرجع سابق، ص310

(6) الإبانة، 240/1

2- المصطلح الكوفي:

لقد جاءت المصطلحات النحوية الكوفية التي استخدمها العوتبي في كتاب (الإبانة) كثيرة ومتنوعة، إنما يدل ذلك على توجهه النحوي، وهذه المصطلحات هي:

- **المستقبل:** ويقابله عند البصريين (المضارع)⁽¹⁾، فقد استخدمه في كل مرة تحدث فيها عن الفعل المضارع، ومن أمثلة استخدامه لهذا المصطلح، يقول: "وكان لك في المستقبل الرفع والنصب، إذا رفعت قلت: المشددة تقع مع هذه الأفعال فأقول: خفت أن زيدا قائمٌ وأعجبتني أن زيدا لا يقوم، قال الشاعر في الرفع:

إذا متُّ فادفني إلى أصل كريمةٍ تُروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني بالعراء فإنني أخاف إذا ما متُّ أن لا أدوقها

فرفع المستقبل، لأن الشديدة تقع في موضع الخفيفة"⁽²⁾. فيقصد بالمستقبل (المضارع).

- **النعته:** ويقابله عند البصريين (الصفة)⁽³⁾، يقول العوتبي: "وتقول: رَبُّ مَنْ قائمٌ سريع. الذهاب، فتخفُّضُ (مَنْ) بِرُبِّ، وترفع قائماً بإضمار هو، وتخفُّض سريعاً على النعت لـ(مَنْ)"⁽⁴⁾، فاستخدم مصطلح النعت بدلاً من الصفة.

- **النسق:** يقابله عند البصريين (العطف بالحرف)⁽⁵⁾، وقد ذكره العوتبي كثيراً في كتابه الإبانة، ومن ذلك مثلاً ما ذكره في حديثه عن زيادة (الواو) يقول: "النسق قد تزداد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له، كقوله تعالى: [حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها] الزمر 73"⁽⁶⁾. فاستخدم مصطلح النسق للواو.

ومن ذلك أيضاً، يقول العوتبي: "والعرب تتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى. من ذلك قراءة أكثر الأئمة [وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم] المائدة⁶،

(1) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، مرجع سابق، ص-163

(2) الإبانة، 109/2

(3) عوض القوزي، مرجع سابق، ص-165

(4) الإبانة، 124/3

(5) المخزومي، مرجع سابق، ص-314

(6) الإبانة، 312/1

فخفضوا الأرجل على النسق على الرؤوس، وهي خلافها في المعنى، لأن الرؤوس تُمسح، والأرجل تُغسل" (7).

- **الجحد**: يقابله عند البصريين (النفى)⁽¹⁾، وقد ذكره العوتبي في (الإبانة) عند حديثه عن النفى، يقول: "وبلى جواب لكلام فيه جحد، فإذا قال الرجل للرجل ألسنت تقوم؟ قال: بلى، قال عز وجل: [ألو يأتكم نذيرٌ قالوا بلى] الملك 98، و [ألسنت بربكم قالوا بلى] الأعراف 172، وإنما صارت بلى تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق" (2).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في (من) يقول: "ومن قد تكون بمعنى الجحد وإن كان لفظها استفهاماً، كقوله تعالى: [ومن أحسن من الله حكماً] المائدة 50، أي ليس أحد أحسن من الله حكماً، ومثله: من أعرف من زيد؟ أي ليس أحد أعرف منه" (3).
وربما استخدم مصطلح (النفى)، ومن ذلك ما ذكره في مسألة (لا)، يقول:
"حرف نفى، وهو ضد نَعَمْ، قال الشاعر:

حسن قولُ نَعَمْ من بعد لا وقبيح قولُ لا بعد نَعَمْ

ولا: للنفي، وهو يعطف بها، تقول: مررتُ بزيدٍ لا عمرو، فتنفي عن عمرو المرور الذي أوجبه لزيد" (4).

نجده استخدم مصطلح (الجحد) في بعض المواضع، واستخدم مصطلح (النفى) في مواضع أخرى.

- **الخفض**: ويقابله عند البصريين (الجر)⁽⁵⁾، يقول العوتبي في (حين): "ومن العرب من يقول إذا أضاف يوم وحين وزمان وشهر وأشبه هذا، أضافه إضافة وإضافة ليست بمحضة، يجعله في حال النصب والخفض والرفع نصباً أبداً، وتتشد العرب هذا البيت:

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصبِّا وقُلْتُ لَمَّا أصْحُ والشيبُ وازرُعُ

ومنهم من يخفض ومن حينٍ تطلُعُ الشمسُ إلى حينٍ تغيبُ. والخفض هو الوجه" (6).

(7) نفسه، 25/2

(1) عوض القوزي، مرجع سابق، ص 171

(2) الإبانة، 214/2

(3) نفسه، 254/4

(4) نفسه، 611/4

(5) إبراهيم السامرائي، مرجع سابق، ص 130

(6) الإبانة، 40/1

ومنه أيضاً، ما ذكره في (ربّ) يقول: " وتقول: رَبُّمَا رَجُلٍ ظَرِيفٍ، فيه وجهان:
الخفض على أنّ (ما) صلة، كأنّك قلت: رَبُّ رَجُلٍ ظَرِيفٍ، والرفع على أنّ تجعل

(ما) حرفاً واحداً" (1). وقد استخدمه العوتبي في كتابه الإبانة بكثرة.

- **الصلة:** يقابله عند البصريين (الزيادة والحشو) (2)، وقد ذكره العوتبي كثيراً في (الإبانة)، فمن ذلك ما ذكره في مسألة (ويب)، يقول: " وقولهم: ويبك، أصلها وي بك، فمن نصب جعلها حرفاً واحداً، ومن خفض ترك الباء على أنها صلة. وأنشد الفراء للأسدي:

فقلت: اغتبقها أو لغيري أهدها فما أنا بعد الشيب ويبك فالخمر
ينشد خفضاً ونصباً" (3).

ومن ذلك أيضاً، ما ذكره في (يا أيها)، يقول العوتبي: " يا: حرف النداء وإنما أتوا به لبعده الصوت والترنم، وليقبل عليك المنادي، وأيّ: منادى، وهاء: صلة. والأصل في: [أيها الناس] يا أيّ هؤلاء الناس، واكتفي بالناس من أولاء فحذفوا" (4).
- **الفعل الدائم:** ويقابله عند البصريين (اسم الفاعل) (5)، يقول العوتبي: " ويجوز أن تجعل الفعل الذي قبل كي ماضياً ودائماً، فتقول: أتيتك كي تأتيني، وأكرمك كي تكرمني، وأنا مُكْرِمُكَ كي تُكْرِمَنِي، وضربت زيدا كي يضربني، وأنا ضاربُ زيدا كي يضربني" (6).

- **القطع:** ويقابله عند البصريين (الحال)، يقول العوتبي: " وتقول رَبُّ مِثْلِكَ قائماً، فتنصب قائماً على القطع من مثل، لأن لفظها لفظ المعرفة" (7)، يقصد ينصب على القطع، أي: على الحال.

وقد جمع بين المصطلحين حين قال: "ونصب قائماً على القطع في قول الكوفيين، وعلى الحال في قول البصريين، قال جلّ وجهه: [إنّ المتقين في جناتٍ ونعيم. فاكهين] الطور 18، 17، وقال الله تعالى: [أخذين ما آتاهم ربهم] الذاريات 16، فنصب

(1) الإبانة، 124/3

(2) عوض القوزي، مرجع سابق، ص 178

(3) الإبانة، 491/4

(4) نفسه، 649/4

(5) عوض القوزي، مرجع سابق، ص 185

(6) الإبانة، 93/4

(7) نفسه، 122/3

فاكهين وآخذين على القطع والحال والاستغناء وتام الكلام وجعل فيها مستقرا⁽⁸⁾،
فقد أخذ بقول الكوفيين وبقول البصريين.

- ما يُجْرِي وما لا يُجْرِي: يقابله عند البصريين (ما ينصرف وما لا
ينصرف)⁽¹⁾، وقد ذكره العوتبي في قوله: " والعرب تقول: لا أدري من أيّ عاد هو؟
ومن أيّ تبع هو؟ لا يجرون عاد ولا تبع، يجعلونها أمتين"⁽²⁾، يقصد أنهم لا
يصرفونها كونهما اسم لقبيلتين وليس اسما علم.

- (حروف الصفات): ويقابله عند البصريين (حروف الجر)⁽³⁾، وقد أفرد
العوتبي باباً خاصاً سماه (دخول بعض الصفات على بعض)⁽⁴⁾.

لقد قام العوتبي كغيره من النحاة المتأخرين- على الاختيار من بين الآراء
النحوية وعدم التقيد بمدرسة نحوية معينة، فنقل عن أصحاب المدرسة البصرية: فنراه
ينقل عن الخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويعقوب الحضرمي... وغيرهم، وهؤلاء
كلهم من أعلام المدرسة البصرية، ويسير على مصطلحهم في (البدل والتوكيد
والضمير والإضمار وضمير الشأن)، ويرى مثلهم أنّ (كي) حرف جر.

وفي المقابل نجده ينقل عن الكسائي والفرّاء وأبي بكر محمد بن القاسم
الأنباري وأبي عبيدة، وهؤلاء أعلام المدرسة الكوفية في النحو، وقد وافقهم في كثير
من المسائل كما ذكرنا سابقاً، وهو يستخدم مصطلحاتهم النحوية بكثرة كما بينّا.

(8) نفسه، 115/2

(1) عوض القوزي، مرجع سابق، ص166

(2) الإبانة، 39/2

(3) عوض القوزي، مرجع سابق، ص177

(4) الإبانة، 362/1

الخاتمة

- وفي خاتمة هذه الدراسة يمكن إجمال النتائج التي تم التوصل إليها بما يلي:
- ❖ أيدت الدراسة أنّ العوتبي الصحاري هو (أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم بن مسلم بن عيسى بن سلمة الطاحي العوتبي الصحاري)، وأنه وُلِدَ في القرن الرابع الهجري وامتد به العمر إلى النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، كما أيدت أنّ العوتبي هو شخصية واحدة، صنّف كتاب (الضياء) في الفقه، و(الأنساب) في التاريخ، و(الإبانة) في اللغة.
 - ❖ أيدت الدراسة أنّ كتاب الإبانة هو موسوعة لغوية، وليس كما ذكر د. الدسوقي بأنّه معجم ينقصه الترتيب الداخلي لكلماته.
 - ❖ اعتدّ العوتبي بالسماح، فقد استشهد بالقرآن الكريم الذي جاء عنده في المرتبة الأولى من حيث نسبة الاستشهاد، وكان يعول عليه كثيراً في إثبات القواعد النحوية، ودعم آرائه النحوية التي ذهب إليها.
 - ❖ كما اعتدّ بالقراءات القرآنية كافة المتواترة منها وغير المتواترة، ولم يُخطئ ولم يُلحن ولم يُرجح قراءة على أخرى، ولم يكن ينسب القراءة إلى أصحابها في كثير من الأحيان وخاصة المتواترة منها، وكان يأتي بها للاستئناس والتمثيل.
 - ❖ ويؤخذ على العوتبي في القراءات أنّه في بعض الأحيان لم يكن يتثبت عند إصداره حكماً على قراءة بأنّها شاذة، فمن ذلك ما ذكره في حديثه عن (يا أيّها)، يقول: "ومن العرب من يقول: يا أيّة النبي، ويا أيّة الرجل... ولا يجوز أن يُقرأ بهذه اللغة، لأنّها تخالف المصحف"⁽¹⁾، ولكن عند التدقيق وجدنا أنّ أبا عمرو الداني قد أورد قراءة (يا أيّة) وعدّها من القراءات المتواترة⁽²⁾.
 - ❖ اعتدّ العوتبي بالحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج، ولكنه لم يكن يهتم كثيراً بالأسانيد، ولا بدرجة صحة الحديث، وكان استشهاده بالحديث النبوي الشريف على سبيل الاستئناس والتمثيل لا على سبيل التععيد النحوي.
 - ❖ اعتدّ العوتبي بالشاهد الشعري اعتداداً كبيراً ومال إليه في إثبات ما يذهب إليه من آراء واختيارات نحوية مدعماً آراءه بها، فقد نال الاستشهاد بالشعر الحظ الأوفر عنده كما هي العادة عند معظم النحاة، وكان على وعي بما يجوز الاحتجاج به من

(1) الإبانة، 649/4-650

(2) الداني، التيسير في القراءات، مصدر سابق، ص161-162

الشعر وما لا يجوز، فاحتج بأشعار الطبقة الأولى والثانية والثالثة التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج بأشعار العرب، في حين لم يستشهد بشعر شعراء الطبقة الرابعة (المولدين)، كما كان للرجز نصيب في الاستشهاد به عند العوتبي.

❖ أورد العوتبي العديد من المأثورات النثرية على سبيل الاستشهاد وعلى سبيل التوجيه والاستئناس أيضاً، كما استشهد بمجموعة من لغات القبائل العربية مثل (أهل الحجاز وتميم ومضر....)، كما استشهد بأقوال بعض العرب المشهود لهم بالفصاحة، و استشهاده بها من قبيل دعم رأي نحوي ذهب إليه أو اختاره.

وكان في بعض الأحيان يصنف القبائل بحسب فصاحتها، يقول مثلاً: "وبعض العرب من علياء مضر، وهم دون سُفلى مضر في الفصاحة، يقولون..."(1). فهو هنا يصرح بأن سُفلى مضر هم أفصح من عليها.

❖ اعتدّ العوتبي بالتعليل النحوي فتنوعت علله النحوية بين العلل التعليمية والجدلية النظرية، وغالباً ما كان يعتمد العلل التعليمية لإبراز الموقف الذي يذهب إليه.

❖ عرض الفصل الثاني للمادة النحوية التي أوردها العوتبي في ثنايا كتابه الإبانة، حيث توصل البحث إلى أنّ العوتبي كان يميل إلى الكوفيين، ووافقهم في كثير من المسائل، وهذه المسائل هي:

-اختار العوتبي ما ذهب إليه الكوفيون من إدخال (الألف واللام) على الأول والثاني في قوله: (الثلاثة الأوجه)⁽²⁾، فيما لم يجزُ البصريون ذلك.

-كما رأى العوتبي أنّ العامل في رفع الاسم بعد الظرف هو (الظرف)، في قوله عن (حيث): "وهي أداة للرفع ترفع الاسم بعده"⁽³⁾ أمّا عند البصريين فالعامل هو الابتداء.

-ذهب في إعراب كلمة (النار) في قوله تعالى: [قتل أصحابُ الأخدود. النار ذات الوقود]البروج4-5، إلى أنّها مجرورة على الجوار⁽⁴⁾، وهو قول لبعض الكوفيين، فيما أعربها الباقون على أنّها بدل من الأخدود واختلفوا في الضمير العائد.

-اختار رأي الكوفيين في (أفعل) التعجب الاسمية⁽¹⁾، فيما اعتبرها البصريون فعلاً.

(1) الإبانة، 121/3

(2) نفسه، 115/2

(3) نفسه، 390/2

(4) نفسه، 243/1

(1) الإبانة، 334/1

-ذهب إلى أنّ (إلا) تأتي بمعنى (الواو)⁽²⁾، أمّا البصريون فقالوا إنّ (إلا) لا تأتي بمعنى (الواو).

-ذهب إلى أنّ (أو) تأتي بمعنى (بل)⁽³⁾، في حين رفض البصريون ذلك.

-اختار القول أنّ (السين) منقطعة عن (سوف)⁽⁴⁾، فيما لم يرَ البصريون ذلك.

❖ صحيح أنّ العوتبي وافق الكوفيين في هذا الكم من المسائل إلا أنّه أخذ برأي البصريين في اعتبار (كي) حرف جر⁽⁵⁾، في حين اعتبرها الكوفيون اسماً، وكذلك وافقهم في أنّ (إيّا)⁽⁶⁾ ضمير نصب، في حين اعتبرها الكوفيون عمادا و(الكاف والهاء) هي ضمائر النصب.

❖ ورغم ميول العوتبي نحو المدرسة الكوفية، غير أنّه لم يكن متعصبا لهم، إذ وردت مجموعة من المسائل النحوية التي وافق بها رأي جمهور النحاة، هي:
-القول في (أمس) مكسورة على كلّ حال⁽⁷⁾، وهو رأي جمهور النحاة.
-اختياره في (منذ) أنّها حرف جر⁽⁸⁾، يجر ما بعده من الأسماء الدالة على الزمان.
-ذهب إلى أنّ (مع) مفتوحة العين أفصح وأكثر وبه يُقرأ⁽⁹⁾.
-اختياره الجر للاسم بعد (سي)⁽¹⁰⁾.
-قوله في (كيف) أنّها اسم وليست حرفا⁽¹¹⁾.

❖ وكان له رأي في بعض المسائل اللغوية، وهذه المسائل هي:
-أجاز وصف المذكر بلفظ المؤنث⁽¹⁾، وهو مذهب الجمهور.
-أجاز استخدام لفظ الجمع إذا أُريد المفرد والمثنى⁽²⁾.
-لم يعارض العوتبي من قالوا بلغة (أكلوني البراغيث)⁽³⁾.

(2) نفسه، 99/2

(3) نفسه، 84/2

(4) نفسه، 262/3

(5) نفسه، 93/4

(6) نفسه، 148/2

(7) نفسه، 161/2

(8) نفسه، 271-270/4

(9) نفسه، 271/4

(10) نفسه، 251/3

(11) نفسه، 164/4

(1) الإبانة، 440/1

(2) نفسه، 355/1

- ❖ يُؤخذ على العوتبي في قليل من المسائل النحوية التي عرضها أنه كان يخلط بين المادة المعروضة والمثال المضروب، فمن ذلك مثلاً، ما ذكره في حديثه عن (لِمَا)، يقول: "لِمَا بمعنى الذي في قوله تعالى: [مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ] البقرة 97"⁽⁴⁾، فجعل (لِمَا) بمعنى الذي، والمعروف في إعرابها أنّ اللام حرف جر و(ما) اسم موصول بمعنى الذي في محل جر، فلا علاقة بين (لِمَا) المراد شرحها والشاهد القرآني.
- ❖ خلص البحث إلى أنّ نقل العوتبي عن سابقه من العلماء كان متفاوتاً في الدقة والأمانة، فكان يعزو أحياناً، ويترك العزو أحياناً أخرى.
- ❖ قام منهج العوتبي الصحاري على الاختيار من بين الآراء النحوية وعدم التقيد بمذهب معين: فنراه ينقل عن الخليل وسيبويه ويوافقهما في كثير من المسائل، وهما من أعلام المدرسة البصرية، كما وجدناه ينقل عن الكسائي والفراء وثلعب وابن الأنباري وهؤلاء من أعلام المدرسة الكوفية.
- ❖ استخدم العوتبي المصطلح النحوي في عرضه للمادة النحوية في كتابه الإبانة، وقد استخدم مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، مع ميله إلى استخدام المصطلحات الكوفية أكثر.
- و على هذا كله، لا نستطيع أن ننسب العوتبي إلى مدرسة نحوية محددة، وإن كانت اختياراته تميل إلى نصرّة المدرسة الكوفية، واستخدام مصطلحاتها.
- هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد μ ، فما وفقني الله في الصواب فيه، فهو منه عزّ وجلّ، وما أخطأت فمن نفسي والشيطان.

(3) نفسه، 463/1-464

(4) نفسه، 184/4

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
2. الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1990م.
3. الاسترأبأذي، رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996م.
4. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، **أسرار العربية**، تحقيق بركات يوسف هبوء، ط1، دار الأرقم، بيروت، 1999م.
5. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، رسالتان لابن الأنباري **(الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو)**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
6. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.
7. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985م.
8. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الأضداد**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
9. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق حاتم ضامن، ط3، دار البشائر، دمشق، 2004. و ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.
10. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عضية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1999م.
11. البخاري، **صحيح بخاري**، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1987م.
12. البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، 1994م.

13. ابن تيمية، **مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية** . جمع وإعداد وتقديم عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، كتاب مقدمة التفسير، د.ت.
14. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.
15. الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، مؤسسة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1985م.
16. ابن الجزري، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تحقيق محمد الشنقيطي وأحمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، مصر، 1980م.
17. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، تصحيح علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
18. الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمد محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1980م.
19. ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1957م.
20. ابن جني، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1994م.
21. ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1985.
22. الجواليقي، **شرح أدب الكاتب**، قدّم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
23. الجوهري، **الصحاح**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
24. حسان بن ثابت، **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، تحقيق وشرح عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت. 1929م.
25. الحنبلي، عبد الباقي المواهبي، **العين والأثر في عقائد أهل الأثر**، تحقيق عصام قلعجي، دار المأمون، دمشق، 1987م.
26. أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

27. أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه أحمد أمين وأحمد الزين، دار الحياة، بيروت، د.ت.
28. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق آرثر جفري، مكتبة المتنبّي، القاهرة، 1934م.
29. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
30. الخليل، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ت.
31. الداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.
32. الدمياطي، أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
33. ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م.
34. الرّماني، الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، 1984م.
35. الزبيدي، أبو بكر الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1973م.
36. الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
37. الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م.
38. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.
39. الزمخشري، الكشاف، تحقيق يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، د.ت.
40. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح ضامن، ط1، دار الفكر، دمشق، 1997م.
41. أبو السعود، تفسير أبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.
42. ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، مصر، 1949م.

43. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.
44. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حسن محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
45. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979م.
46. السيوطي، المزهري في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد أبو الفضل عباس وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
47. السيوطي، همع الهوامع، المكتبة التوفيقية، دار المعارف، القاهرة، د.ت. وتحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
48. ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
49. الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000م.
50. عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1979م.
51. أبو عبد الله الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 1990م.
52. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
53. العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996.
54. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1976م.
55. العوتبي الصُّحاري، الإبانة في اللغة، وزارة الثقافة، سلطنة عُمان، ط1، 1999م.
56. الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ط3، الدار المصرية، مصر، 1983م.
57. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

58. ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
59. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973م.
60. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة، 1966م.
61. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
62. ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، ط1، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1429هـ.
63. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، دار الطباعة، القاهرة، 1837م.
64. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ.
65. ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط1، دار هجر، مصر، 1990م.
66. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ت.
67. المبرد، المقتضب في اللغة، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ، 1994م.
68. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972م.
69. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
70. مسلم، صحيح مسلم، إدارة البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية، 1980م.
71. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الاعتصام، القاهرة، 1979م.
72. مكّي بن أبي طالب القيسي، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ط3، دار اليمامة، بيروت، 2002م.

73. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، 1994م
74. الهروي، الأزهية في حروف العربية، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.
75. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت
76. ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محسن عيسى، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
77. ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق بركات هبّود، بيروت، دار الفكر، 2001م.
78. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2001م.
79. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، د.ت.

ثانياً: المراجع

1. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر، عمّان، 1987م.
2. أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، د.ت.
3. أحمد بن سعود السيابي، قراءات في فكر العوتبي الصحاري، ط1، وزارة التراث، سلطنة عُمان، 1998م.
4. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
5. حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، عمّان، 1980م.
6. حسن الملح، الدراسات اللغوية في عُمان في القرنين (4-5) الهجريين: العوتبي أنموذجاً، الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عُمان، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.
7. حسن الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمّان، 2000م.
8. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.
9. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، إربد، الأردن، 2003
10. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، الأردن، 1981م.
11. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.
12. سعيد الزبيدي، نظرات في تحقيق كتاب الإبانة للعوتبي، ندوة العوتبي الصحاري الدولية، جامعة آل البيت، الأردن، 2009م.
13. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968م.
14. صلاح جرار، صيغ التعجب في كتاب الإبانة للعوتبي، ندوة العوتبي الصحاري، جامعة آل البيت، الأردن، 2008م.
15. طاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

16. عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ت.
17. عفاف حسنين، في أدلة النحو، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.
18. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، طرابلس، 1973م.
19. عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، كلية الآداب، ط1، 1981م.
20. فاروق فوزي، مشادة حول العوتبي نظرة استعراضية نقدية، ندوة العوتبي الصحاري، منشورات جامعة آل البيت، 2009م.
21. فؤاد ترزي، في أصول اللغة والنحو، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.
22. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002م.
23. محي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7، دار ابن كثير، دمشق، 1999م.
24. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1958م.
25. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، عمّان، 1987م.

ثالثاً: الدوريات العربية والرسائل الجامعية

1. باسل فيصل الزعبي وآخرون، "المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 41، 2009م.
2. الزيدي الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم العلوي، كتاب البيان في شرح المع لابن جني، تحقيق علاء الدين حمويه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1405هـ.
3. سامي صقر، كتاب الأنساب (ج1) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2002م.
4. عبد الرحمن السالمي، تعددية العوتبي أو إشكاليات شخصية العوتبي، مجلة نزوى، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر، العدد 21، (يناير 2000)
5. محمد الخضر، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3، المطبعة الأميرية، بولاق، 1936م.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Martin Hinds, **Al- Awtabi's Account of studies the Muhallabids**, journal of Semitic, monograph no.17, University Manchester, 1981.

Abstract

(Grammatical efforts by al-awtabi through al-ibana book).

This research tackles in its introduction presenting, the author of the book, his book which is Al-Ibana and the main characteristics of his method in it .

Then, in the first semester the researcher deals with Al-awtabi's position of Grammatical Principles (listening and justification), where the researcher also defines listening and explains Al-awtabi's references as they are from the Koran and its readings, hadith, and Arab speech whether it is poem or prose, thereupon the research talks about al-awtabi's grammatical cause .

Thereafter the Second Semester treats the grammatical issues that al_awtabi presented in his book (al-ibana) and they are ordered according to the well-known sections of grammar as well as presenting these grammatical issues, then discussing the issues that he has an opinion about them by mentioning the opinions included in them, the proofs of every opinion, discussing those opinions and making preference among them.

In the third semester the researcher reaches that Al-Awtabi followed the methods of previous grammarians and he seemed to be affected by kofi school, where he followed its grammarians in many opinions as well as he affected during writing his book by Ibn Al-farrae ,Al-anbar, and other scholars.

"الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتاب الإبانة"

" Grammatical Efforts of Al-Awtabi in his book AL-Ibanah "

إعداد الطالب:

عبد الرازق فالح عبد الرازق جرار

(0520301018)

إشراف الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- 1) أ.د. علي حسين البواب، مشرفاً ورئيساً
.....
- 2) أ.د. عبد الكريم مجاهد، عضواً
.....
- 3) د. إبراهيم السيد، عضواً
.....
- 4) د. محمود الديكي، عضواً
.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها –

تخصص نحو وصرف – في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها، بتاريخ:.....

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على نعمه التي أنعمها علينا، ونحن بلا حول ولا قوة. يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، ووافر الحب والتقدير لكل من كان له الفضل في إنجاز هذه الدراسة -بعد الله عزّ وجلّ- وهم:

الأستاذ الدكتور علي حسين البواب -حفظه الله- فقد كان مشرفاً ومربياً وأباً رحيماً، أشكره أولاً على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، ثم على صبره وسعة صدره، رغم انقطاعي المتكرر، وزلاتي الكثيرة، فقد كانت لتوجيهاته أبلغ الأثر عليّ، فتعجز الكلمات أن توفيه شكره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور إبراهيم السيد والدكتور محمود الديكي والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد على تفضلهم بقبول قراءة هذه الرسالة وتصويب ما فيها من أخطاء وعثرات.

والشكر كلّ الشكر للدكتور عليان الجالودي الذي لم يبخل عليّ بوقته ونصحه لي، والذي أمدني بكل ما احتجته من مصادر ومراجع عُمانية تمسّ موضوع بحثي، فله كل الشكر والتقدير والاحترام، وجزاه الله عني كل خير.

والشكر الجزيل للدكتور سعيد أبو خضير الذي كنت كلما رأيته يرفع من همتي ويشعل نفسي حماساً وجداً.

والشكر الجزيل للأستاذ الشاعر سمير حمزة، الذي ما بخل عليّ بوقته وعلمه، فكل الشكر له. والشكر موصول لكل من كان له فضل عليّ بتعليم أو دعم أو سؤال أو متابعة، وإلى جامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي في رحابها، أسأل الله العليّ القدير أن يبقيها منارة للعلم، ومقصداً للعلماء.

الإهداء

بكل المحبة والصدق، أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى روح أبي -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته.

إلى رمز التضحية والعطاء، أمي التي سهرت عليّ الليالي الطوال، حتى تراني كبيرا في نظرها،

أمد الله بعمرها، وجزاها الله عني كل خير.

إلى صديقتي ورفيقة دربي، التي ضحت بوقتها وراحتها، وسهرت معي الليالي من أجل إتمام هذا

البحث، زوجتي الغالية، جزاها الله خيرا.

إلى فلذتي كبدي وقرتي عيني، إلى ولديّ (إياس وسديل)، جعلهما الله من الأتقياء الأنقياء.

وإلى أخوتي وأخواتي الذين أرى في عيونهم المحبة والصدق، أقدرنى الله على ردّ معروفهم،

وجزاهم الله عني كل خير.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، وأسأل الله العليّ القدير أن ينفعني به، وينتفع به غيري.

فهرس المحتويات

ب.....	الشكر والتقدير
ج.....	الإهداء
د.....	المحتويات
ك.....	الملخص
1.....	المقدمة
	التمهيد:
6.....	المبحث الأول: العوتبي الصحاري
7.....	نسبه وأسرته
8.....	مذهبه
9.....	مولده وحياته
10.....	الأوضاع السياسية في عصره
10.....	مكانته العلمية
11.....	آثاره ومؤلفاته
	المبحث الثاني: كتاب الإبانة
13.....	اسمه وأهميته
13.....	مصادره
16.....	منهج الكتاب
	الفصل الأول: الأصول النحوية عند العوتبي
20.....	المبحث الأول: السماع
21.....	القرآن الكريم
26.....	القراءات القرآنية
41.....	الحديث الشريف
45.....	كلام العرب
45.....	الشعر
55.....	الكلام المنثور
57.....	المبحث الثاني: التعليل النحوي
58.....	العلة التعليمية
58.....	العلة القياسية
58.....	العلة الجدلية النظرية
61.....	علة الحمل على اللفظ

- 61.....علة كثرة الاستعمال
 62.....علة الاستحالة
 62.....علة المشابهة
 63.....علة الضرورة الشعرية
 64.....علة الفصل
 64.....علة الاستغناء
 65.....علة العوض
 65.....علة الخفة والثقل
 66.....علة الاستحسان
 66.....علة المناسبة

الفصل الثاني: آراؤه النحوية واختياراته

المبحث الأول: الأسماء

(أ) المبنيات

- 67.....الأسماء الموصولة
 68.....أسماء الإشارة
 69.....أسماء الأفعال:
 69.....أولى
 69.....بلئه
 70.....صه ومه
 70.....هات
 70.....هلمَّ وهيتَّ
 70.....هيهات
 71.....ويح وويس وويب
 71.....ويل

(ب) المعربات

- 72.....الممنوع من الصرف
 73.....الأسماء الستة

(ج) المرفوعات

- 73.....المبتدأ والخبر
- 73.....مسألة (الابتداء بنكرة)
- 75.....الخبر
- 76.....كان وأخواتها
- 76.....مسألة (رفع الاسم والخبر بكان)
- 79.....مسألة (تقدم خبر ليس عليها)
- 81.....إنّ وأخواتها
- 83.....كأنّ
- 83.....لكنّ
- 83.....ليت
- 84.....لعل
- 84.....مسألة: القول في (لعل) من معانيها (أنّ)
- 85.....مسألة (لعل تنصب الاسم والخبر معاً)

د) المنصوبات

- 86.....المفاعيل
- 86.....المفعول المطلق
- 86.....المفعول به
- 86.....مسألة (تقدم المفعول على الفاعل)
- 87.....الإغراء
- 89.....التحذير
- 90.....المفعول فيه (الظرف)
- 90.....الآن
- 90.....إذ وإذا
- 90.....إنّ
- 90.....أمس
- 91.....حيث
- 92.....حين
- 93.....لدى ولدن
- 93.....مع
- 95.....يوم

- النداء.....95
- 95.....مسألة (حذف يا النداء)
- 95.....يا أيُّها
- 97.....أيُّ
- 97.....وا.
- هـ) المجرورات**
- 98.....حروف الجر.
- 98.....مسألة (دخول بعض الصفات على بعض)
- 99.....مِنْ
- 99.....في
- 101.....على
- 102.....الباء
- 104.....الكاف واللام.
- 104.....مذ ومنذ
- 106.....الإضافة
- 106.....مسألة (حذف المضاف)
- 106.....الجر على الجوار.
- و) التوابع**
- 108.....مسألة (مصطلح التوكيد والتأكيد)
- 109.....البدل
- 110.....العطف
- 110.....الواو
- 112.....الفاء
- 112.....ثمَّ
- 112.....أو (مجيء أو بمعنى بل)
- 113.....أمَّ
- 114.....لكنَّ

المبحث الثاني: الأفعال

- 115.....عمل (أن) بالفعل المضارع محذوفة.
- 117.....مسألة (الفعل بعد كي).
- 118.....ما يجزم فعلين مضارعين.
- 118.....مَنْ
- 118.....أَيَّ
- 118.....مهما.
- 118.....أينما
- 118.....متى
- 118.....مهمن
- 119.....أفعال المدح والذم.
- 120.....التعجب.

المبحث الثالث: المفردات والحروف

- 122.....الألف
- 123.....أم.
- 123.....أما وإمّا وأمّا
- 123.....ألاّ وإلاّ
- 125.....إيّ وأيّ
- 125.....الباء
- 125.....بل وبلَى
- 126.....بيد
- 126.....حاشا
- 126.....حتى
- 127.....خلا
- 127.....سوف
- 127.....سيّ
- 129.....عسى
- 129.....قد وقط
- 130.....الكاف
- 130.....كي

130.....	كم وكذا
133.....	كَلًّا
131.....	كِلًا وكِلْنَا
131.....	كيف
132.....	لا
133.....	لات
133.....	لو
134.....	لوما
135.....	لولا
135.....	لَمْ وَلَنْ وَلِنَّا
135.....	لِمَا وَلَمَّا وَلَمَّا
135.....	ما
136.....	نَعَم
136.....	الهاء
136.....	هَلْ وَهَلَّا

المبحث الرابع: إعرابات متفرقة

137.....	إعراب قوله تعالى: [وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم] المائدة:62
139...58	إعراب كلمة حطة في قوله تعالى: [وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم] البقرة:58

المبحث الخامس: مسائل في اللغة

141.....	وصف المذكر بلفظ المؤنث
143.....	ما يُجمع ويُراد به الواحد والاثنين
145.....	تثنية الفعل وجمعه
147.....	باب الزيادة
150.....	باب الحذف

الفصل الثالث: تقويم عمل العوتبي

155.....	المبحث الأول: دقة النقل.....
167.....	المبحث الثاني: تقويم عمله في اختياراته النحوية.....
167.....	أولاً: منهجه في عرض المادة النحوية.....
169.....	ثانياً: المصطلح النحوي عنده.....
169.....	المصطلح البصري.....
172.....	المصطلح الكوفي.....
176.....	الخاتمة.....
180.....	ثبت المصادر والمراجع.....
180.....	أولاً: المصادر.....
186.....	ثانياً: المراجع.....
188.....	ثالثاً: الدوريات العربية والرسائل الجامعية.....
188.....	رابعاً: المراجع الأجنبية.....
189.....	ملخص باللغة الانكليزية.....

الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتاب الإبانة

إعداد الطالب

عبد الرازق فالح عبد الرازق جرار

إشراف الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الملخص

تناول البحث في تمهيده تعريفًا بالعوتبي الصُّحاري (أسرته ونسبه ومولده وحياته وشيوخه والأوضاع السياسية في عصره...)، وكتابه الإبانة وأبرز ملامح منهجه فيه. وتطرق بعد ذلك في الفصل الأول إلى موقفه من الأصول النحوية (السماع والتعليل) حيث عرّف السماع، وبين مصادر العوتبي المتمثلة في القرآن الكريم وقراءاته، ثم الحديث الشريف وأقوال الصحابة، ثم كلام العرب شعراً ونثراً، ثم تحدّث البحث عن العلة النحوية عنده. وتطرق البحث في الفصل الثاني إلى دراسة المسائل النحوية التي عرضها العوتبي في كتابه الإبانة مرتبةً حسب أبواب النحو المعروفة، وذلك بعرض ما جاء من مسائل نحوية، ثم مناقشة المسائل التي كان له رأي فيها بذكر الآراء التي وردت فيها وأدلة كل رأي ومناقشة تلك الآراء والترجيح بينها. وأمّا الفصل الثالث فكان على ثلاثة مباحث، تناول الأول دقة نقله عن العلماء السابقين وعزوه الكلام لأصحابه، وطرق نقله المباشر وغير المباشر، وتناول المبحث الثاني منهج العوتبي في عرض المادة النحوية في كتابه الإبانة، بالإضافة إلى استخدامه للمصطلح النحوي، والذي تراوح بين المصطلحات البصرية والمصطلحات الكوفية. وعرض البحث في الخاتمة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها.